جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الإمام البخاري
ومنهجه في صحيحه

الدكتورة
أمينة السيد حامد النادي
مدرس الحديث وعلومه
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالقاهرة

العدد السادس عشر
للعام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م
الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٩٤٠/ ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ان الحمد لله، نحمدُه ونستغفره ونستعينه ونستهديه ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئاتِ أعمالنا، من يهْدِ اللهُ فلا مضِلَّ له ومن يضلل فلا هادي له .وأشهد أنْ لا إله إلا اللهُ وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه ، بعثه اللهُ رحمةً للعالمين هادياً ومبشراً ونذيراً .بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة ونصحَ الأمّةَ فجزاهُ اللهُ خيرَ ما جزى نبياً من أنبيائه. صلواتُ الله وسلامه عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى صحابته وآل بيته ، وعلى من أحبهم إلى يوم الدين.

المقدمة:

إن أهمية السنة النبوية لا تخفي على عامّة المسلمين فضلا عن علمائهم، فهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم. ولقد أمرنا الله تعالى أن نطيع النبي ﷺ، في ما أخبر وقد حض رسول الله ﷺ على العناية بأحاديثه روايةً ودرايةً روى الترمذي بسنده عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ – ﷺ – يَقُولُ (نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)[1] ، فعرف السلف الصالح للسنة قدرها ومكانتها، فدونوها في المصنفات والكتب، وحكموها في جميع شؤونهم،ولا يزال الحديث النبوي محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عموماً والمحدثين على وجه الخصوص.

وقد اتفق علماء الأمة قديماً وحديثاً على أن صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم هما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل وأن الأحاديث المسندة المتصلة المذكورة فيهما أحاديث صحيحة ثابتة عن رسول اللهﷺ .

(١) الجامع الصحيح سنن الترمذي. تحقيق أحمد محمد شاكر٥/ ٣٤

قال الإمام النووي : (اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول. وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة). (٢)

قال الذهبي : وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى. (٣)

و لا يخفى على طالب العلم مدى أهميّة الإحاطة بمناهج الأئمة الحفاظ في كتبهم. وعلى رأس هؤلاء الأئمّة أصحاب الكتب الستة،وخاصاً ان الإمام البخاري لم يفصح عن شرطه في الجامع الصحيح.

قال السخاوي :(فاعلم أنه لم يصرح أحد من الشيخين بشرط في كتابه ولا في غيره) (٤)

وقد حاولت في هذا البحث المتواضع ان اقرب وأيسر للطالب منهج البخاري في الصحيح ليقف علي تمييز أحاديثه وعبقريته في تراجم الأبواب وغيرها من الكنوزالحديثية.

نسال الله السميع العليم التوفيق والسداد.وينفعنا وينفع به المسلمين.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤/١

(٣) الحطة في ذكر الصحاح الستة /أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث. تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبدالله آل فهيد (الرياض: مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى،١٤٢٦ هـ)ص٨١-٨٢

المبحث الأول نبذة عن حياة الإمام البخاري

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته ومهنته وعمله:

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري أمير المؤمنين في الحديث" (بَرْدِزْبَه).

هذا لفظه بالبخارية، ومعناه في العربية الزَّراع، اخْتُلِف في ضبطه والمشهور: فتح الباء الموحدة، وسكون الراء، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي المعجمة، وفتح الباء الموحدة، بعدها هاء: (بَرْدِزْبَه).

وقيل في ضبطه: فتح الياء المثناة من تحت، وسكون الزاي، وكسر الذال المعجمة، بعدها باء موحدة، ثمَّ هاء ساكنة: (يَزْدِبَه)؛ (٥)

قال ابن خلكان والخطيب البغدادي :كان جده الثالث بردزبه مجوسيا ومات عليها.

وأما الجعفي بياء النسبة – أبو قبيلة من اليمن فلأن أبا جده "المغيرة"– وكان مجوسيا– وأول من أسلم من آبائه على يد سليمان – أو البيان – الجعفي والي بخارى يومئذ "فنسب" إليه بالولاء . (٦)

اما الدكتور لبيد ابراهيم أحمد فقد رجح انه عربي الاصل فقال في بحث له(أما جده الأول إبراهيم بن المغيرة والد إسماعيل فان أخباره بقيت مجهولة ، أما جده الأعلى بردزبة فقيل كان مجوسياً مات عليها وهذه رواية وحيدة ، قد لاتصح لان هناك من يرجح انه من أصل عربي، وان كانت اخبار حفيده (ابراهيم) مجهولة كما ذكر فمن اين لهم باخبار جده الأعلى. ويبدو أن قول ابن عدي في بردزبة أنه كان مجوسياً ومات عليها " هو الذي بنى عليه من قال بان البخاري كان فارسيا ، "كون أن الفرس كانت تدين بالمجوسية. أما ابنه المغيرة فقد أسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي والي بخارى وهذا قول ابن عدي نفسه وهناك من ضعف هذه الرواية ، فقيل للبخاري جعفي لان جده المغيرة صار ولائه ولاء

---

(٥) الإكمال"، (١/ ٢٥٩)، و"الأنساب"، (٢/ ٦٧)، و"طبقات الشافعية الكبرى"، (٢/ ٢١٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٨).

(٦) وفيات الأعيان ٣/٣٣٠– لأنساب"، (٢/ ٦٧)

الإسلام للجعفيين وليس ولاء فرد أو قبيلة ، وقيل هو عربي صليبة من الجعفيين وهو ما رجحه كل من الدكتور مصطفى جواد و الدكتور ناجي معروف والدكتور عبد العزيز الدوري والدكتور صالح أحمد العلي والدكتور حسين علي محفوظ ، في ندوة علمية عقدت بالمجمع العلمي العراقي ببغداد في ستينيات القرن الماضي وهو ما نميل أليه ونأخذ به.) (٧)

مولده:

ولد ببخارى في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال عام ١٩٤هـ الموافق٤ من أغسطس ٨١٠م وهي مدينة الآن فى دولة أوزبكستان: والبخارية ، معناه بالعربية : الزراع ،وكانت بخارى آنذاك مركزًا من مراكز العلم تمتلئ بحلقات المحدِّثين والفقهاء(٨).

نشأته:

نشا الإمام البخاري وسط أسرة إيرانية كريمة ذات دين ومال وورعً وصلاحً كان والده إسماعيل أهل العلم وكان أبوه عالمًا محدِّثًا، فى القرن الثانى الهجرى الذى هو أحد القرون الثلاثة التى زكاها النبى صلى الله عليه و سلم حيث قال (خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) سمع مالك بن أنس ، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه .فقد أباه في سن مبكرا ونشا يتيما فتولت أمه تربيته ، وقد ذهب بصره في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: " يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو دعائك." .

فكان له اثر على البخاري في صلاحه واستقامته . وظهر نبوغه مبكرا فبدأ بسماع و دراسة الحديث ولم يتجاوز الحادية عشرة، وكان أول سماعه سنة خمس ومائتين، فحفظ تصانيف ابن المبارك ولما بلغ السادسة عشرة خرج محمد بن إسماعيل مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة حاجا فرجع أخوه وأمه وتخلف هو في

---

(٧) دائرة المعارف الإسلامية، ٤١٩/٣. وفيات الأعيان ٣٣٠/٣، تاريخ بغداد٦/٢- سير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢ طبقات الشافعية الكبرى ٢١٢/٢ . الإكمال ٢٥٩/١- حياة الأمام البخاري الاجتماعية/د. لبيد إبراهيم أحمد ص٢

(٨) المراجع السابقة/ الكرماني : شرح صحيح البخاري ، ١١/١

طلب الحديث وحضر عند أشهر شيوخ الحديث في الحرمين الشريفين، قال أبو جعفر محمد بن حاتم وراق البخاري: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل. ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك. فدخل ونظر فيه ثم خرج وقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فأخذ القلم مني، وأحكم كتابه، فقال: صدقت. فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة.

وقال أحمد بن حفص: دخلت على أبي الحسن يعني إسماعيل والد أبي عبد الله عند موته فقال لا أعلم من مالي درهما من حرام ولا درهما من شبهة قال أحمد فتصاغرت إلي نفسي عند ذلك ثم قال أبو عبد الله أصدق ما يكون الرجل عند الموت(٩).

مهنته وعمله:

- كان الامام البخاري يعمل بالتجارة فكان مثالا للتاجر الامين الصدوق الذي لا يغش ولا ينقض نيته سعيا وراء المكاسب مهما كانت المغريات .فقد اتفق ذات يوم مع تجار علي بيع بضاعة بخمسة الاف درهم وفي اليوم الثاني جاء غيرهم وطلبوا هذه البضاعة بعشرة آلاف فرفض الامام البخاري مجيبا لهم انني اتفقت علي بيعها أمس (١٠).

روي أنه حملت إلى البخاري بضاعة أنفذها إليه ابنه أحمد فاجتمع بعض التجار إليه فطلبوها بربح خمسة آلاف درهم فقال انصرفوا الليلة فجاءه من الغد

(٩) تاريخ بغداد ٢/٦- دائرة المعارف الاسلامية. ٣/٤١٩- مقدمة أحمد شاكر على صحيح الترمذي ١/٨٧.

(١٠) حياة الأمام البخاري الاجتماعية/د. لبيد ابراهيم أحمد ص٢ - سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١

تجار آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف فقال إني نويت بيعها للذين أتوا البارحة [١١].

المطلب الثاني صفات البخاري الخلقية والخلقية:

اولا صفاته الخلقية:

- كان الإمام البخاري نحيفاً ليس بالطويل ولا بالقصير ،

قال وراق البخاري سمعت الحسن بن الحسين البزاز ، يقول : رأيت مُحَمَّد بن إسماعيل شيخا نحيف الجسم ، ليس بالطويل ولا بالقصير[١٢]

وذهبت عيناه في صغره ، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل – عليه السلام – ، فقال لها : يا هذه قد ردَّ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك ، أو كثرة دعائك[١٣] .

ذكاءه وتميزه علي أقران عصره:

وهب الله الإمام البخاري منذ طفولته قوة في الذكاء والحفظ من خلال ذاكرة قوية فظهر نبوغه مبكرا متفوقا على زملاءه فقدروا علمه وتلقوا منه ، فقد كان يلتف حولها لألوف من علماء البصرة طلبا للحديث وهو شاب ويكتبون عنه؛مع عفة اللسان وسعة العلم فقد كان البخاري يجمع الأحاديث بدقة متناهية وصبر ساعده في ذلك ما وهبه الله البخاري من الذكاء والحفظ فقد ظل البخاري ستة عشر عاما يجمع الأحاديث الصحاح.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق :كان أبوعبدالله ، إذا كنت معه في سفر ، يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانا ، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة ، في كل ذلك يأخذ القداحة ، فيوري نارا ، ويسرج ، ثم يخرج أحاديث ، فيعلم عليها مختصر[١٤] .

---

(١١) هدي الساري ص٤٨٢

(١٢) طبقات الشافعية٢/٢٢٠-تغليق التعليق لابن حجر« فصل في ترجمة البخاري ص١

(١٣) طبقات الحنابلة ١/٢٧٤، – طبقات السبكي ٢/٢١٦– مقدمة فتح الباري ص٤٧٨.

(١٤) تاريخ دمشق ابن عساكر٢٢/٢٥ –سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٢

قال أيضا: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح[١٥].

وقال: "كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده[١٦].

قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنَّا نقول له: إنَّك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: "إنَّكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما، فاعرضا عليَّ ما كتبتما"، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِمُ كُتُبَنَا من حفظه، ثمَّ قال: أترون أني أختلف هَدَرًا، وأضيِّع أيَّامي؟! فعرفنا أنَّه لا يتقدَّمه أحدٌ. [١٧] .

وقال أحمد بن أبي جعفر والي بخارى قال لي مُحَمَّد بن إسماعيل يوما : رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر ، فقلت له : يا أبا عبد الله بتمامه ؟ فسكت. [١٨].

وعندما قَدِمَ "بغداد"، وسمع منه أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد هذا، وإسناد هذا المتن هذا، ودفعوا إلى كلِّ واحدٍ عشرة أحاديث ليُلْقُوهَا على البخاري في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاري عن حديث من عشرته، فقال: لا أعرفه"، وسأله عن آخر، فقال: "لا أعرفه"، وكذلك حتى فرغ من عشرته، فكان

---

(١٥) "تاريخ بغداد٢/ ٢٤- تهذيب الأسماء واللغات١/٦٨-هدي الساري ص ٤٨٨

(١٦) "تاريخ بغداد٢/ ١٠- طبقات الشافعية-٢/ ٢٢٢

(١٧) تاريخ بغداد٢/ ١٤-طبقات الشافعية-٢/ ٢١٧-هدي الساري- ص ٤٧٩.

(١٨) سير أعلام النبلاء١٢/٣٩٣

-هَدَرَ يَهْدِرُ بالكسر، ويَهْدُر بالضمّ، هَدْرًا، وهَدَرًا بفتح الدّال؛ أي: باطلاً"؛ انظر: "لسان العرب"، مادة (هَدَرَ).

الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: "الرَّجل فهم"، ومَن كان لا يدري قضى على البخاري بالعجز، ثم انتدب آخر، ففعل كما فعل الأوَّل، والبخاري يقول: "لا أعرفه"، ثمَّ الثالث، وإلى تمام عشرة الأنفس، وهو لا يزيدهم على: "لا أعرفه"، فلمَّا عَلِم أنَّهم قد فرغوا، التفتَ إلى الأول منهم، فقال: أمَّا حديثك الأوَّل فكذا، والثَّاني كذا، والثالث كذا إلى العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقرَّ له الناس بالحفظ(١٩).

وكان "بسمرقند" أربعمائة ممَّن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبُّوا مغالطة محمد ابن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشَّام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحَرَمين، فما تعلَّقوا منه بسقطةٍ لا في الإسناد، ولا في المتن(٢٠) .

يقول الإمام ابن كثير:(وقد ذكروا أنَّه كان ينظُر في الكتاب مرَّة واحدةً فيحفظه من نظرةٍ واحدةٍ، والأخبار عنه في ذلك كثيرة) (٢١) .

يقول البخاري: أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكتّاب، وكان عمره حينذاك عشر سنين. ولما بلغ البخاري ست عشرة سنة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع. (٢٢).

قال البخاري رحمه الله: ما قدمت على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به . (٢٣) .

وقال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ، قلت لأبي عبد الله :تحفظ (جميع ما أدخلت في المصنف؟ فقال : لا يخفى علي جميع ما فيه). (٢٤)

---

(١٩) تاريخ بغداد٢/ ٢٠- طبقات الشافعية٢/ ٢١٨-هدي الساري ص ٤٨٦ .
(٢٠) سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤١١)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٩). التعريف بالإمام البخاري بلال مصطفى علوان٠
(٢١) البداية والنّهاية ١١/ ٢٥.
(٢٢) سير أعلام النبلاء١٢/٣٩٣
(٢٣) المرجع السابق ١٢/٤٠٧ .
(٢٤) المرجع السابق ١٢/٤٠٣

وروي عن يوسف بن موسى المروروذي يقول كنت بالبصرة في جامعها إذ سمعت مناديا ينادي يا أهل العلم قد قدم محمد بن إسماعيل البخاري فقاموا في طلبه وكنت معهم فرأينا رجلا شابا يصلي خلف الأسطوانة فلما فرغ من الصلاة أحدقوا به وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء فأجابهم فلما كان الغد اجتمع قريب من كذا كذ ألف فجلس للإملاء وقال يا أهل البصرة أنا شاب وقد سألتموني أن أحدثكم وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدون منها [٢٥].

قال محمد بن أبي حاتم سمعت البخاري يقول دخلت بلخ فسألني أصحاب الحديث أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم. [٢٦] .

قال أبو جعفر سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث قال فخرجت في طلبه حتى لحقته قال أنت الذي يقول إني أحفظ سبعين ألف حديث قال نعم وأكثر ولا أجيئك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرفتك مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروي حديثا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظا عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ [٢٧] .

قال محمد بن يعقوب بن الأخرم: سمعت أصحابنا يقولون لما قدم البخاري نيسابور استقبله أربعة آلاف رجل ركبانا على الخيل سوى من ركب بغلا أو حمارا وسوى الرجالة. [٢٨]

يروي البخاري فيقول كنت بنيسابور أجلس في الجامع فذهب عمرو بن زرارة وإسحاق بن راهويه إلى يعقوب بن عبد الله والي نيسابور فأخبروه بمكاني فاعتذر إليهم وقال مذهبنا إذا رفع إلينا غريب لم نعرفه حبسناه حتى يظهر لنا

(٢٥) المرجع السابق ٤١٠/١٢
(٢٦) المرجع السابق ٤١٤/١٢
(٢٧) مقدمة فتح الباري/الفصل العاشر/ذكر ثناء الناس عليه وتعظيمهم له طبقات الشافعية الكبرى١٦٣/٢
(٢٨) سير أعلام النبلاء ٤٢٧/١٢

أمره فقال له بعضهم: بلغني أنه قال لك لا تحسن تصلي فكيف تجلس فقال لو قيل لي شيء من هذا ما كنت أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة(٢٩).

ثانيا صفاته الخلقية:

تمتع الإمام البخاري بسمات وخصال محمودة من وزهد في الدنياوورع في عباداته ومعاملاته فقد كان كثير التلاوة والصلاة، وخاصة في رمضان فهو يختم القرآن في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة، وإذا عرض له ما يؤذيه في صلاته فلا يقطعها بل يتمها،والتضحية بماله من اجل العلم و سماحة و امانة وصدق في التعامل وكرم اخلاق جم صنعت منه عالما مخلصا وهذه هي صفات ، العلماء المخلصين، و التي منها حرصه علي العلم والاجتهاد والرحلة في تحصيله.

قلة كلامه:

كان الحسين بن محمد السمرقندي يقول كان محمد بن إسماعيل مخصوصا بثلاث خصال مع ما كان فيه من الخصال المحمودة كان قليل الكلام وكان لا يطمع فيما عند الناس وكان لا يشتغل بأمور الناس كل شغله كان في العلم . وضيفه بعض أصحابه في بستان له وضيفنا معه فلما جلسنا أعجب صاحب البستان بستانه وذلك أنه كان عمل مجالس فيه وأجرى الماء في أنهاره فقال له يا أبا عبد الله كيف ترى فقال هذه الحياة الدنيا .

" -ما أردت أن أتكلم بكلام فيه ذكر الدنيا إلا بدأت بحمد الله والثناء عليه(٣٠)

سماحته في المعاملات:

-قال محمد بن أبي حاتم الرازي عن الإمام البخاري: كانت له قطعة أرض يؤجرها كل سنة بسبع مائة درهم، فكان ذلك المؤجر ربما حمل منها إلى أبي عبد الله قثّاةً أو قثّاتين؛ لأن أبا عبد الله كان معجبًا بالقثّاء النضيج، وكان يؤثره على البطيخ أحيانًا، فكان يهب للرجل مائة درهم كل سنة لحمله القثّاء إليه أحيانًا.

---

(٢٩) المرجع السابق/٤٠٧

(٣٠) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٨

-قال: وسمعته يقول: كنت أستغل كل شهر خمس مائة درهم، فأنفقت كل ذلك في طلب العلم. فقلت: كم بين من ينفق على هذا الوجه وبين من كان خلوًا من المال فجمع وكسب بالعلم حتى اجتمع له! فقال أبو عبد الله: ما عند الله خيرٌ وأبقى. (الشورى:٣٦) [٣١].

كرمه وسخاءه:

-كان يتصدق بالكثير، يأخذ بيده صاحب الحاجة من أهل الحديث فيناوله ما بين العشرين إلى الثلاثين، وأقل وأكثر، من غير أن يشعر بذلك أحد، وكان لا يفارقه كيسه.

يقول عبد الله بن محمد الصارفي: كنت عند أبي عبد الله البخاري في منزله فجاءته جارية وأرادت دخول المنزل فعثرت على محبرة بين يديه فقال لها: كيف تمشين؟ قالت إذا لم يكن طريق كيف أمشي فبسط يديه وقال لها اذهبي فقد أعتقتك. قال فقيل له فيما بعد يا أبا عبد الله أغضبتك الجارية قال إن كانت أغضبتني فإني أرضيت نفسي بما فعلت[٣٢].

ورعه وعبادته:

صلَّى ذات ليلة، فقد أبَرَه زنبور في بيته سبعة عشر موضعاً وقد تورّم من ذلك جسده فلمَّا قضى الصلاة، قال: "انظروا أيش آذاني"[فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبرك؟ فقال:كنت في سورة فأحببت أن أتمها[٣٣]

ولمَّا ألَّفَ "الصحيح"، كان يصلِّي ركعتين عند كلِّ ترجمة [٣٤]

وكان مستجاب الدعاء، فلما وقعت له محنته قال بعد أن فرغ من ورده: "اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك" فما تم شهر حتى مات[٣٥]

---

(٣١) تاريخ الإسلام/الذهبي ج١٩/ ٢٦٣ – ٢٦٤

(٣٢) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٨

(٣٣) تاريخ بغداد٢/ ١٢- سير أعلام النبلاء"، ١٢/ ٤٣٩- هدي الساري ص٤٨٢.

(٣٤) سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٤٣)، و"هدي الساري" ص ٤٨٢).

(٣٥) سير أعلام النبلاء"١٢ /٤٤٣..

كان – رحمه الله – إذا دخلت أول ليلةٍ من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلِّي بهم، ويقرأ في كلِّ ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أنْ يختمَ القرآن وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النِّصف إلى الثُّلث من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلّ ثلاث ليالٍ، وكان يختم بالنهار في كلِّ يومٍ ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كلَّ ليلة، وكان يصلِّي في وقت وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النِّصف إلى الثُّلث من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلّ ثلاث ليالٍ، وكان يختم بالنهار في كلِّ يومٍ ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كلَّ ليلة، وكان يصلِّي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة، ويوتِر منها بواحدة كان معه شيء من شَعْرِ النبي – ﷺ – جَعَلَه في ملبوسه [٣٦].

يقول محمد بن أبي حاتم: كان أبو عبد الله يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة وكان لا يوقظني في كل ما يقوم فقلت أراك تحمل على نفسك ولم توقظني قال أنت شاب ولا أحب أن أفسد عليك نومك . [٣٧]

الورع والتحري في جرح الرواة وان كانوا خصومه:

الامام البخاري كان يتورع في جرح الرواة فجات عباراته رقيقة حتي مع خصومه بل يروي عنهم ايضا .

قال محمد بن أبي حاتم ركبنا يوما إلى الرمي، فجعلنا نرمي وأصاب سهم أبي عبد الله البخاري وتد القنطرة الذي على نهر ورادة فانشق الوتد فلما رآه أبوعبد الله نزل عن دابته فأخرج السهم من الوتد وترك الرمي وقال لنا ارجعوا ورجعنا معه إلى المنزل. فقال لي يا أبا جعفر لي إليك حاجة مهمة قالها وهو يتنفس الصعداء، وقال لمن معنا اذهبوا مع أبي جعفر حتى تعينوه على ما سألته فقلت أية حاجة هي. قال لي: تضمن قضاءها؟ قلت نعم على الرأس والعين. قال: ينبغي أن تصير إلى صاحب القنطرة فتقول له إنا قد أخللنا بالوتد فنحب أن تأذن لنا في إقامة بدله أو تأخذ ثمنه وتجعلنا في حل مما كان منا. وكان صاحب

(٣٦) تاريخ بغداد٢/ ١٢٠سير أعلام النبلاء١٢/ ٤٣٩ –هدي الساري ص(٤٨٢).
(٣٧) سير أعلام النبلاء"، (٤٤١/١٢

القنطرة حميد بن الأخضر الفربري. فقال لي أبلغ أبا عبد الله السلام وقل له أنت في حل مما كان منك وجميع ملكي لك الفداء وإن قلت نفسي أكون قد كذبت، غير أني لم أكن أحب أن تحتشمني في وتد أو في ملكي فأبلغته رسالته فتهلل وجهه واستنار وأظهر سرورا وقرأ في ذلك اليوم على الغرباء نحوا من خمسمائة حديث وتصدق بثلاث مائة درهم. (٣٨)

روايته عن خصومه:

مثلما حدث مع محمد بن يحي الذهلي وكان ممن تسبب في محنة البخاري في مسألة اللفظ بخلق القران فقد جاء في بعض الروايات، أنه رويَ عنه، قال الذّهبي معدِّدًا.

تلاميذ الذهلي: "ومنهم: محمد بن إسماعيل البخاري، ويدلِّسه كثيرًا، لا يقول: محمد بن يحيى، بليقول: محمد فقط، أو محمد بن خالد، أو محمد بن عبدالله ينسبه إلى الجدِّ، ويُعمي اسمه لمكان الواقع بينهما، غَفَرَ اللهُ لهما ".(٣٩)

كما كان – رحمه الله – ورعاً في منطقه وكلامه فقال رحمه الله: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

قال الذهبي معلقاً على كلامه هذا: قلت: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث،سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. قل أن يكون: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه.

وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا. وهذا هو والله غاية الورع.(٤٠)

---

(٣٨) سير أعلام النبلاء١٢/٤٤٣-٤٤٤ .

(٣٩) تاريخ بغداد ٢/ ١٣- تهذيب الأسماء واللغات١/ ٦٨-هدي الساري ص٤٨١.

(٤٠) سير أعلام النبلاء١٢/ ٤٤٣-٤٤٤

شجاعته:

وقال بن أبي حاتم ورأيته استلقى على قفاه يوما ونحن بفربر في تصنيفه كتاب التفسير وأتعب نفسه ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث فقلت له إني أراك تقول إني ما أثبت شيئا بغير علم قط منذ عقلت فما الفائدة في الاستلقاء قال أتعبنا أنفسنا اليوم وهذا ثغر من الثغور خشيت أن يحدث حدث من أمر العدو فأحببت أن استريح وآخذ أهبة فإن فاجئنا العدو كان بنا حراك[٤١].

اهتمامه بالعلم:

وروي عن البخاري أنه قال: لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث إن كان الرجل فهما، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون. [٤٢]

وكان العباس الدوري يقول: ما رأيت أحدا يحسن طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل كان لا يدع أصلا ولا فرعا إلا قلعه ثم قال لنا لا تدعوا من كلامه شيئا إلا كتبتموه [٤٣].

قال محمد بن إسماعيل البخاري: (ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين) [٤٤].

وقال : ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم ، وحتى نظرت في كتب أهل الرأي ، وما تركت بالبصرة حديثا إلا كتبته) [٤٥].

المطلب الثالث شيوخه وتلاميذه :

لقد أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين. وكل شيخ له أهمية مختلفة: فقد تكون هذه الأهمية بسبب مكانة الشيخ العلمية الرفيعة، وقد تكون بسبب إكثار البخاري

---

(٤١) المرجع السابق ونفس الصفحة.
(٤٢) هدي الساري ٤٨٩ ، تغليق التعليق ٤١٨/٥-
(٤٣) تاريخ الإسلام ج ١٩ ص٢٥١ و سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٠٢
(٤٤) سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤١٧ تاريخ بغداد (٤/٢ (٣)- دائرة المعارف الاسلامية. ٤١٩/٣
(٤٥) المراجع السابقة

عنه، وقد تكون بسبب علو سنده، وقد تكون بسبب تأثر البخاري به كثيرا، وقد يجتمع في الشيخ أكثر من ميزة) .

قال : دخلتُ بلخ ، فسألوني أن أُملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثاً ، فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم ، وقال قبل موته بشهر : كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ، ليس فيهم إلا صاحب حديثٍ ، كانوا يقولون : الإيمان قولٌ وعملٌ ، يزيد وينقص(٤٦)

ذكر الذهبي أشهر شيوخ،البخاري ورتبهم بحسب البلدان فقال :

ومن أهم شيوخه: سمع ببلخ من مكي بن إبراهيم، وهو من عوالي شيوخه،(٤٧) وسمع بمرو من عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، وصدقة بن الفضل، وجماعة، وبنيسابور من يحيى بن يحيى، وجماعة.وبالري إبراهيم بن موسى. وببغداد من محمد بن عيسى ابن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان،وبالبصرة من أبي عاصم النبيل، والأنصاري، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي صاحب ابن عون، ومن محمد بن عرعرة، وحجاج بن منهال، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء، وعدة، وبالكوفة من عبيدالله بن موسى، وأبي نعيم، وخالد بن مخلد، وطلق بن غنام، وغيرهم. (٤٨)

ورتبهم الذهبي في تذكرة الحفاظ وفق عدد الروايات لكل شيخ فقال: (أما شيوخه الذين أكثر عنهم جدا في الصحيح، ولهم عنده أكثر من مائة رواية فهم : عبد الله بن يوسف التنيسي، وقد فاقت رواياته عنه الثلاثمائة رواية، علي بن عبد الله المديني فاقت مروياته المائتين، أبو اليمان الحكم بن نافع، موسى بن إسماعيل التبوذكي، عبد الله بن محمد المسندي، أبو نعيم الفضل بن دكين، محمد بن بشار المعروف ببندار، قتيبة بن سعيد ، سلمان بن حرب، أبوالوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، محمد بن المثنى. أما المتوسطون : وهم من لهم دون المائة

(٤٦) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٥
(٤٧) السابق ونفس الصفحة.
(٤٨) سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٤-٣٩٥

رواية وأكثر من خمسين، فهم : عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، عبد الله بن الزبير الحميدي، إبراهيم بن موسى، إبراهيم بن المنذر، محمد بن يوسف الفريابي، محمد بن كثير، حفص بن عمر. ومن أهم شيوخه الذين بلغوا رتبة الإمامة في العلم والدين : الإمام أحمد بن حنبل وإن لم يرو عنه في الصحيح، وإسحاق بن راهويه روى عنه نحو الثلاثين رواية، وأحمد بن صالح المصري، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وغيرهم.) [٤٩] .

ترتيب الحافظ ابن حجر لشيوخ البخاري:

فقال : " ينحصرون في خمس طبقات [٥٠]:

الطبقة الأولى : من حدثه عن التابعين : مثل محمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد، ومثل مكي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا، ومثل عبيد الله بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش، ومثل خلاد بن يحيى حدثه عن عيسى بن طهمان، ومثل على بن عياش وعصام بن خالد حدثاه عن حريز بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين .

الطبقة الثانية : من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين : كآدم بن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر وسعيد بن أبي مريم وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم.

الطبقة الثالثة : هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة : رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلا، كمحمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وعبد بن حميد وأحمد

(٤٩) تذكرة الحفاظ ٢ /٤٢٨

(٥٠) هدي الساري" (٤٧٩)

بن النضر وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة : قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة : كعبد الله بن حماد الآملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة. وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال : لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه.

تأثر البخاري بشيخه علي بن المديني:

لقد تأثر البخاري كثيرا بشيخه علي بن المديني تأثرا عظيما شخصيا وعلميا قال الذهبي: (ولعل أعظمهم تأثيرا في نفس الإمام البخاري وشخصيته، وأجلهم مرتبة عنده هو الإمام علي بن المديني، حيث قال البخاري فيه : " ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني) (٥١).

مزايا شيوخ البخاري علي الكتب الخمسة:

ان التقدم في السن مع التبكير في الرحلة هيات للامام البخاري من السماع من شيوخ لم يدركهم بقية أصحاب الكتب الستة، فحصل له من العلو المطلق والنسبي ما لم يتوفر لغيره من الكتب الخمسة مثل روايته لجمع من تلاميذ سفيان الثوري،عدا أبي داود.

ومن هؤلاء :

١- ثابت بن محمد الشيباني ويقال الكندي.

٢- خلاد بن يحيى السلمي.

٣- قبيصة بن عقبة السوائي.

٤-محمد بن كثير العبدي.

٥- محمد بن يوسف الفريابي.

٦- موسى بن مسعود.

---

(٥١) تذكرة الحفاظ ٢ /٤٢٨ .

٧-أبو نعيم الفضل بن دكين وهذا لقب واسمه: عمرو بن حماد.

وهؤلاء سمعوا من سفيان الثوري، ولم يسمعوا من سفيان ابن عيينة إلا أبا نعيم ومحمد بن يوسف الفريابي فقد رويا عنهما جميعا، وقد رمز المزي في تهذيب الكمال لرواية أبي نعيم عن ابن عيينة بـ (خ) فقط،

انظر مثلا رقم ٢٥٣و٥٤٦و٨٦١ وفي هذه كلها قال أبو نعيم حدثنا ابن عيينة.

وأما روايته عن الثوري فرمز لها بـ (خ م ت س).

ورواية محمد بن يوسف الفريابي عن ابن عيينة فلم يرمز لها بشيء[٥٢].

قال الحافظ ابن حجر: محمد بن يوسف الفريابي وإن كان يروي عن السفيانين فأنه حين يطلق يريد به الثوري كما أن البخاري حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريد به إلا الفريابي ، وإن كان يروي عن محمد بن يوسف البيكندي أيضا[٥٣].

مما تقدم تستفيد أنك إذا رأيت أحدَ هؤلاء يقول: حدثنا سفيان = فاعلم أنه الثوري، إلا أبا نعيم فإنه في البخاري روى عنهما.

كيف نمييز بين السفيانين:

معرفة الراوي عنهما ، فمثلا إذا قال البخاري: حدثنا علي حدثنا سفيان؛ فهو ابن عيينة؛ لأنه لم يدرك الثوري ، ومثله الحميدي، وهكذا.

ويتميزان بمعرفة شيخهما فإذا رأيت سفيان يقول حدثنا الزهري فهو ابن عيينة لأن الثوري لم يلقه . مما تقدم تستفيد أنك إذا رأيت أحدَ هؤلاء يقول: حدثنا سفيان = فاعلم أنه الثوري، إلا أبا نعيم فإنه في البخاري روى عنهما.

ويمكن تمييز السفيانين بعدة أمور:

معرفة الراوي عنهما ، فمثلا إذا قال البخاري: حدثنا علي حدثنا سفيان؛ فهو ابن عيينة؛ لأنه لم يدرك الثوري ، ومثله الحميدي، وهكذا.

---

(٥٢) تلاميذ الثوري الذين سمع منهم البخاري/دعبد الرحمن السديس

(٥٣) فتح الباري ١/١٦٢ معرفة علوم الحديث" (ص١١٢ - ١١٣

ويتميزان بمعرفة شيخهما فإذا رأيت سفيان يقول حدثنا الزهري فهو ابن عيينة لأن الثوري لم يلقه .

ويعرفان بتتبع الأسانيد فما جاء في هذا الإسناد مهملا قد تجده في موضع آخر منسوبا. ويمكن الاستفادة من تحفة الأشراف للمزي فكثيرا ما يبين ذلك.(٥٤)

أعلي إسناد:

الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة عن (عبد الله بن المبارك) ﷺ أنه قال : الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء (٥٥).

ولقد اعتنى أهل الحديث بتخريج عواليهم في الوصول إلى أرفعها درجة وأسناها درجة للإسناد العالي ورغبة في القرب من الرسول ﷺ ذلك لأن طلب علو الإسناد سنة و طريقة مرغوب فيها ونهج كان السلف يتزاحمون على سلوكه. ولأجل ذلك أجمع أئمة الحديث على طلب الرحلة في سبيل علو الإسناد ليتحقق المعنى المقصود منه الرواية وهو صحة المروى وذلك لا يتم إلا بالإسناد العالي غالبا .

قال (أحمد بن حنبل) ﷺ: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف(٥٦)

كذلك فإن السند يبعد الإسناد من الخلل قال ابن الصلاح: "والعلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوا أو عمدا ففي قلتهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل وهدا أجلى وأصح .

ولقد ذكر الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه الأحاديث التي رواها عن مشايخه وبعض هذه الأحاديث قد يكون بين البخاري وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة،

---

(٥٤) تلاميذ الثوري الذين سمع منهم البخاري/دعبد الرحمن السديس

(٥٥) مقدمة ابن الصلاح /الكتاب : علوم الحديث(النوع التاسع والعشرون : معرفة الإسناد العالي والنازل ١/١٥٠

(٥٦) المرجع السابق

وهذه هي التي يقال فيها (ثلاثيات البخاري)، وفيها يروي البخاري عن واحد من تابعي التابعين وهذا عن تابعي وهذا عن صحابي.

و الثلاثيات هي أعلى ما عند البخاري وعدد هذه الثلاثيات في صحيح الإمام البخاري اثنان وعشرون حديثا بالمكرر، بدون المكرر ستة عشر حديثا.

قال الحافظ ابن حجر: في شرح حديث سلمة بن الأكوع ﷺ مرفوعا : من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار . قال : وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري وليس فيه أعلى من الثلاثيات . وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثا انتهى(٥٧).

عدد الصحابة الذي روى البخاري من طريقهم الأحاديث الثلاثية ثلاثة الأول سلمة بن الأكوع ﷺ والثاني عبدالله بن بسر والثالث أنس بن مالك.

طرق هذه الاحاديث الثلاثيةفي صحيح البخاري رحمه الله:

(١١) حديث من طريق المكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمه بن الأكوع.

(٦)احاديث من طريق أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمه الأكوع

(٣) احاديث من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري عن حميد عن أنس

(١) حديث من طريق خلاد بن يحيى عن عيسى بن طهمان عن أنس

(١) حديث من طريق عصام بن خالد عن حريز بن عثمان عن عبدالله بن بسر.

تفصيل ذلك:

اولا: أحاديث من طريق المكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمه بن الأكوع

(٥٧) كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي١/٣٣ح ١٠٩

١-حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِىَّ - ﷺ - يَقُولُ « مَنْ يَقُلْ عَلَىَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي١ / ٣٣)ح ١٠٩

٢-حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ مَا كَادَتِ الشَّاةُ تَجُوزُهَا كتاب الصلاة/ باب قدر كم يكون بين المصلي إلى السترة من كتاب الصلاة 194/١ :ح٤٩٧

٣-حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ قَالَ كُنْتُ آتِى.

مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ فَيُصَلِّى عِنْدَ الأُسْطُوَانَةِ الَّتِى عِنْدَ الْمُصْحَفِ . فَقُلْتُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَاكَ تَتَحَرَّى الصَّلاَةَ عِنْدَ هَذِهِ الأُسْطُوَانَةِ . قَالَ فَإِنِّى رَأَيْتُ النَّبِىَّ - ﷺ - يَتَحَرَّى الصَّلاَةَ عِنْدَهَا . (كتاب الصلاة باب الصلاة إلى الأسطوانة ح ٥٠٢

٤-حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ كُنَّا نُصَلِّى مَعَ النَّبِىِّ - ﷺ - الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (كتاب المواقيت(/باب وقت المغرب ح ٥٦١

٥-حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن أبي عبيد عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ - ﷺ - قَالَ أَمَرَ النَّبِىُّ - ﷺ - رَجُلاً مِنْ أَسْلَمَ أَنْ أَذِّنْ فِى النَّاسِ « أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ » . كتاب الصيام/ بَاب : صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ح٢٠٠٧

٦-حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ - ﷺ - قَالَ كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِىِّ - ﷺ - إِذْ أُتِىَ بِجَنَازَةٍ ، فَقَالُوا صَلِّ عَلَيْهَا . فَقَالَ « هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ » . قَالُوا لاَ . قَالَ « فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا » . قَالُوا لاَ . فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أُتِىَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ « هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ » . قِيلَ نَعَمْ . قَالَ « فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا » . قَالُوا ثَلاَثَةَ دَنَانِيرَ .

فَصَلَّى عَلَيْهَا ، ثُمَّ أُتِىَ بِالثَّالِثَةِ ، فَقَالُوا صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ « هَلْ تَرَكَ شَيْئًا » . قَالُوا لاَ. قَالَ « فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ » . قَالُوا ثَلاَثَةُ دَنَانِيرَ. قَالَ «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ »

. قَالَ أَبُو قَتَادَةَ صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَعَلَىَّ دَيْنُهُ . فَصَلَّى عَلَيْهِ كتاب) الحوالة/ باب إن أحال دين الميت على رجل جاز ١ /٥٤٦ح ٢٢٨٩

٧-حَدَّثَنَا الْمَكِّىُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ - ﷺ - قَالَ بَايَعْتُ النَّبِىَّ - ﷺ - ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ الشَّجَرَةِ ، فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ قَالَ « يَا ابْنَ الأَكْوَعِ ، أَلاَ تُبَايِعُ » . قَالَ قُلْتُ قَدْ بَايَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ « وَأَيْضًا » . فَبَايَعْتُهُ الثَّانِيَةَ ، . فَقُلْتُ لَهُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ ، عَلَى أَىِّ شَىْءٍ كُنْتُمْ تُبَايِعُونَ يَوْمَئِذٍ قَالَ عَلَى الْمَوْتِ) .

كتاب الجهاد والسير/ باب البيعة في الحرب أن لا يفروا ح ٢٩٦٠

٨-حَدَّثَنَا الْمَكِّىُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ

قَالَ خَرَجْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ ذَاهِبًا نَحْوَ الْغَابَةِ ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِثَنِيَّةِ الْغَابَةِ لَقِيَنِى غُلاَمٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قُلْتُ وَيْحَكَ ، مَا بِكَ قَالَ أُخِذَتْ لِقَاحُ النَّبِىِّ - ﷺ - . قُلْتُ مَنْ أَخَذَهَا قَالَ غَطَفَانُ وَفَزَارَةُ . فَصَرَخْتُ ثَلاَثَ صَرَخَاتٍ أَسْمَعْتُ مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا يَا صَبَاحَاهْ ، يَا صَبَاحَاهْ . ثُمَّ انْدَفَعْتُ حَتَّى أَلْقَاهُمْ وَقَدْ أَخَذُوهَا ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَقُولُ أَنَا ابْنُ الأَكْوَعِ ، وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضَّعِ ، فَاسْتَنْقَذْتُهَا مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبُوا ، فَأَقْبَلْتُ بِهَا أَسُوقُهَا ، فَلَقِيَنِى النَّبِىُّ - ﷺ - فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الْقَوْمَ عِطَاشٌ ، وَإِنِّى أَعْجَلْتُهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا سِقْيَهُمْ ، فَابْعَثْ فِى إِثْرِهِمْ ، فَقَالَ « يَا ابْنَ الأَكْوَعِ ، مَلَكْتَ فَأَسْجِحْ . إِنَّ الْقَوْمَ يُقْرَوْنَ فِى قَوْمِهِمْ). كتاب الجهاد والسير/ باب من رأى العدو فنادى بأعلى صوته يا صباحاه حتى يسمع الناس ح ٣٠٤١

٩-حَدَّثَنَا الْمَكِّىُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ قَالَ رَأَيْتُ أَثَرَ ضَرْبَةٍ فِى سَاقِ سَلَمَةَ ، فَقُلْتُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ ، مَا هَذِهِ الضَّرْبَةُ قَالَ هَذِهِ ضَرْبَةٌ أَصَابَتْنِى يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَقَالَ النَّاسُ أُصِيبَ سَلَمَةُ . فَأَتَيْتُ النَّبِىَّ - ﷺ - فَنَفَثَ فِيهِ ثَلاَثَ نَفَثَاتٍ ، فَمَا اشْتَكَيْتُهَا حَتَّى السَّاعَةِ. كتاب المغازي/ باب غزوة خيبر/. ح٤٢٠٦

١٠-حَدَّثَنَا الْمَكِّىُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِى يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ قَالَ لَمَّا أَمْسَوْا يَوْمَ فَتَحُوا خَيْبَرَ أَوْقَدُوا النِّيرَانَ ، قَالَ النَّبِىُّ - ﷺ - « عَلَى مَا أَوْقَدْتُمْ هَذِهِ النِّيرَانَ » . قَالُوا لُحُومِ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ . قَالَ « أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا ،

وَاكْسِرُوا قُدُورَهَا » . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ نُهَرِيقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا . فَقَالَ النَّبِىُّ - ﷺ - « أَوْ ذَاكَ » . كتاب الذبائح والصيد/باب: التسمية على الصيد ح٥٤٩٧.

١١-حدَّثَنَا الْمَكِّىُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِىِّ - ﷺ - إِلَى خَيْبَرَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَسْمِعْنَا يَا عَامِرُ مِنْ هُنَيْهَاتِكَ . فَحَدَا بِهِمْ ، فَقَالَ النَّبِىُّ - ﷺ - « مَنِ السَّائِقُ » قَالُوا عَامِرٌ . فَقَالَ « رَحِمَهُ اللَّهُ » . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلاَّ أَمْتَعْتَنَا بِهِ . فَأُصِيبَ صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ فَقَالَ الْقَوْمُ حَبِطَ عَمَلُهُ ، قَتَلَ نَفْسَهُ . فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِىِّ - ﷺ - فَقُلْتُ يَا نَبِىَّ اللَّهِ فِدَاكَ أَبِى وَأُمِّى ، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ . فَقَالَ «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا ، إِنَّ لَهُ لأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، وَأَىُّ قَتْلٍ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ). كِتَاب الْمَغَازِي «بَاب غَزْوَةِ خَيْبَرَ ح ٣٩٠٠

ثانيا: احاديث طريق أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمه الأكوع.

١٢-حدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ - ﷺ - أَنَّ النَّبِىَّ - ﷺ - أُتِىَ بِجَنَازَةٍ ، لِيُصَلِّىَ عَلَيْهَا ، فَقَالَ « هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ » . قَالُوا لاَ . فَصَلَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أُتِىَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى ، فَقَالَ « هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ » . قَالُوا نَعَمْ . قَالَ « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . قَالَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَىَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَصَلَّى عَلَيْهِ.) كتاب الجنائز/ باب الكفالة/ ح ٢٢٩٥

١٣-حدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ - ﷺ - أَنَّ النَّبِىَّ - ﷺ - رَأَى نِيرَانًا تُوقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ . قَالَ « عَلَى مَا تُوقَدُ هَذِهِ النِّيرَانُ » . قَالُوا عَلَى الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ . قَالَ « اكْسِرُوهَا ، وَأَهْرِقُوهَا » . قَالُوا أَلاَ نُهَرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا قَالَ « اغْسِلُوا » . (كتاب المظالم /باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تمزق الزقاق ح٢٤٧٧

-١٤حدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ بَايَعْنَا النَّبِىَّ - ﷺ - تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَقَالَ لِى « يَا سَلَمَةُ أَلاَ تُبَايِعُ ». قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ بَايَعْتُ فِى الأَوَّلِ. قَالَ « وَفِى الثَّانِى». الأحكام/(حديث ٧٢٠٨ باب من بايع مرتين ح.

١٥-حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِى عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ قَالَ قَالَ النَّبِىُّ - ﷺ - « مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلاَ يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَفِى بَيْتِهِ مِنْهُ شَىْءٌ » . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الْمَاضِى قَالَ « كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا.) الأضاحي كِتَاب الْأَضَاحِيِّ « باب مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ وَمَا. ح ٥٥٦٩

١٦-حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ - ﷺ - قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِىِّ - ﷺ - سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، وَغَزَوْتُ مَعَ ابْنِ حَارِثَةَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْنَا. كتاب المغازي ح٤٢٧٢

١٧-حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِى عُبَيْدٍ قَالَ قُلْتُ لِسَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ عَلَى أَىِّ شَىْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ . قَالَ عَلَى الْمَوْتِ)كتاب المغازي /غزوة الحديبية ٥/١٢٥ح٤١٦٩

ثالثا: طريق محمد بن عبدالله الأنصاري عن حميد عن أنس.-

١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِىُّ قَالَ حَدَّثَنِى حُمَيْدٌ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ أَنَّ الرُّبَيِّعَ - وَهْىَ ابْنَةُ النَّضْرِ - كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ ، فَطَلَبُوا الأَرْشَ وَطَلَبُوا الْعَفْوَ ، فَأَبَوْا فَأَتَوُا النَّبِىَّ - ﷺ - فَأَمَرَهُمْ بِالْقِصَاصِ . فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لاَ وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لاَ تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا فَقَالَ « يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ » . فَرَضِىَ الْقَوْمُ وَعَفَوْا فَقَالَ النَّبِىُّ ﷺ (إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ) كتاب الصلح /باب الصلح في الدية ح٢٧٠٣

١٩-حَدَّثَنَا محمد بن عبد الله الأَنْصَارِىُّ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ - ﷺ - أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً ، فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا ، فَأَتَوُا النَّبِىَّ - ﷺ - فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ . الديات /باب السن بالسن ح ٦٨٩٤

٢٠-حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِىُّ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِىِّ - ﷺ - قَالَ « كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ)) كتاب تفسير القرآن « سورة البقرة « باب يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر الديات ح ٤٤٩٩

رابعا: من طريق خلاد بن يحيى عن عيسى بن طهمان عن أنس:

٢١-حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ــ ﷺ ــ يَقُولُ نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَلَحْمًا وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ.)التوحيد ح ٧٤٢١

خامسا: حديث من طريق عصام بن خالد عن حريز بن عثمان عن عبدالله بن بسر

٢٢- حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُسْرٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَيْخًا قَالَ كَانَ فِي عَنْفَقَتِهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ كتاب المناقب باب صفة النبي ح ٣٥٤٦

هذا ولا يوجد في صحيح مسلم ولا سنن أبي داود ولا سنن النسائي أي حديث ثلاثي و يوجد في جامع الترمذي رحمه الله حديث واحد ثلاثي هو حديث أنس ﷺ : "يأتي على النَّاس زمان الصابر فيهم على دينة كالقابض على الجمر "٠ وفي سنن ابن ماجه ، خمس أحاديث ثلاثيات ، من طريق جبارة بن المغلس الحماني ؛عن كثيربن سليم الضبي عن انس٠ بن مالك.

أمَّا الدارمي خمسة عشر حديثاً ، قال صاحب كشف الظنون ثلاثيات الدارمي هي خمسة عشر حديثاً، وهذا والله أعلم٠ مقدمة تحفة الأحوذي :(ص٢٤٢ وفي مسند احمد بن حنبل نحو ثلاثمائة وسبع وستون حديث

و في مسند عبد بن حميد واحد وخمسون حديثا؛وفي المعجم الصغير للطبراني ثلاثة أحاديث(الرسالة المستطرفة ص،٩٧-٩٨)٠

أحاديث لها حكم الثلاثيات ولا تعد منها :

مثل : حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبى سلمة أن النبى - ﷺ - صلى فى ثوب واحد قد خالف بين طرفيه فتح الباري /كتاب الصلاة / باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به ٤٣٧/٢ فهشام فقد سمع من عمه عبد الله بن الزبير وهو صحابي.

قال الحافظ في الفتح : هذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن لم تكن له صورتها ؛ لأن أعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان ، فإن كان الصحابي

يرويه عن النبي ﷺ فحينئذ توجد فيه صورة الثلاثي ، وإن كان يرويه عن صحابي آخر فلا ، لكن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين . وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد ، فإن رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم ، وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم العلو لا صورة الثلاثي كهذا الحديث ، فإن هشام بن عروة من التابعين ، لكنه حدث هنا عن تابعي آخر وهو أبوه ، فلو رواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي ﷺ لكان ثلاثيا . والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم١/ ٥٥٩

ومثل ما ذكره الحافظ:

قال البخاري حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن على حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله كتاب العلم /باب من خص بالعلم قوما دون قوم ١١/ ١٢٧فأبو الطفيل صحابي ولكن هنا لم يرو عن النبي ﷺ بل عن صحابي آخر.

ومثله أيضا :

حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبى مراوح عن أبى ذر – ﷺ – قال سألت النبى – ﷺ –

أى العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأي الرقاب أفضل قال أعلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها قلت فإن لم أفعل قال تعين ضايعا أو تصنع لأخرق قال فإن لم أفعل قال تدع الناس من الشر فإنها صدقة تصدق بها على نفسك....الحديث صحيح البخاري «كتاب العتق «باب أي الرقاب أفضل ح٢٣٨٢

حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة (هذا من أعلى حديث وقع في البخاري ،وهو في حكم الثلاثيات ، لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبوه ، وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال:" أخبرنا هشام بن عروة "أخرجه أبونعيم في " المستخرج « " كتاب العتق « باب أي الرقاب أفضل ومثله : حدثنا عبيد الله بن

موسى عن هشام عن أبيه أن عمر نشد الناس من سمع النبى - ﷺ - قضى فى السقط وقال المغيرة أنا سمعته قضى فيه بغرة عبد أو أمة.

كتاب الدّيات. وقول الله تعالى:{ومن يقتل مؤمناً متعمّداً فجزاؤه جهنم} /النساء: ٩٣- فتح الباري /١٢/٢٤٧ح٦٩٠٧ ومثله : حدثنا أبو عاصم وأبو نعيم قالا حدثنا عزرة بن ثابت قال أخبرنى ثمامة بن عبد الله قال كان أنس يتنفس فى الإناء مرتين أو ثلاثا وزعم أن النبى - ﷺ - كان يتنفس ثلاثا كتاب الاشربة/باب الشرب بنفسين او ثلاثةح٥٣٠٨

قال ابن حجر : قوله: (حدثنا عزرة) بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء ابن ثابت، هو تابعي صغير أنصاري أصله من المدينة نزل البصرة، وقد سمع من جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهما، فهذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن كان شيخ تابعيه فيه تابعيا آخر. ص١٠/٩٦

ومثله : حدثنا أبو نعيم حدثنا عزرة بن ثابت الأنصارى قال حدثنى ثمامة بن عبد الله عن أنس - ﷺ - أنه كان لا يرد الطيب ، وزعم أن النبى - ﷺ - كان لا يرد الطيب فعزرة تابعي سمع من عبد الله بن أبي أوفى وغيره من الصحابة كتاب اللباس/ باب من لم يرد الطيب١٠/٣٨٤

ومثله : حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عباس بن سهل بن سعد قال سمعت ابن الزبير على المنبر بمكة فى خطبته يقول يا أيها الناس إن النبى - ﷺ - كان يقول (لو أن ابن آدم أعطي واديا ملئا من ذهب أحب إليه ثانيا ، ولو أعطي ثانيا أحب إليه ثالثا ، ولا يسد جوف ابن آدم ، إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب) .

لأن عبد الرحمن بن الغسيل لقي بعض الصحابة كتاب الرقاق/ باب: ما جاء في الصحة والفراغ، ح٥٩٨٥

ومثله : حدثنا مكى بن إبراهيم عن الجعيد عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال كنا نؤتى بالشارب...حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا الجعيد عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول اللهﷺوفي إمرة أبي

بكر وصدرا من إمرة عمر فنقوم إليه فنضربه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى كان صدرا من إمرة عمر فجلد فيها أربعين حتى إذا عتوا فيها وفسقوا جلد ثمانين.

أخرج البخاري بسنده عن السائب بن يزيد قال ﴿ : كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدرا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين ﴾ ، وقد علق ابن حجر على قوله : " حتى كان آخر خلافة عمر فجلد أربعين " ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليست كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابه إلى عمر ﷺ فإنه يدل على أن أمر عمر بجلد ثمانين كان في وسط إمارته ، لأن خالدا مات في وسط خلافة عمر ،---

فتح الباري١٢ / ٦٩الحدود عقوبة من ثبت عليه شرب الخمر في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين: فإن الجعيد سمع من السائب بل روى هذا الحديث بعينه عن السائب مباشرة كما عند النسائي ومثله : حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسماعيل عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبى – ﷺ – قال(لا يزال طائفة من أمتى ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة / باب قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون ٣٠٧/١٢/ح٦٨٨١

فإسماعيل بن أبي خالد سمع من بعض الصحابة كعبد الله بن أبي أوفى وغيره قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى (هو العبسي بالموحدة ثم المهملة الكوفي من كبار شيوخ البخاري ، وهو من أتباع التابعين وشيخه في هذا الحديث "إسماعيل " هو ابن أبي خالد تابعي مشهور ، وشيخ إسماعيل " قيس " هو ابن أبي حازم من كبار التابعين ، وهو مخضرم أدرك النبي ﷺ ولم يره ولهذا الإسناد حكم الثلاثيات وإن كان رباعيا ، فتح الباري ٣٠٧/١٢

وليس مثله :حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله قال قال النبى – ﷺ – « أول ما يقضى بين الناس فى الدماء رواه البخاري في الرقاق/ باب القصاص يوم القيامة ح٦٥٣٣

لأن الأعمش وإن كان من التابعين إلا أنه لم يسمع من أحد من الصحابة لكن يبقى العلو النسبي لكن قد عده الحافظ في حكم الثلاثيات لأن الأعمش تابعي وأبو وائل مخضرم لم يدرك النبي ﷺ

تلاميذه:

روى عنه خلقٌ وأمم كثيرٌ ' روى الخطيب البغدادي عن الفِرَبْرِيِّ أنه قال: "سمع الصحيح من البخاري معي نحو من سبعين ألفًا، لم يبقَ منهم أحد غيري"..(٥٨)

وممن روي عنه مسلم في غير الصحيح والترمذي في جامعه والنسائي في سننه في قول بعضهم"، وابن خزيمة، وأبو حاتم الرازي، وإبراهيم بن إسحاق الحربي،و وأبو زرعة الرازي وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، حماد بن شاكر، وإبراهيم بن معقل، وطاهر بن مخلد وصالح بن محمد جزرة وغيرهم كثير وآخر من حدَّث عنه أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البردي النسفي

قال الحافظ صالح بن محمد الملقَّب (جزرة): (كان يجتمع له في بغداد وحدَها أكثر من عشرين ألفًا يكتبون عنه) (٥٩).

وكان بين يديه ثلاثة مستملين، وسَمِع منه الصحيح ما يَقْرب من تسعين ألفًا.(٦٠)

وممَّن أخذ عنه من العلماء المشهورين: الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحب "الصحيح"، والإمام محمد بن سورة الترمذي صاحب "الجامع"، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان، وابن خزيمة، وصالح بن محمد (جزرة)، وغيرهم كثير(٦١)

وآخر من حدث عنه أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البردي النسفي، وقد توفي النسفي في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ووثقه الأمير أبو نصر بن ماكولا. (٦٢)**المطلب الرابع :مؤلفاته وثناء العلماء عليه** :

---

(٥٨) "تاريخ بغداد"، (٩/٢)"

(٥٩) سير أعلام النبلاء"، (١٣/ ٤٣٣).

(٦٠) تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٨٨ -٩٠). "تاريخ بغداد"، (٩/٢)، و"وَفيات الأعيان"، (٤/ ١٩٠)، و"سير أعلام النبلاء"، (٣٩٨/١٢)

(٦١) المراجع السابقة

ان نشا ة البخاري والبيئة العلمية المحيطة به مع ما اودعه الله فيهمن قوة الذكاءً والحفظ والصبر علي جمع الحديث وإلمام واسع بالحديث وعلومه ساعده في ذلك انه بدا في سن مبكرة استثمار علمه في التأليف في تصنيف الكتب وهو في الثامنة عشرة من عمره، جعل البخاري من جهابذة العلماء الذين تركوالنا مؤلفات كثيرة وعظيمة انتفع بها المسلمين وقد اختلف أصحاب التراجم في عدد مؤلفات البخاري ، فالمشهور أنه كتب سبعة عشر كتابا في الحديث والرجال والتاريخ وغيرها ، سنذكر بعضا منها:

١-الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه، المعروف بـ الجامع الصحيح. ويعد من اصح الكتب بعد كتاب الله.

٢-الأدب المفرد: وطُبع في الهند والأستانة والقاهرة طبعات متعددة.

٣-التاريخ الكبير: وهو كتاب كبير في التراجم، رتب فيه أسماء رواة الحديث على حروف المعجم، وقد طبع في الهند سنة (١٣٦٢هـ = ١٩٤٣م). المحقق :هاشم الندوي وآخرون الناشر :دائرة المعارف العثمانية .

٤-التاريخ الصغير: وهو تاريخ مختصر للنبي (ﷺ) وأصحابه ومن جاء بعدهم من الرواة إلى سنة (٢٥٦هـ - ٨٧٠م)، وطبع الكتاب لأول مرة بالهند سنة (١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م).

٥- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل / طبع بالهند سنة (١٣٠٦هـ = ١٨٨٨م).

٦-رفع اليدين في الصلاة: وطبع في الهند لأول مرة سنة (١٢٥٦هـ = ١٨٤٠م) مع ترجمة له بالأوردية.

٧-الكُنى: وطبع بالهند سنة (١٣٦٠هـ = ١٩٤١م). الناشر : دار الفكر - بيروت تحقيق : السيد هاشم الندوي

٨- التاريخ الأوسط المحقق : تيسير بن سعدالناشر : دار الرشدالطبعة : الأولى : ١٤٢٦ - ٢٠٠٥ م في عدد اربع اجزاء .

---

(٦٢) "تاريخ بغداد"، (٩/٢)

١٠-جزء القراءة خلف الإمام (البخاري)، ويليه: تحقيق الإمام علي بن عبد الكافي السبكي في أن مدرك الركوع ليس بمدرك الركعة (ط باكستان المحقق: فضل الرحمن الثوري - محمد عطا الله حنيف الفوحباني.

١١-كتاب الوحدان: وهو كتاب جمع فيه كل من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة.

١٢-الضعفاء الصغير- تحقيق محمد إبراهيم زايد/الناشر دار المعرفة بيروت - لبنان /الطبعة الاولى ١٤٠٦ ه - ١٩

١٣- بر الوالدين، نسبه اليه الحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي - في كتابه -القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع / الناشر : دار الريان للتراث عدد الأجزاء : ١

١٤- قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم قال البخاري (فلما طعنت في ثمان عشرة ، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم ، وذلك أيام عبيد الله بن موسى .)[٦٣]

١٥- كتاب الفوائد :ذكره ابن حجر في مقدمة الفتح ص : ٤٩٢ ، ضمن مصنفات البخاري ، و المباركفوري في تحفة الأحوذي (١٠/١٨٦) و كذا ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/١٤٤٨) .

وهناك مصنفات اخري نسبها العلماء اليه مثل: [٦٤]

١-الأشربة ذكره الدارقطني

٢-كتاب الهبة ذكره وراقة

٣-المبسوط فى الحديث ذكره الخليلي

٤-العلل ذكره أبوالقاسم بن مندة

-العوالي في الحديث

---

(٦٣) سير أعلام النبلاء ١٢ /٤٠١

(٦٤) راجع:الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرَّفة"،ص(١٠). موسوعة علماء آسياء الوسطى/طشقند٢٠٠٨-مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر٢٢/٢٥

٦-ثلاثيات في الحديث
٧- كتاب الاعتصام بالسنة،
٨-المسند الكبير.
٩-السنن في الفقه .
١٠بدء المخلوقات
١١-تفسير القرآن
١٢- كتاب الهيئه.

ثناء الأئمة عليه:[اشتهر الإمام البخاري بالحفظ وسعةالعلم والذكاء غزارة الاطلاع فأثنى عليه أئمة الإسلام، وحفاظ الحديث ثناءً عاطراً واعترفوا بعلمه وفضله وأنزلوه المنزلة التي تليق به فقدرزقه اللهُ -عزَّ وجلَّ فتوحاً ربَّانيَّة في العلم والحفظ والفهم والفقه وخاصة في الرجال وعلل الحديث، وكان زُّاهدا ورعا فقد رزقه محبَّةً وقَبولاً في قلوب العباد،فكان البخاريُّ كلَّما حلَّ ببلد أو مدينة، ازدحم عليه النَّاسُ وعندما عادإلي بلدته بعد رحلته االتي طاف فيها البلاد طلبا للعلم، نُصبت له القباب على فرسخ من البلد، وخرجُ إليه أهل البلد جميعاً.

وهذا شيء من ثناء العلماء و الأئمة عليه على الإمام البخاريِّ :
قال الإمام البخاري رحمه الله : ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه فسُروا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث. (٦٥)

وقال أيضا: كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: (بيّن لنا غلط شعبة) . (٦٦)

قال إسحاق بن راهوية: اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه. (٦٧)

(٦٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري١/٤٨٣٠
(٦٦) سير أعلام النبلاء١٢/٤٢١
(٦٧) المرجع السابق

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل. [٦٨]

وقال محمد بن عمر بن الأشعث البيكندي : سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل ، سمعت أبي يقول : انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان : أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي .) [٦٩]

وقال أبو قريش محمد بن جمعة الحافظ : سمعت محمد بن بشار :يقول : حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالري ، والدارمي بسمرقند ، ومحمد بن إسماعيل ببخارى ، ومسلم بنيسابور.) [٧٠]

وقال محمد بن أبي حاتم : سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم. [٧١]

وقال محمد بن أبي حاتم أيضاً: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي، يقول: رأيت أبا عمار الحسين بن حريث يثني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: لا أعلم أني رأيت مثله، كأنه لم يخلق إلا للحديث. [٧٢]

قال أبو حاتم الرازيُّ: "لم تُخرج خراسانُ قط، أحفظَ من محمد بن إسماعيل، ولا قَدِم منها إلى العراق أعلمُ منه [٧٣].

وقد قال له الإمام مسلم عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله وقال له: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك [٧٤].

---

(٦٨) السابق
(٦٩) سير أعلام النبلاء١٢/٤٢٣
(٧٠) سير أعلام النبلاء١٢/٤٢٣
(٧١) سير أعلام النبلاء١٢/٤٢١ – ٤٢٢
(٧٢) المرجع السابق
(٧٣) السابق
(٧٤) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٧١٦ – سير أعلام النبلاء١٢/٤٣٣

وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل[٧٥] وقال أيضا: (كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير فقال له لما قام: يا أبا عبد الله جعلك الله زين هذه الأمة فاستجاب الله تعالى له فيه[٧٦]

ويقول الإمام البخاري: كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: (بيّن لنا غلط شعبة). [٧٧]

وقال محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: (سمعت يحيى بن جعفر البيكندي يقول: "لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت فإن موتي يكون موت رجل واحد وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم) [٧٨]

ولما بلغ علي بن المديني قول البخاري: (ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني(قال لمن أخبره:) دع قوله؛ ما رأى مثل نفسه.

قال أبو إسحاق السرماري: من أراد أن ينظر إلى فقيه بحقه وصدقه فلينظر إلى محمد بن إسماعيل. [٧٩] .

وكان نعيم بن حماد يقول: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة[٨٠]

قال مصعب الزهري محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث. [٨١]

وقال محمد حدثني حاتم بن مالك الوراق قال سمعت علماء مكة يقولون محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خراسان. [٨٢]

---

(٧٥) طبقات الشافعية ٢/٢٢٠

(٧٦) مقدمة فتح الباري | الفصل العاشر/ ذكر ثناء الناس عليه وتعظيمهم له سير أعلام النبلاء١٢/٤٢٥

(٧٧) سير أعلام النبلاء١٢/ ٤١٨- ٤١٩

(٧٨) السابق

(٧٩) سير أعلام النبلاء١٢/-٤١٩-٤٢١

(٨٠) المرجع السابق

(٨١) السابق

(٨٢) سير أعلام النبلاء١٢/٤٢٥

وقال الحافظ ابن حجر: أبو عبد الله البخاري جبل الحفظ ثقة الحديث وإمام الدنيا [٨٣] وقال أيضا: أخرجت خراسان ثلاثة أبو زرعة ومحمد بن إسماعيل وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ومحمد عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم. [٨٤] وقال سليم بن مجاهد يقول لو أن وكيعا وابن عيينة وابن المبارك كانوا في الأحياء لاحتاجوا إلى محمد بن إسماعيل. [٨٥]

وروي عن قتيبة بن سعيد أنه قال لو كان محمد في الصحابة لكان آية. نظرت في الحديث ونظرت في الرأي وجالست الفقهاء والزهاد والعباد ما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل. [٨٦]

وقال أبو عبد الله الحاكم: هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أهل النقل، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه. [٨٧]

قال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله وأحفظ له من محمد بن إسماعيل. [٨٨]

وقال سعيد بن جعفر: سمعت العلماء بالبصرة يقولون ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح. [٨٩]

وقال رجاء بن رجاء: (هو – يعني البخاري – آية من آيات الله تمشي على ظهر الأرض) [٩٠].

---

(٨٣) تقريب التهذيب: ٢/ ٥٤
(٨٤) سير أعلام النبلاء١٢/٤٢١
(٨٥) سير أعلام النبلاء١٢/٤٣٢
(٨٦) السابق
(٨٧) ابن كثير. البداية والنهاية ١٤ /٥٢٦-٥٢٧ – تغليق التعليق لابن حجر «فصل في ترجمة البخاري ، والتعريف بقدره وجلالته ، وذكر... « كلام أقرانه وأتباعه فيه فمن بعدهم
(٨٨) سير أعلام النبلاء١٢/٤٣٢
(٨٩) تغليق التعليق لابن حجر /كلام أقرانه وأتباعه فيه فمن بعدهم
(٩٠) سير أعلام النبلاء١٢/٤٣٢

ويقول الحافظ الذهبي: (وكان رأسا في الذكاء رأسا في العلم رأسا في الورع والعبادة.) [٩١]

وقال أيضا: وكان من أوعية العلم يتوقد ذكاء ولم يخلف بعده مثله رحمة الله عليه). [٩٢]

قال الإمام الدَّارميُّ: قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمد بن إسماعيل، فهو أعلمُنا وأفقهُنا وأكثرنا طلبا [٩٣]

قال أبو عمر الخفاف: هو أعلمُ بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة، ومن قال فيه شيئاً فعليه منِّي ألفُ لعنة، فإنَّك لو دخلتَ عليه وهو يُحدِّث لملئت منه رعباً، فمحمدٌ هو التَّقيُّ النَّقيُّ. [٩٤]

قال أبو سهل الشّافعي: (دخلتُ البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها، كلَّما جرى ذكرُ محمد بن إسماعيل فضَّلوه على أنفسهم، وقد سمعتُ أكثر من ثلاثين عالماً من علماء مصر يقولون: حاجتُنا من الدُّنيا النظر في تاريخ محمد بن إسماعيل. [٩٥]

قال عبدُ الله بن حماد: وَدِدْتُ أنِّي شعرةٌ في صدر محمد بن إسماعيل[٩٦]

قال العلامة العينيُّ الحنفيُّ:(الحافظ الحفيظُ الشهير، المميز الناقد، البصير، الذي شهدَتْ بحفظه العلماءُ الثقات، واعترف بضبطه المشايخ الأثبات، ولم يُنكر فضله علماء هذا الشأن، ولا تنازَع في صحة تنقيده اثنان، الإمام الهمام، حجةُ الإسلام، أبو عبد الله؛ محمد بن إسماعيل البخاريُّ). [٩٧]

---

(٩١) تذكرة الحفاظ/ الطبقة التاسعة/ ترجمة الأمام البخاري- العبر في خبر من غبر ٥٢/١

(٩٢) العبر في خبر من غبر ٨٩/١

(٩٣) سير أعلام النبلاء١٢/ ٤٢٣

(٩٤) سير أعلام النبلاء١٢/٤٢٣

(٩٥) السابق

(٩٦) سير أعلام النبلاء١٢/٤٣٧

(٩٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري١/١

قال الامام النوويُّ: (فهذه أحرفٌ من عيون مناقبه وصفاته، ودرر شمائله وحالاته، أشرتُ إليها إشارات، لكونها من المعروفات الواضحات، ومناقبُه لا تُستقصى؛ لخروجها على أن تُحصى، وهي منقسمةٌ إلى حفظ ودراية، واجتهادٍ في التَّحصيل ورواية، ونُسك وإفادة، وورع وزِهادة، وتحقيق وإتقانٍ وتمكُّن وعرفان، وأحوال وكرامات وغيرها من أنواع الكرامات.) (٩٨)

قال ابنُ كثير: (البخاريُّ الحافظ، إمامُ أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أترابه وأقرانه، وكتابه الصَّحيح يُستقى بقراءته الغمام –وهو أمرٌ محدث في القرون المتأخرة– وأجمع العلماء على قبوله، وصحة ما فيه، وكذلك سائر أهل الإسلام، ولو استقصينا ثناءَ العلماء عليه في حفظه وإتقانه وعلمه وفقهه وورعه وزهده وعبادته، لطال علينا؛ فقد كان في غاية الحياء والشَّجاعة والسَّخاء والورع والزُّهد في الدُّنيا، دار الفناء، والرَّغبة في الآخرة دار البقاء). (٩٩)

قال القسطلانيُّ: (هو الإمام، حافظ الإسلام، خاتمة الجهابذة، النقاد والأعلام، شيخ الحديث، وطبيب علله في القديم والحديث، وإمام الأمة عجماً وعرباً، ذو الفضائل التي سارت السّراة بها شرقاً وغرباً، الحافظ الذي لا تغيب عنه شاردة، والضابط الذي استوى لديه الطارفة والتالدة).(١٠٠)

وقال عمرو بن عليّ الفلاّس : حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث. (١٠١)

قال السبكي (واعلم أن مناقب أبي عبد الله كثيرة فلا مطمع في استيعاب غالبها والكتب مشحونة به وفيما وردناه مقنع وبلاغ) (١٠٢)

---

(٩٨) تهذيب الأسماء واللغات /فصل في اسم صحيح البخارى، وتعريف محله١/٧٦٠

(٩٩) البدايةو النهاية ١٤ /٥٢٦-٥٢٧

(١٠٠) مقدمة ارشاد الساري /الفصل الخامس في ذكر نسب البخاري ونسبته ومولده وبدء أمره ونشأته وطلبه للعلم الحطة في ذكر الصحاح الستة/ الفصل الثاني في ترجمة محمد بن اسماعيل البخاري ص٢٢٦

(١٠١) طرح التثريب في شرح التقريب /العراقي/ ص٨٨

(١٠٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٢١٧- ٢١٨

يقول الحافظ ابن حجر : ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة، ممَّن تأخر عن عصره، لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحرٌ لا ساحل له[١٠٣]

قال الشيخُ نور الحق الدهلويُّ:(ما كان له مثيلٌ في عصره في حفظ الأحاديث، وإتقانها، وفهم معاني الكتاب والسنة، وحِدَّة الذِّهن، وجودة القريحة، ووفور العفَّة، وكمال الزُّهد، وغاية الروع، وكثرة الاطِّلاع على طرق الحديث وعللها، ودقَّة النَّظر، ورقَّة الاجتهاد، واستنباط الفروع من الأصول).[١٠٤]

وختاما قال الشيخُ عبد السلام المباركفوريُّ: (إنَّ الاستدلال علي تبحُّر إمام المحدثين في العلم وذكائه وقوة اجتهاده وسيلان ذهنه، بأقوال المتأخرين، كرفع السِّراج أمام الشمس).[١٠٥].

المطلب الخامس محنة الإمام البخاري ووفاته:

تعرض الامام البخاري لمحنةوابتلاءشديدة شانه شان العلماء الصادقون واقربهم به الامام احمد بن حنبل شيخ البخاري فما كان منهم الا ان صبروا علي ما اذوا في سبيل الله عز وجل والكلام عن محنة البخاري يثير في النفس أحزانًا ا كثيرة؛ ذلك لأن هذه المحنة بالذات منذ بدء الخليقة وما زالت لها أصداؤها الي يومنا الاختلاف فقط في الانماط ، سبب هذه المحنة نوازع النفس الامارة بالسوء والغيرة والحسد بين الأقران بعضهم البعض .

قال البخاري رحمه الله: لا يسلم عالم متقدم على أقرانه من ثلاثة أمور: طعن الجهلاء وملامة الأصدقاء وحسد العلماء[١٠٦].

وهذا ما حدث بالفعل مع الامام للبخاري فبعد ان ذاع صيته وعم البلدان واتفقت السنة العلماء بالثناء عليه والاعتراف بفضله وعلمه وهذه الشهادات لم تكن فقط من تلاميذه بل من شيوخه ايضا كما سبق ذكره في المبحث السابق.

---

(١٠٣) مقدمة الفتح.١/٤٦٨٢)

(١٠٤) الإمام البخاريُّ حياتُه وأثرُه العلميُّ ومحنتُه أ. شريف عبدالعزيز - عضو الفريق العلمي

(١٠٥) السابق

(١٠٦) سير أعلام النبلاء١٢/٤٦٤

وتبدا محنة البخاري انه بعد رحلة طويلة طاف خلالها البلاد و العواصم لسماع الحديث وطلب العلم والتقى مع آلاف الشيوخ، وكان كلما دخل بلدًا توافد عليه الآلاف للاستفادة من علمه ، واستقبلوه استقبالا حافلا و ونثروا عليه الدنانير والدراهم وقدره العلماء قبل العامة وكان الإمام محمد بن يحيى الذهلي من كبار علماء نيسابور مطاعًا فيهاو استفاد كثيرًا من البخاري، وخاصا في الأسامي والكنى والعلل وكان يحض طلبة العلم علي حضور مجالسه ودروسه العلمية.

ويوما بعد يوم بدات مجالس التحديث تخلو من طلاب الحديث وتذهب لحضور مجلس البخاري، حتى خلا مجلس كبير علماء نيسابور محمد بن يحيى الذهلي ، وهنا استحواذ نوازع النفس الامارة بالسوء- والغيرة والحسد بين الأقران بعضهم البعض، وتسلل الحسدوا لغيرة في قلب ونفس مما جعله يتهمه زورا بتهمة لها جذور قديمة هي تهمة اللفظية،

وهي إن البخاري يقول: ان القرآن مخلوق،و اتهمه بالتجهم اي اتهم الذهلي البخاري بالتجهم وقال: قد أظهر البخاري قول اللفظية واللفظية عندي شر من الجهمية مما جعل يمتحنوه في المجلس، فلما حضر الناس مجلس البخاري، قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فأعاد الرجل السؤال ثلاث مرات، فالتفت إليه البخاري وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة.

أي أن البخاري قد أدرك مغزى السؤال وعلم أنه من جنس السؤالات التي لا يراد بها وجه الله عز وجل، وإنما يراد بها امتحان العلماء وإثارة الفتن والفرقة بين الناس، فشغب الرجل السائل على مجلس البخاري فقام البخاري من مجلسه وجلس في منزله.

واجابة البخاري هذه توضح انه فهم ان الغرض من السؤال هو إثارة الفتن والفرقة بين الناس، وبدا السائل في الشغب على مجلس البخاري فقام البخاري والتزم منزله..

وبالفعل خرج البخاري من نيسابور واتجه إلى مرو من أعمال خراسان ليواصل رحلته العلمية،ولم يكتفي الذهلي بذلك بل واصل حملته الشرسة على البخاري أخذ يكتب علماء المدن وأمرائهافي سائر الامصارو والمدن بخراسان يحذرهم من البخاري فاوغر صدورهم نحو الامام البخاري ودخل الشك في نفوسهم واسائوا الظن بعقيدته مع ان البخاري يؤكد في كل مكان أنه لم يقل إن لفظه بالقرآن مخلوق، فعندما سأله الحافظ أبو عمرو الخفاق عن هذه المسألة فقال له: يا أبا عمرو احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور وقوس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والبصرة ومكة والمدينة أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقله، إلا إني قلت: أفعال العباد مخلوقة.

روى أحمد بن منصور الشيرازي قال سمعت بعض أصحابنا يقول لما قدم أبوعبد الله بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهل البلد حتى لم يبق أحد إلا استقبله ونثر عليه الدنانير والدراهم والسكر الكثير فبقي أياما قال فكتب بعد ذلك محمد بن يحيى الذهلي إلى خالد بن أحمد أمير بخارى إن هذا الرجل قد أظهر خلاف السنة فقرأ كتابه على أهل بخارى فقالوا لا نفارقه فأمره الأمير بالخروج من البلد فخرج.

قال أحمد بن منصور فحكى لي بعض أصحابنا عن إبراهيم بن معقل النسفي قال رأيت محمد بن إسماعيل في اليوم الذي أخرج فيه من بخارى فتقدمت إليه فقلت يا أبا عبد الله كيف ترى هذا اليوم من اليوم الذي نثر عليك فيه ما نثر فقال لا أبالي إذا سلم ديني(١٠٧).

وبالنظر لما قام به الذهلي بحق البخاري نجد أنه اراد إخراج البخاري من نيسابور حسدًا منه على البخاري ، وحتى لايفقد مكانته العلمية بسبب وجود الإمام البخاري فبات الغرض الرئيسي هو إخراج البخاري من نيسابور ، وقد فطن البخاري لذلك وقال لمن سأله عن هذه الحادثة، مثل تلميذه محمد بن شاذل يقول: دخلت على البخاري لما وقع فيه محمد بن يحيى فقلت: يا أبا عبد الله، ما الحيلة

(١٠٧) سير أعلام النبلاء ٤٥٤/١٢

لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى، كل من يختلف إليك يطرد؟ فقال البخاري: كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء، (١٠٨)

وقال أحمد بن سلمة: دخلت على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله هذا رجل مقبول بخراسان خصوصًا في هذه المدينة، وقد لج في هذا الحديث حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه فما ترى؟ فقبض البخاري على لحيته ثم قرأ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، اللهم إنك تعلم أني لم أرد المقام بنيسابور أشرًا ولا بطرًا ولا طلبًا للرياسة وقد قصدني هذا الرجل [يقصد الذهلي] حسدًا لما آتاني الله لا غير، ثم قال لي: يا أحمد إني خارج غدًا لتتخلصوا من حديثه لأجلي، فقال أحمد بن سلمة: فأخبرت جماعة من أصحابنا بخروج الإمام، فوالله ما شيعه غيري وكنت معه حين خرج من البلد. (١٠٩).

واحتمال ان يكون موقف الذهلي رحمه الله تعالى تجاه الامام البخاري من قبيل ما وصله ممن فهم انه قال ما نُسب إليه وخاصا ان الذهلي كان ممن حض الناس على الجلوس للبخاري وحضور مجالسه ودروسه .. وايضا استفاد كثيرًا من البخاري حتى أنه كان يمشي خلف البخاري في الجنائز يسأله عن الأسامي والكنى والعلل والبخاري يمر فيه مثل السهم.. والذهلي ليس معصوما كما غيره كذلك لم يكن معصوما. (١١٠)

رواية اخري في اسباب محنة البخاري:

بعد رحلة طويلة وشاقة الإمام البخاري طاف خلالها البلاد الإمام الرواية والسماع ، تاقت نفسه أن تعود إلى بلده ليستقر بها ، وماان وصل إلى بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد وخرج أهلها استقبالا له ، ونثرت عليه الدراهم والدنانير ، وظل يُحدِّثُهم ، فبعث إليه الأمير خالد بن أحمد الذهلي والى بخاري أن أحمل إليَّ كتاب(الجامع)و(التاريخ) وغيرهما لأسمع منك ، فامتنع

(١٠٨) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٤
(١٠٩) سير أعلام النبلاء١٢/٤٥٤
(١١٠) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٧

أبو عبد الله عن الحضور عنده ، فراسله أن يعقد مجلساً لأولاده لا يحضره غيرهم ، فامتنع عن ذلك أيضاً .

وقال : لا يسعني أن أخص بالسماع قوماً دون قوم ، فاستعان خالد بن احمد بحريث بن أبي الورقاء وغيره من أهل العلم ببخارى عليه حتى تكلموا في مذهبه ، ونفاه عن البلد ، فدعا عليهم أبو عبد الله فقال : اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم ، فأما خالد فلم يأت عليه إلا أقل من شهر حتى ورد أمر الخلافة بأن ينادي عليه ، فنوديَ عليه ، وهو على أتان ، وأشخص على أكاف ، وحبس إلى أن مات ، ولم يبق أحد ممن ساعده إلا ابتلي بأولاده ، وأراه الله تعالى فيهم البلايا(١١١).

قال البخاري : دخلت بغداد آخر ثمان مرات ، كل ذلك أُجالس أحمد بن حنبل ، فقال لي في آخر ما ودعته : يا أبا عبد الله ، تترك العلم ، وتصير إلى خراسان؟ قال البخاري : فأنا الآن أذكر قوله.

وخرج من بخارى إلى خَرتَنْكَ، على فرسخين من سمرقند(١١٢) .. وروي عن بكر بن منير بن خليد بن عسكر أنه قال: بعث الأمير خالد ابن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل أن احمل إلي كتاب الجامع و التاريخ وغيرهما لأسمع منك فقال لرسوله أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضر في مسجدي أو في داري وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة لأني لا أكتم العلم لقول النبي ﷺ "من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار" فكان سبب الوحشة بينهما . (١١٣)

يقول أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل ، قال : سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالخفاف ببخارى يقول : كنا يوما عند

---

(١١١) هدي الساري ٤٨٦ –٤٩٥

(١١٢) السابق

(١١٣) تاريخ بغداد (٣٣/٢

أبي إسحاق القيسي ومعنا محمد بن نصر المروزي ، فجرى ذكر محمد بن إسماعيل البخاري فقال محمد بن نصر : سمعته يقول : من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقله.. فقلت له : يا أبا عبد الله قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه. فقال : ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه. قال أبو عمرو الخفاف : فأتيت محمد بن إسماعيل فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه فقلت : يا أبا عبد الله ها هنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة ، فقال: يا أبا عمرو احفظ ما أقول لك ، من زعم من أهل نيسابور وقومس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة أني قلت : (لفظي بالقرآن مخلوق) فهو كذاب، فإني لم أقل هذه المقالة، ألا أني قلت أفعال العباد مخلوقة[١١٤].

قال الحافظ الذهبي:

قلت: المسألة هي أن اللفظ مخلوق ، سئل عنها البخاري ، فوقف فيها ، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة ، واستدل لذلك ، فهم منه الذهلي أنه يوجه مسألة اللفظ ، فتكلم فيه ، وأخذه بلازم قوله هو وغيرها.هـ[١١٥] حقيقةفتنة القول بخلق القران:

هذه الفتنة مردها فرقة ضالة مبتدعة تدعى الجهمية (يقولون بخلق القرآن)وهم أتباع الجهم بن صفوان القائل بخلق القرآن متبعاً بذلك الجعد بن درهم[١١٦] لكنه لم يشتهر في أيام الجعد كما اشتهر عن الجهم، فإن الجعد لما

---

(١١٤) تاريخ بغداد (٣٣/٢

(١١٥) سير أعلام النبلاء ٤٦٤/١٢-٤٦٥ ، وتهذيب الكمال ١٠٥/١٦
العباسى المأمون فى عام ٢١٨ هجرى/٨٣٣ الحقبة المعتادة لفرض آرائه الفلسفية حول المواضيع.

(١١٦) قد أخذ الجعد بدعته هذه من بيان بن سمعان، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ وأنزل الله تعالى في ذلك سورة المعوذتين . ثم تقلد هذا المذهب المخذول عن الجهم بن غياث بن أبي كريمة المريسي المتكلم ، شيخ المعتزلة وأحد من أضل المأمون وجدد القول بخلق القرآن ويقال أن أباه كان يهوديا

أظهر القول بخلق القرآن تطلبه بنو أمية فهرب منهم فسكن الكوفة فلقيه الجهم بن صفوان فتقلد هذا القول عنه ولم يكن له كثير راتباع غيره.

وقدابتدع هؤلاء الجهمية هذه البدعة العظيمة للايقاع بالناس في هذه الفتنة الكبري لكن الله بفضله ورحمته قيض من العلماء من فطن لهذه الحيلة البائسة وعلى رأسهم الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ..الذي كشف أمرهم فقال كلمة مختصرةاظهرت للناس حقيقة هذه الفرقة وهي قوله : من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، وأول من قال "إن اللفظ بالقرآن مخلوق" هو الحسين بن على بن يزيد البغدادى الفقيه الكرابيسي ، فأنكر عليه الإمام أحمد بشدة واعتبره من قبيل البدع وسبيلاً للتجهم والاعتزال، وقال الإمام أحمد: من قال القرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: القرآن كلام الله ولا يقول: غير مخلوق ولا مخلوق فهو واقفي، ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، فرد الفقيه الكرابيسي وأوضح المسألة فقال: تلفظك بالقرآن يعني غير الملفوظ من باب أن أفعالنا مخلوقة. ومع ذلك أنكر الإمام أحمد عليه هذه المقولة وذهب لأن يعرض الإنسان عن هذه الكلمة بالكلية حتى لا تفتح بابًا للتجهم والابتداع في الدين.

أن مسألة اللفظ يراد بها أمران: أحدهما الملفوظ نفسه وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له فيه، والثاني التلفظ به والأداء له وهو فعل العبد، فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني وهو خطأ أيضًا، فمنعا الإطلاقين، أما إذا فصّل القائل في المسألة

صباغا بالكوفة وروى عنه أقوال شنيعة في الدين من التجهم وغيره مات سنة ثماني عشرة ومائتان. ثم تقلد عن بشر ذلك المذهب الملعون قاضي المحنة أحمد بن أبي داود ، وأعلن مذهب الجهمية وحمل السلطان على امتحان الناس بالقول بخلق القرآن وعلى أن الله لا يرى في الآخرة وكان بسببه ما كان على أهل الحديث والسنة من الحبس والضرب والقتل وغير ذلك، وقد ابتلاه الله تعالى بالفالج قبل موته بأربع سنين حتى أهلكه الله تعالى سنة أربعين ومائتين.

وفرق بين اللفظ والملفوظ، فقال إن الملفوظ هو كلام الله عز وجل والمتلو هو القرآن المسموع بالآذان وبالأداء من فم

الرسول ﷺ وهي حروف وكلمات وسور وآيات تلاه جبريل وبلّغه جبريل عن الله تعالى، وهو صفة من صفات الله وبالتالي الملفوظ غير مخلوق، أما لفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأداؤهم كل ذلك مخلوق لله بائن عنه ــ فهذا حق وصواب تمامًا لا مرية فيه، وهذا ما كان يقول به البخاري. أما شيخ المحدثين محمد بن اسماعيل رحمه الله تعالى فقد تبرأ من اللفظ وكذب من نسب اليه ذلك ايان المعتزلة كانوا، يقولون: إن كلام الله عز وجل مخلوق من جملة المخلوقات وليس وصفاً من أوصاف الله عز وجل فهو غير قائم بالله بل هو مخلوق منفصل عن الله، فلا يفرقون بين السماء وبين كلام الله ولا بين الأرض وبين كلام الله، فالكل كما يقولون مخلوق، وكذلك الأنعام والمطر، فالكل منزل، ولا شك أنه يلزم على قولهم لوازم باطلة، فيلزم أن يصح قول من يقول: كلام الناس هو كلام الله لأن كلام الناس مخلوق، ويلزم على ذلك إبطال التقسيم في قوله تعالى: {ألا له الخلق والأمر}، فإن الأمر إنما يكون عن طريق الكلام، فإذا صار الكلام مخلوقاً فالكل مخلوق وليس هناك خلق وأمر بل ليس هناك إلا خلق.ويؤدي كذلك إلى إبطال دلالة القرآن الكريم، وله لوازم كثيرة ذكرها أهل العلم في الكتب المطولة. (١١٧).

وفاته:

لما منع البخاري من العلم خرج إلى " خرتنك " وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أياماً قليلة، ثم توفي وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عندصلاة العشاء، سنةَ ستٍّ وخمسين ومائتي وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ وكان عمره ٦٢ سنة إلا ثلاث عشرة يوما ن وكُفِّن في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة وفق ما أوصى

(١١٧) تاريخ بغداد ٢/٣٤ -٣٦ ، تهذيب الكمال ٢٤/٤٦٤ ،٤٦٥ ،٤٦٦ ، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٤ ،٤٦٥ تهذيب الأسماء واللغات ١/٦٧

به، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر وحينما دفن فاحت من قبره رائحة غالية أطيب من ريح المسك، ثم دام ذلك أيامًا، ثم جعلت ترى سواري بيض بحذاء قبره عند وستين سنة إلا ، وكان عمره يوم مات ثنتين وستين سنة. إلا ثلاثة عشر يوماً وكانت حياته كلها حافلة بالعلم معمورة بالعبادة رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته .

قال عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقندي : جاء محمد بن إسماعيل إلى خَرْتَنْكَ ، وكان له بها أقرباء ، فنزل عندهم ، فسمعته ليلة يدعو ، وقد فرغ من صلاة الليل : اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رَحُبَتْ ، فاقبضني إليك ، فما تم الشهر حتى مات بخَرْتَنْكَ . (١١٨).

قال محمد بن أبي حاتم سمعت أبا منصور غالب بن جبريل وهو الذي نزل عليه أبو عبد الله يقول: إنه أقام عندنا أياما فمرض واشتد به المرض، فلما وافى تهيأ للركوب فلبس خفيه وتعمم فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها وأنا آخذ بعضده ورجل آخذ معي يقوده إلى الدابة ليركبها فقال رحمه الله أرسلوني فقد ضعفت فدعا بدعوات ثم اضطجع فقضى رحمه الله فسال منه العرق شيء لا يوصف فما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه وكان فيما قال لنا وأوصى إلينا أن كفنوني في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ففعلنا ذلك فلما دفناه فاح من تراب قبره رائحة غالية أطيب من المسك فدام ذلك أياما ثم علت سواري بيض في السماء مستطيلة بحذاء قبره فجعل الناس يختلفون ويتعجبون وأما التراب فإنهم كانوا يرفعون عن القبر حتى ظهر القبر ولم نكن نقدر على حفظ القبر بالحراس وغلبنا على أنفسنا فنصبنا على القبر خشبا مشبكا لم يكن أحد يقدر على الوصول إلى القبر فكانوا يرفعون ما حول القبر من التراب ولم يكونوا يخلصون إلى القبر وأما ريح الطيب فإنه تداوم أياما كثيرة حتى تحدث أهل البلدة وتعجبوا من ذلك وظهر عند مخالفيه أمره بعد وفاته وخرج بعض مخالفيه إلى قبره وأظهروا التوبة والندامة مما كانوا شرعوا فيه من مذموم المذهب قال

(١١٨) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٦٧-٤٦٩

محمد بن أبي حاتم ولم يعش أبو منصور غالب بن جبريل بعده إلا القليل وأوصى أن يدفن إلى جنبه وقال محمد بن محمد بن مكي الجرجاني سمعت عبد الواحد بن آدم الطواويسي يقول رأيت النبي ﷺ في النوم ومعه جماعة من أصحابه وهو واقف في موضع فسلمت عليه فرد علي السلام فقلت ما وقوفك يا رسول الله قال أنتظر محمد بن إسماعيل البخاري فلما كان بعد أيام بلغني موته فنظرت فإذا قد مات في الساعة التي رأيت النبي ﷺ فيها (١١٩)

وقال الحسن بن الحسين البزاز البخاري : توفى البخاري ليلة السبت ليلة الفطر عند صلاة العشاء ، ودفن بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين ، وكان عمره رحمه الله ٦٢ سنة إلا ثلاث عشرة يوما (١٢٠).

(١١٩) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٦٧-٤٦٩

(١٢٠) المرجع السابق

المبحث الثاني
خصائص ومميزات الجامع الصحيح

المطلب الاول: اسم الكتاب والباعث على تأليفه وانتقاؤه وموضوعه ومدَّة تصنيفه .

-اسم الكتاب:

١-الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه، المعروف بـ الجامع الصحيح.

هذاما رجحه الحافظ ابن حجر في هدي الساري: (١٢١) ويقال له الجامع الصحيح، ويقال اختصاراً: صحيح البخاري وهو المشهور بين الناس .

٢-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه(١٢٢)

وهو اما رجحه الشيخ المحقق عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله (١٢٣)

-الباعث على تأليف الجامع الصحيح:

ذَكَرَ الحافظ ابن حجر ثلاثةً من الأسباب الباعِثة لتصنيف البخاري "الجامع الصّحيح"، ولا مانع من أنْ تكون كلُّها مجتمعةً هي التي حرَّكت بواعث تصنيفه لدى البخاري، وهي:

١-رغبة في تمييز الحديث الصحيح وتمييزه عن الضعيف فإنَّه في آخر عصر التَّابعين ابتدأ تدوين الحديث النَّبوي، وكان التدوين ممزوجًا بأقوال وفتاوى الصَّحابة والتَّابعين، وغيرها، بالإضافة للحديث، وكذا كانت هذه التَّآليف جامعةً

---

(١٢١) هدي الساري، ابن حجر، ص

(١٢٢) فهرس ابن عطية، عبد الحق بن عطية الأندلسي، ت: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، ص٦٤، ومعرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص٩٤، وتهذيب الأسماء واللغات، النووي، ٧٣/١، والباعث الحثيث، ابن كثير، ش: أحمد شاكر، ١٢٢/١، والتقييد والإيضاح، العراقي ص٢٥،٢٤٠٨

(١٢٣) (تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ص٠٩-١٢- العنوان الصحيح للكتاب، ص٥٠-٥٢ .المؤلف: الشريف حاتم بن عارف العوني /دار عالم الفوائد /سنة النشر: ١٤١٩

بين الحديث الصَّحيح والحسن والضَّعيف والمعلول وغيره، فعزمَ على تجريد صحيح السنة في مصنف خاص فكان هذا سببًا من الأسباب التي حرَّكت همَّة أبي عبد الله لتجْريد الحديث الصَّحيح من غيره .

قال ابن حجر : فلما رأى البخاري هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف ، فلا يقال لغثه سمين فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين [١٢٤].

قال الإمام النّووي:

(أوَّل مصنَّفٍ في الصَّحيح المجرَّد: صحيح البخاري. [١٢٥]

وقال ابن الصلاح:

(أول من صنف في الصحيح ، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز). [١٢٦]

ويقال (والله أعلم) أن البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) قد عرض صحيحه على أهم علماء عصره مثل أحمد بن حنبل (٢٤١هـ-٨٥٥م) وابن معين (٢٣٣هـ-٨٤٧م) وابن المديني (٢٣٤هـ-٨٤٨م)، أي أن البخاري انتهى من تأليف صحيحه عام (٢٣٢هـ-٨٤٦م)، ثم أمضى ٢٤ سنة من حياته يرحل في بلاد المسلمين ويُحدّث بصحيحه. وفي كل مدينة يزورها، يجتمع عليه آلاف من الناس يستمعون لصحيحه. وبهذا تعلم أن تشكيكات المستشرقين في احتمال تَغيّر أحاديث البخاري بعد وفاته، هي محض أوهام، لأن صحيحه قد تواتر عنه في حياته، فلو غلط عنه واحد من الرواة فسينكشف ذلك لكل الناس. خلال تلك الفترة

---

(١٢٤) هدي الساري، ابن حجر، ٠٦.

(١٢٥) هدي الساري، ابن حجر، ص٠٨

(١٢٦) هدي الساري ١٢/١

الطويلة (٢٤ سنة)، قام البخاري بعدة تعديلات طفيفة في صحيحه، خاصة في أسماء الأبواب. فكل رواية سُمّيت باسم راويها. وذكر ابن حجر العسقلاني في كتابه "النكت على ابن الصلاح" أن عدد الأحاديث في كل الروايات هو نفسه.(١٢٧)

٢- تلبية لرغبة شيخه إسحاق بن راهويه؛ حيث قال :لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله(ﷺ) قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح. (١٢٨)

٣- رؤية منامية حركت عزيمته لجمع الصحيح قال البخاري: رأيت النبي (ﷺ) وكأني بين يديه وبيدي مِروحةٌ أذبُّ عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب.

ـ انتقاؤه لكتابه وعنايته به وبيان موضوع الكتاب ومدّة تصنيفه:

لم يَأْلُ البخاري – رحمه الله – جهدًا في العناية بهذا المؤلَّف العظيم، قال أبو جعفر العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني غيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة. (١٢٩)

وقال أبو أحمد بن عدي :سمعت الحسن بن الحسين البزاز، سمعت إبراهيم بن معقل، سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب. (١٣٠)

---

(١٢٧) فتح الباري في توضيح منهج الإمام البخاري/ تقي الدين السني

(١٢٨) تاريخ بغداد، الخطيب، ٣٢٦/٢، وتاريخ دمشق، ابن عساكر، ٧٢/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات، النووي، ٧٤/١، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 12/401، وهدي الساري، ابن حجر، ص٠٧

(١٢٩) تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ٧٤/١، وهدي الساري، ابن حجر، ص٠٧. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، ص٥٥-٥٨.

(١٣٠) هدي الساري، ابن حجر، ص٥ لفصل الأول في بيان السبب الباعث لأبي عبد الله البخاري على تصنيف جامعه الصحيح وبيان حسن نيته في ذلك

وقال: "لم أخرِّج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحًا، وما تركتُ من الصَّحيح أكثر. (١٣١)

بقوله: "ما أدخلتُ فيه حديثًا إلاَّ بعد ما استخرتُ الله – تعالى –، وصلَّيتُ ركعَتين، وتيقَّنتُ صحَّتَهُ (١٣٢)

وقوله: "ما وضعتُ في كتابي الصَّحيح حديثًا إلاَّ اغتسلتُ قبل ذلك، وصلَّيتُ ركعتَين(١٣٣)

قال البخاري: أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مئة ألف حديث. (١٣٤)

وقال أيضاً: صنفت " الصحيح " في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى(١٣٥)

ـموضوع الكتاب:

صرَّح البخاري أنَّ مقصوده جمع الأحاديث الصَّحيحة، المراد مقاصد الكتاب وموضوعه ، ومتون الأبواب دون ولذا سماه : "الجامع الصّحيح"وما ذكر فيه من أحاديث موقوفة او معلَّقة وغيرها فهي اما تراجم او شواهد ومتابعات اما الاصول فهي أحاديث الصَّحيحة.

قال البخاري: "لم أخرِّج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحًا، وما تركتُ من الصَّحيح أكثر"(١٣٦)

قال ابن الصَّلاح: "فإنَّما المراد بكلِّ ذلك: مقاصد الكتاب، وموضوعه، ومتون الأبْواب، دون التَّراجم ونحوها؛ لأنَّ في بعضها ما ليسَ من ذلك قطعًا"(١٣٧)

قال ابن حجر في هدي الساري: بيان موضوعه والكشف عن مغزاه؛ فيه تقرر أنه

---

(١٣١) هدي الساري، ابن حجر، ص٥ سير أعلام النبلاء ٤٠٢/١٢

(١٣٢) هدي السّاري (ص٧)

(١٣٣) المرجع السَّابق

(١٣٤) تاريخ بغداد ١٤/٢

(١٣٥) سير أعلام النبلاء ٤٠٥/١٢

(١٣٦) هدي السّاري (ص٧)

(١٣٧) علوم الحديث (ص٢٦

التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله(ﷺ) وسننه وأيامه. ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام؛ فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة. قال الشيخ محيي الدين نفع الله به: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله فيه: فلان عن النبي (ﷺ) أو نحو ذلك وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقا وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها.. (١٣٨)

-المطلب الثاني روايات ونسخ الجامع الصحيح وأشهر طبعاته:

لم يحظَ كتاب بعد كتاب الله من العناية ما حظيه صحيح البخاري، فقد انتقل إلينا من مؤلفه إلى عصرنا عبر أيد علمية أمينة : سماعاً أو إجازة، أو مناولة، ولقد اهتم المحدثون والعلماء بكتاب ((الجامع الصحيح)) للإمام البخاري ، وأولوه عناية خاصة تليق بمكانته الكبيرة في نفوسهم ، وقد تجلت أولى مظاهر هذا الاهتمام في كثرة المتلقين لهذا الكتاب المبارك عن مصنفه ،وضبط رواياته وتحريرها وفق قواعد المحدثين ،وميزوا بين الروايات المختلفة والنسخ وما بينها من فروق معزوة إلى أصحابها، وهذه الاختلافات سببها اختلاف الأوقات التي يسمع فيها تلاميذ البخاري منه، أو لبعض أخطاء النساخ(١٣٩)

---

(١٣٨) هدي الساري ص٨

(١٣٩) اختلاف الروايات وأثره في توثيق النصوص وضبطها للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، بحث نشر في مجلة الدّرعية ، التي تصدر بالرياض السنة الثانية ، العدد الثامن شوال ١٤٢٠هـ

يقول تلميذه الفربري : سمع كتاب ((الصحيح)) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل ، وفي رواية سبعون ألف رجل[١٤٠].

وأشهر هذه الروايات هي

أولاً : المُحَدِّثُ الثِّقَةُ ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر ، الفَرَبْرِيُّ أحد أشهر تلاميذهوقد اشتهرت روايته عن الفربري لصحيح البخاري لطول عمره ، وإتقان نسخته ، فقد سمعها من البخاري رحمه الله في ثلاث سنين ، ثم أخذها عنه جماعة من الرواة الثقات ، وعنهم اشتهر أيضا هذا الكتاب . [١٤١]

رواة الصحيح عن الفَرَبْرِيِّ :

١-الإمام المحدث أبو إسحاق ، إبراهيم بن احمد بن إبراهيم بن احمد بن داود البلخي ، المستمليّ (ت٣٧٦هـ كان سماعه للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاثمائة [١٤٢]

قال المستمليّ : انتسخت كتاب البخاري من أصله ، كما عند ابن يوسف فرأيته لم يتم بعد ، وقد بقيت عليه مواضع مبيَّضة كثيرة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعضٍ . [١٤٣]

وقال الحافظ ابن حجر بعد إيراده هذه المقالة : قال الباجي : وإني أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ[١٤٤]

---

(١٤٠) تاريخ بغداد ٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ١١٢/١٥٠ ، التقييد ١٣١/١ ، معجم البلدان ٢٤٦/٤" تاريخ الإسلام " (٣٧٥/٧)

(١٤١) إفادة النِّصيح ١٠ ، سير أعلام النبلاء ١٠/١٥ ، التقييد ١٣١/١

(١٤٢) التقييد ٢٢٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٦ ، إفادة النِّصيح ٢٥

(١٤٣) (لتعديل والتجريح ٣١٠/١ ، وإفادة النصيح ٢٦

(١٤٤) مقدمة فتح الباري/الفصل الثاني -صـ

٢-الإمام المحدث الصدوق المسند ، أبو محمد ، عبد الله بن احمد بن حمُّويه بن يوسف بن أعين ، الحمُّويي خطيب سرخس (ت٣٨١هـ[١٤٥]

٣-المحدث الثقة ، أبو الهيثم ، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زُراع الكشميهني (ت٣٨٩هـ[١٤٦]

٤-الشيخ الثقة الفاضل ، أبو علي ، محمد بن عمر بن شَبُّويه الشَّبويُّ ، المروزيُّ[١٤٧]

٥- الإمام الحافظ المجوِّد الكبير ، أبو علي ، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السّكن المصري البزّاز ، البغدادي الأصل (ت٣٥٣هـ) [١٤٨].

-٦-الشيخ الإمام المفتي ، القدوة الزاهد ، شيخ الشافعية ، أبو زيد محمد بن احمد بن عبد الله بن محمد المروزي (ت٣٧١هـ) [١٤٩]

٧-الإمام أبو أحمد ، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي،الجرجاني (ت٣٧٣ أو ٣٧٤هـ) [١٥٠]

ثانيا : ومن رواة الصحيح ، عن البخاري الإمام الحافظ الفقيه ، القاضي ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج، النسفي، قاضي نسف(ت٢٩٥هـ)[١٥١]

---

(١٤٥) إفادة النصيح ٢٩ ، سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٦

(١٤٦) التقييد ٢٢٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٦ ، إفادة النّصيح بسند الجامع الصحيح ٢٥

(١٤٧) التقييد ١١٠/١ ، إفادة النصيح ٣٦ ، قيد : زراع : بزاي في أوله مضمومة ، بعدها راء مفتوحة خفيفة ، سير أعلام النبلاء ٤٩١/١٦ ، ورسم ((زراع)) ، انظر ضبط الكشميهني في : الأنساب ٤٣٦/١٠ ، معجم البلدان ٤٦٣/٤

(١٤٨) التقييد ٧٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٣/١٦

(١٤٩) سير أعلام النبلاء ١١٧/١٦ ، تذكرة الحفاظ ٩٣٧٨/٢

(١٥٠) تاريخ بغداد ٣١٤/١ ، التقييد ٣٥/١ ، السير ٣١٣/١٦

(١٥١) تاريخ جرجان ٤٢٧ (٧٦٧) ، تاريخ بغداد ٢٢٢/٣ ، الأنساب ٢٢٣/٣ ، التقييد ١٠٢/١

ثالثا : الإمام المحدث الصدوق ، أبو محمد ، حماد بن شاكر بن سوِّية ، النسفي (ت٣١١هـ) [١٥٢]

رابعا : الشيخ المسند ، أبو طلحة ، منصور بن محمد بن علي بن قرينة ابن سوية البزديُّ ، ويقال : البزدويُّ ، النسفي (ت٣١٩هـ) [١٥٣] تذكرة الحفاظ ٩٣٧/٢

خامسا : الإمام القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠هـ) [١٥٤]

رواية علماء المغرب لكتاب ((الجامع الصحيح:

لعل أشهر روايات المغاربة لـ((الجامع الصحيح)) هي التي ذكرها الإمام أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) ، في كتابه ((الفهرست)) ، فقال : مصنف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وهو ((الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه

أما رواية أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي الحافظ ، رحمه الله ، فحدثني بها شيخنا الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح المقرئ رحمه الله ، قراءةً عليه بلفظي مراراً وسماعاً مراراً ، قال : حدثني به أبي رحمه الله ، سماعاً من لفظه ، وأبو عبد الله محمد بن احمد بن عيسى بن منظور القيسيُّ ، رحمه الله تعالى ، سماعاُ عليه ، قالا : حدثنا بها أبو ذر عبد ابن أحمد بن محمد الهروي ، سماعاً عليه ، قال : محمد بن شريح : سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة

سنة ٤٠٤ ، وقال ابن منظور : سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة ، سنة ٤٣١ ، وقرئ عليه مرة ثانية وأنا أسمع والشيخ أبو ذر ينظر في أصله وأنا أصلح في كتابي هذا في المسجد الحرام عند باب الندوة ، في شوال من

---

(١٥٢) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٣ ، الجواهر المضية ١١١/١ (٥٢
(١٥٣) التقييد ٣١٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٥/١٥
(١٥٤) الإكمال ٢٤٣/٧ ، التقييد ٢٥٨/٢(٦٠٣) ، تذكرة الحفاظ ٩٣٧/٢

سنة ٤٣١ ، قالا : وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن احمد بن حمُّويه السرخسي بهراة سنة ٣٧٣ ، وأبو إسحاق إبراهيم بن احمد بن إبراهيم المستملي ، ببلخ سنة ٣٧٤ ، وأبو الهيثم محمد بن المكي بن زراع الكشميهني ، بها سنة ٣٨٧ ، قالوا كلهم : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري ، قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي ، رحمه الله.

وأما رواية ابن السكن فحدثني بها شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رحمه الله ، قراءة مني عليه ، قال : حدثني بها القاضي أبو عمر احمد بن محمد بن الحذَّاء التميمي ، سماعاً عليه بقراءة أبي علي الجياني ، قال : نا بها أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهني ، قراءة عليه سنة ٣٩٤ ، قال : نا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ في منزله بمصر سنة ٣٤٣ ، قال: نا محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر بفربر ، من ناحية بخارى ، قال : نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري سنة ٢٥٣[١٥٥].

وأما رواية الأصيلي ، فحدثني بها الشيخ الفقيه أبو القاسم احمد بن محمد ابن بقي رحمه الله ، قراءة مني عليه ، والشيخ الفقيه أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث ، رحمه الله ، سماعاً لجملة منه ، ومناولة لي لجميعه ، قالا : حدثنا بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن فرج ، مولى محمد بن يحيى البكري المعروف بابن الطلاع ، أما ابن بقي فقال : سمعت جميعه عليه ، وأما ابن مغيث فقال : حدثنا به قراءة منه علينا لأكثر الكتاب ، وإجازة لسائره ، قال : سمعت جميعه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري ، في سنة ٤٢٣ ، بقراءة

بن سعيد بن عابد المعافري ، في سنة ٤٢٣ ، بقراءة أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي سنة ٣٨٣ ، قال : قرأتها على أبي زيد محمد بن احمد المروزي بمكة سنة ٣٥٣ ، قال أبو محمد الأصيلي : وسمعتها على أبي زيد أيضاً ببغداد

(١٥٥) تاريخ بغداد ٥/٢ وسير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٥

في شهر صفر سنة ٣٥٩ ، قرأ أبو زيد بعضها ، وقرأت أنا بعضها حتى كمل جميع المصنف ، قال أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري بفربر سنة ٣١٨ ، قال : أنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ٢٥٣. قال الأصيلي : وقرأتها على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني ، قال : نا محمد بن يوسف الفربري ، قال : نا محمد بن إسماعيل البخاري. وحدثني أيضا بهذه الرواية الشيخ أبو محمد ابن عتاب رحمه الله ، إجازةً فيما كتب به إليّ ، قال : حدثني بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن عابد المذكور إجازة ، فيما كتبه لي بخط يده ، قال : أبو محمد الأصيلي بالإسناد المتقدم. وحدثني أيضاً براوية أبي زيد المروزي المذكور شيخنا القاضي أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي الباجي ، رحمه الله ، سماعاً عليه لأكثرها ومناولةً لجميعها ، قال : حدثني بها أبي ، وعمَّاي أبو عمر احمد ، وأبو عبد الله محمد ، وابن عمي صاحب الصلاة أبو محمد عبد الله بن عليّ بن محمد بن احمد بن عبد الله ، قالوا كلهم : حدثنا بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن احمد بن عبد الله ، قال : كتب أبي أبو عمر احمد بن عبد الله كتاب البخاري ، عن بعض ثقات أصحابه المصريين ، وسمعته بقراءته عليه ، حدثنا به عن أبي زيد محمد بن احمد المروزي ، عن محمد بن يوسف الفربري ، عن محمد بن إسماعيل البخاري.

أما رواية القابسي ، فحدثني بها الشيخ أبو محمد ابن عتاب رحمه الله ، إجازة ، قال : حدثني بها أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي ، قراءةً عليه ، قال : أنا أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي الفقيه ، قال : نا أبو زيد محمد بن احمد المروزي ، بالسند المتقدم.

وحدثني بها أيضا الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي،وغيرهما من شيوخي ، رحمهم الله ، قالوا : حدثنا بها أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني ثم الجياني ، رحمه الله ، قال : قرأتها على أبي القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي ، رحمه الله ، مرات ، وحدثني بها عن أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي الفقيه ، عن أبي

زيد محمد بن احمد المروزي ، عن أبي عبد الله الفربري ، عن البخاري رحمه الله.

أما رواية النسفي ، فحدثني بها الشيخ أبو بكر محمد بن احمد بن طاهر القيسي، قال : نا أبو علي حسين بن محمد بن احمد الغساني ، قال : حدثني بها القاضي حكم بن محمد بن حكم الجذامي ، إجازة ، قال : نا أبو الفضل احمد بن أبي عمران الهروي بمكة سنة ٣٨٢ ، سمعت بعضه وأجاز لي سائره ، قال : نا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام البخاري ، نا إبراهيم بن معقل ابن الحجاج النسفي ، قال : نا البخاري. قال أبو علي : وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي ، أن البخاري أجاز له آخر الديوان ، لأن في رواية محمد بن يوسف الفربري ، زيادة على الموضع من كتابي نحواً من تسع أوراق من نسختي ، وقد أعلمت على الموضع من كتابي ، قال أبو علي : وهذه الروايات كلها متقاربة ، وأقرب الروايات إلى رواية أبي ذر رواية أبي الحسن القابسي، عن أبي زيد المروزي(١٥٦)

الصلة بين نسخ البخاري ، وبين رواياته:

(إن الصلة بين نسخ البخاري ، وبين رواياته صلة وثيقة ، والذي يبدو لنا أن البخاري رحمه الله تعالى كانت له نسخه ترك فيها بعض البياضات ، ولعل مرد ذلك أنه كان يؤلف كتبه أكثر من مرة ، وهذا من عنايته ودقته في التصنيف ، فإنه ما زال ينقح ويراجع ما يكتبه ويرويه حتى يطمئن قلبه إلى الوضع الأخير لكتبه ... ونظراً للظروف التي ألمت به ،

فجعلته ينتقل في البلدان ، حتى أدركته المنية ، وهو بعيدٌ عن مكتبته ومصادره، لم يتسع له المجال لإتمام هذه البياضات.

(١٥٦) فهرست ابن خير ٩٤-٩٨

لذا فإن الصلة بين نُسخة الإمام البخاري لكتابه (الجامع الصحيح) ، وبين رواياته المختلفة بقيت صلة متلازمة لا يمكن الفصل بينهما).. [١٥٧]يقول المستملي (ت٣٧٦هـ) – أحد الرواة عن محمد بن يوسف الفربري – : "انتسخت كتاب البخاري من أصله كما عند ابن يوسف ، فرأيته لم يتم بعد ، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض " [١٥٨]

أشهر طبعات صحيح البُخَاريّ:

ا فضل طبعة والله أعلم هي الطبعة الأميرية التي أمر بطباعتها السلطان عبد الحميد رحمه الله .

وهذه الطبعة اعتمدت علي نسخة الحافظ اليونيني.وقد اعتنى بهذه الطبعة في العصر الحالي محمد زهير بن ناصر الناصر وطبعت في دار طوق النجاة وتوزيع دار المنهاج. في (٩) مجلدات.

مميزات خدمات محمد زهير لهذه الطبعة:

١- قام بوضع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي أمام الحديث.

٢-أحال المعلقات إلى أماكنها في تغليق التعليق.

٣- وضع إحالات على شرح الأحاديث من عمدة القاري وإرشاد الساري.

٤-قام بوضع مواطن عزو الحديث من تحفة الأشراف مع وضع رقم الحديث في التحفة.

٥- ذيل الهامش السفلي للكتاب بمواضع تكرار الحديث في الصحيح.

٦-أبقى على نص طبعة السلطان عبد الحميد دون تغيير فيها أو تحريف.

---

(١٥٧) بحث أعده د . محمد بن عبد الكريم بن عبيد ، أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عنوانه : " روايات ونسخ الجامع الصحيح ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ١٩٤-٢٥٦هـ ، دراسة وتحليل"، و نُشِرَته مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة – العدد الرابع

(١٥٨) التعديل والتجريح " (١/٣١٠

قال الإمام الخطابي : وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النسفي ، حدثناه خَلَفُ بن محمد الخيام ، قال : حدثنا إبراهيم بن معقل ، عنه .

سمعنا سائر الكتاب إلا احاديث من آخره من طريق : محمد بن يوسف الفربري ، حدثنيه محمد بن خالد بن الحسن ، قال : حدثنا الفربري ، عنه [١٥٩]

عدد نسخ البخاري:

قال الشيخ محمد أنور الكشميري ،: ونسخه تسعة عشر : إحداها لكريمة بنت أحمد ، وهي امرأة محدثة ، وثلاثة من أصحاب النُسخ حنفيون : إبراهيم بن معقل النسفي ، وهو تلميذ البخاري بلا واسطة ، وحماد بن شاكر ، والحافظ شمس الدين الصَّغانّي ، أصله من خراسان . وأولاها بالاعتبار عندي نسخة الصَّغانّي ، لأنه يقول : أنه نقلها من النسخة التي قُرأت على المصنف رحمه الله تعالى ، لكن الحافظ – ابن حجر رحمه الله تعالى – لا يرى فيها مزية ، ويعامل معها مع سائر النُّسخ ، وأما الآن فينبغي أن يعتمد على نسخة القسطلاني لأنه اعتمد على نسخه الحافظ شرف الدين اليونينيِّ جهبذة زمانه ، وحافظ أوانه ، لأن السلطان أراد أن يعرب البخاري ، وجمع له أفاضل عصره فجاء اليونيني فصحح متون الأحاديث ، وابن مالك صاحب الألفية فأعربها. [١٦٠]

قال الأستاذ عبد الغني عبد الخالق – رحمه الله تعالى: -

١- طبع في ٣ أجزاء بليدن : سنة ١٨٦٢م ، باعتناء المستشرق كرهل() ، وطبع جزء منه في بطرسبرج ، سنة ١٨٧٦م.

٢- وطبع بالهند في ٨ أجزاء : في بومباي ، وفي جزأين بدلهي سنة ١٢٧٠هـ.

---

(١٥٩) أعلام الحديث ١/١٠٥

(١٦٠) فيض الباري على صحيح البخاري مع حاشية البدر الساري ١/٤١ المؤلف: محمد أنور الكشميري – محمد بدر عالم الميرتهي دار الكتب العلمية /سنة النشر: ١٤٢٦ – ٢٠٠٥ عدد المجلدات: ٦ رقم الطبعة: ١

٣-وطبع في ٨ أجزاء (بالشكل) في الآستانة - سنة ١٣٢٥هـ - على النسخة التي اعتمدها القسطلاني.

٤- وطبع بالقاهرة في ١٠ أجزاء (بهامشه شرح العدوي) ، وببولاق في ٣ أجزاء : سنة ١٢٨٠ و ١٢٨٩ ، وفي جزأين : ١٢٨٩هـ (على ما في معجم سركيس ٥٣٥) ، وفي ٣ مجلدات : ١٣١٠ (على ما في فهرس الأزهر) ، وفي ٤ أجزاء بالأزهرية (حجر) : ١٢٨٢ ، وبولاق : ١٢٨٦ ، ١٢٨٩ (بعض الهوامش) ، وبهامشه حاشية السندي مع تقريرات القسطلاني وشيخ الإسلام : بالمليجية ١٢٨٦ ، والأزهرية ١٢٩٩هـ ، والبهية ، والخيرية ، والشرقية ، والتقدم العلمية ١٣٠٤ ، وغيرها ، والميمنية ١٣٠٦ ، وغيرها ، والعثمانية ١٣١٢ و ١٣١٨ ، ومطبعة مصطفى الحلبيّ ١٣٢٧هـ ، وغيرها ، وفي ٨ أجزاء (مشكولة) : ببولاق سنة ١٢٩٦ ، والأزهرية ١٢٩٩ ، والخيرية ١٣٢٢.

٥-وفي سنة ١٣١١هـ ، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله تعالى أمره بطبع صحيح البخاري ، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية - المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياته - وعلى نُسخ أخرى : عرفت بالصحة ، واشتهرت بالضبط.

فطبع في بولاق (١٣١١-١٣١٢هـ) بالشكل الكامل ، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ ، وقد قام بتصحيحها الشيخ علي المكاوي مع كبار مصححي المطبعة الأميرية ، وبعد الفراغ من طبعها ، صدر أمر بعرضها على الشيخ حسونة النواوي شيخ الأزهر ، للنظر في صحتها ، والتثبت من سلامتها ،فجمع ١٦ أو ١٨ من العلماء المحققين ، فقرءوها في عدة مجالس ، وقيدوا - في جدول منظم - ما عثروا عليه : من التصحيف والغلط ، وطبع هذا الجدول وأُلحق بالنسخ(١٦١)

(١٦١) الطبعة السلطانية ١/٣-٧

غير أنه قد فاتتهم أشياء . عَثَرَ عليها من بعد الشيخ محمد المكاوي في قراءات خاصة به مستقلة ، فقيدها وبين أغاليط كلّ جزء على حدة ، ثم هذّب بنفسه مستدركه ونقحه ، وطبعت منه نسخ زهاء نسخ الكتاب المطبوعة. ولم نقف على المطبوع من هذا المستدرك ، بل وقفنا على صورة شمسية أخذت عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم : ١٥٣٢ حديث ، وتحت عنوان ((جدول الخطأ والصواب)) ، فوجدناه مشتملاً على ٢٨٩ مأخذاً ، أكثرها مكرر ، ومعظمها – إن لم يكن كلها – راجع إلى اختلافات في الشكل أو في الرسم الذي توبع فيه رسم المصحف ، أو في تسهيل بعض الهمزات أو قطعها ووصلها ، أو في

بعض أسماء اختلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة : – مما لا يخلو كتاب أصلاً منه ، وعلى كلّ فهو مفيد في الجملة. وقد صدرت أجزاء الطبعة المذكورة ، بالنص التالي : ((قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة – التي صححنا عليها هذا المطبوع – رموزاً لأسماء الرواة ، منها (٥) لأبي ذرٍّ ، و (ص) للأصيلي ، و (س) أو (ش) لابن عساكر ، و (ط) لأبي الوقت ، و (هـ) للكشميهنيّ ، و (حـ) للحمويّ ، و (سـ) للمستمليّ ، و(ك) لكريمة ، و (حهـ) لاجتماع الحموي والكشميهني ، و (حسـ) للحموي والمستملي ... الخ[١٦٢]

وقد أعاد طباعة النسخة ((السلطانية)) الشيخ أحمد شاكر [١٦٣]، وكتب مقدمة عرَّف بها بالنسخة اليونينية ، وبما فيها من مزايا وعرَّف بالحافظ ((اليونيني)) الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه.

---

(١٦٢) مقدمة الأستاذ الفاضل عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى لـ ((صحيح أبي عبد الله البخاري)) (١/١٣٣-١٣٤) طبع مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ومكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(١٦٣) وقد طبعت بمطبعة "عالم الكتب" بيروت

ويتحدث الشيخ أحمد شاكر عن ملاحظاته على النسخة السلطانية فيقول : ثم بعد ذلك بسنين في صفر سنة ١٣١٦هـ وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع ((اليونينية)) في مجلد واحد متوسط الحجم ، وهو قريب العهد ليس بعتيق ، تمت كتابته سنة ١٢١٥هـ كتبه السيد الحاج محمد الملقب بالصابر العنتابي ، ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً متقناً متحرياً ، لم يدع شيئاً – فيما يبدو لي – مما في أصل اليونينية إلا أثبته بدقة تامة ، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية ، وقد أظهر لي هذا المجلد على أن النسخة السلطانية لم يثبت طابعوها كل ما أثبت من التعليقات على هامش ((اليونينية)) ، بل تركوا أكثرها ، ولم يذكروا إلا أقلها ، بل وجدت فيه أشياء أثبتها لم يذكرها القسطلاني في شرحه(١٦٤)

يقول الدكتور عبدالرحمن بن عمر الفقيه الغامدي: لم يذكر الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – أنه استفاد من هذه النسخة في طبعتها

أما الطبعة التي كتب مقدمتها العلمية الشيخ عبد الغني رحمه الله وكُتِب عليها أنها من تحقيق محمود النواوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،

–ومحمد خفاجي وذكر أنها أحدث طبعات ((الجامع الصحيح)) وأحسنها تنسيقاً ، فقد تحدث رحمه الله عن مجمل عمل الجماعة المذكورين فيها ، وبتأمل كلامه نلاحظ مواطن الخلل في هذه الطبعة ، وتصرف المحققين خلاف ما يقتضيه المنهج العلمي السديد ، يقول رحمه الله :

١– عولوا في نشر نصها وتحقيقه على النسخة ((السلطانية)) ، ونسخة السادة مصطفى الحلبي المأخوذة عنها ، والنسخة المنيرية.

٢– أنهم لم يلتزموا في نشر هذه النسخة موافقة صفحات ((السلطانية)) ولا إثبات كل الفروق المذكورة بهامشها

٣–وقد لاحظوا أن بعض العناوين العامة الأساسية وردت بلفظ (باب كذا ...) في بعض النسخ ، وفي غيرها بلفظ (كتاب كذا ...) ، فأخذوا بالرأي الذي

(١٦٤) مقدمة نسخة الشيخ أحمد شاكر ١٠.

وافق بعض الروايات أولاً واتفق مع ترجمة ((صاحب الفتح)) ، أو ((العيني)) ، أو كُتب بعض الفقهاء ثانياً.

٤-وقد وجدوا في كتاب ((تفسير القرآن)) من ((الجامع الصحيح)) أن بعض نسخ الأصل يكتفى في العنوان بذكر اسم السورة ، وبعضها يضيف إليه كلمة ((تفسير)) ، والبعض يضيف البسملة ، إما قبل السورة ، أو بعدها ، فرأوا أن يأخذوا بالأحوط ، فأثبتوا البسملة في أول كتاب ((التفسير)) ، ثم ذكروا العناوين الأخرى بلفظ : سورة كذا ، مسبوقة بالبسملة أيضا ، متابعين في ذلك - غالباً - نسخة أبي ذر الهروي ، وبعض الشراح.

ووجدوا كذلك أن بعض النسخ تنفرد عن غيرها : بأن تزيد قبل الأحاديث لفظ ((باب)) أو ((باب قوله كذا)) ، ثم تسرد فقرة من آية قرآنية ، تتناسب مع الحديث الأتي بعد ذلك ، فرأوا - أيضاً - متابعة هذه النسخ ، وأثبتوا ما زادته بعد أن تثبتوا من أن صنيع الهروي موافق له. - ومما ٥-تختص به هذه الطبعة أيضاً : أن اللجنة وجدت بعض الأحاديث ترد عقب لفظة : ((حدثنا)) مباشرة ، دون عنوان أو ترجمة ، فعملت على الترجمة ، ووضع العنوان لها من واقع ما كتبه أو عنونه البدر العيني ، أو صاحب الفتح ، أو من مفهوم تلك الأحاديث.

٦-وقد بذلوا غاية وسعهم في القيام بذلك العمل الجليل من كل نواحيه ، ومع ذلك فقد وقع في الكتاب شيء من الأخطاء ، بعضها ذو بال - وهو قليل - وبعضها شكلي يمكن تصحيحه وتخريجه ، وهي أخطاء لم تنفرد بها هذه النسخة ، بل وقعت فيها هي وغيرها في سائر النسخ المختلفة ، ولا نود في هذا المجال ذكر بعض النسخ التي لاحظنا عليها بعض النقص ، وبعض الزيادات التي لا توجد في أحد الأصول أصلاً.

كما وقفت على طبعة (جمعية المكنز الإسلامي) لصحيح البخاري: وقد روعي في إخراجها جودة الطباعة وجمال الحرف العربي المُشكّل ، وذكر في كلمة الافتتاح أن الجمعية أرادت طباعة الكتب السبعة محققة مراجعة على المخطوطات المعتمدة.

وجاء في ((منهج العمل في الكتاب)) : أنهم أثبتوا بعض هوامش ((السلطانية)) في أصل هذه النسخة ، لا سيما إذا وجدت في أصل نسخة الحافظ ابن حجر ، وإن النسخة قد قرئت على الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله ، وعرض عليه اختلافات النسخ فاختار منها ما جعل في هذه النسخة.

يقول د . محمد بن عبد الكريم بن عبيد: ولم يذكروا مصدر الشيخ – رحمه الله – في اعتماده ترجيح رواية على أخرى ، وهل كان معتمداً في ذلك على نسخة معينة ، أو رواية محددة ، حتى يُصار إلى ما اختاره على بينة؟! وقد خُدم الكتاب بفهارس علمية منوعة بلغت أكثر من خمسة عَشَرَ فهرساً.

ويبدو أن كثيراً من الطبعات التي اتخذت من الطبعة ((السلطانية)) أصلاً اعتراها الخلل ، خاصة إذا علمنا أن الطبعة ((السلطانية)) بحاجة إلى إعادة نظر.

يقول الشيخ عبد الغني عبد الخالق عن تلك الطبعات : وقد اهتمت دور النشر المختلفة بهذه النسخة يعني ((السلطانية)) الجيدة ، فأعادت طبع ((الجامع الصحيح)) على وفقها وبحسب تبويبها وتقسيمها ، فطبع في الخيرية سنة ١٣٢٠هـ ، والميمنية ١٣٢٣هـ ، وقد ذكر في مقدمتها : أنه قد تلوفيت فيها الأخطاء الواقعة في النسخة ((السلطانية)) ، ولكن بالتتبع والمراجعة تبين أن فيها أخطاء كثيرة.

أنه قد تلوفيت فيها الأخطاء الواقعة في النسخة ((السلطانية)) ، ولكن بالتتبع والمراجعة تبين أن فيها أخطاء كثيرة.

كما اطلعت على نسخة من ((الصحيح)) برواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة : السّرخسي ، والمستملي ، والكشميهني ، مع فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله ، تقديم وتحقيق وتعليق فضيلة الشيخ عبد القادر شيبة الحمد:

وقد ذكر المحقق أن الباعث له على إخراج هذا العمل أن الحافظ ابن حجر قد ذكر أنه سيقتصر في شرحه للجامع الصحيح على أتقن الروايات عنده ، وهي

رواية أبي ذر الهروي عن مشايخة الثلاثة لضبطه لها ، وتمييزه لاختلاف سياقها ، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها.

وقد غفل عامة من جمع متن ((البخاري)) مع ((فتح الباري)) عن شرط الحافظ ابن حجر رحمه الله ، فقد جاءت جميع المتون التي خُطت أو طبعت مع ((فتح الباري)) ملفقة للرواة الآخرين.

ولذلك تجد كثيراً ما يشرح الحافظ ابن حجر كلمات لا وجود لها في المتن ، أو نجد كلمات في المتن لا وجود لها في ((فتح الباري)) وقد اعتمد في التحقيق على نسخة مكونة من خمسة مجلدات ، وقد فقد منها المجلد الثالث ، وقد أكمل النقص من نسخة أخرى.

ويُلاحظ على هذه الطبعة:

أولاً : لم يذكر المحقق – حفظه الله – مستنده في أن النسخة الخطية الأزهرية هي من رواية أبي ذر الهروي ، خاصة وأن القسم الأول منها مفقود ، وليس في صورة غلاف الجزء الخامس وكذا في الصفحة الأولى والثانية والأخيرة من الجزء أي إشارة إلى ذلك.

كما أشار المحقق إلى وجود اختلافات بين النسختين ، وهذه الاختلافات دليل آخر على أن هذا الجزء يُحتاج فيه إلى التثبت.

كما يحتاج الأمر إلى مزيد من الأدلة العلمية حتى يمكن الوثوق بأن هذا الجزء هو من رواية أبي ذر حتى يمكن إضافته إلى الأجزاء الأخرى الثابت نسبتها إليه على بينة.

ثانياً : أن الحافظ ابن حجر يروي ((نسخة أبي ذر الهروي)) من طريق عبد الله بن محمد المكي ، عن الطبري ، عن أبي القاسم المكي ، عن أبي الحسن الطرابلسي ، عن أبي مكتوم عيسى ابن الحافظ أبي ذر عن أبيه. أما النسخة المطبوعة فهي برواية أبي علي الصدفي ، عن أبي الوليد الباجي ، عن أبي ذر الهروي.

والحافظ قد وقف على أكثر من رواية عن أبي ذر الهروي ، وهاتان الروايتان وإن كانتا عن أبي ذر الهروي لكن يقع بينهما بعض الاختلاف ، فكان

الأولى بالمحقق – حفظه الله – أن يثبت نص المخطوطة في طباعته وهي راوية أبي علي الصدفي ، وعدم الخلط بين الروايتين ، بل إن المحقق ترك الروايتين واعتمد على ما ذكره الحافظ ابن حجر ؟! وللحافظ مبرر سيأتي ذكره.

يقول المحقق : وقد يقع أن تتفق ((نسخة المسجد النبوي)) ، و ((نسخة الأزهر)) على لفظ من الألفاظ ، التي لا تتصل بالرواية ، وإنما في العناوين كلفظ ((كتاب)) ، أو ((باب)) ، أو تقديم البسملة على الكتاب ، أو الباب ، أو تأخيرهما عنهما ، ويخالف الحافظ ابن حجر ما في النسختين كما وقع في أول ((التيمم)) حيث جاء في النسختين : بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب التيمم ، وقد قال الحافظ في الفتح : قوله : (باب التيمم) البسملة قبله لكريمة ، وبعده لأبي ذر . ا.هـ.

الفتح : قوله : (باب التيمم) البسملة قبله لكريمة ، وبعده لأبي ذر . ا.هـ

يقول المحقق : وهذا يدل على أن الرواية التي اعتمدها الحافظ يعني ابن حجر في (التيمم) هنا ليست رواية الصدفي ، ونظراً لاعتبارنا أن الحافظ يعتبر حكماً عند الاختلاف فقد اخترنا أن نكتب (باب التيمم) لا (كتاب التيمم) ، وإن كان متفقاً عليه في النسختين ؟!

وهذا التصرف من المحقق لا يوافق المنهج العلمي الصحيح ، إذ كان ينبغي له التقيد بنسخة المخطوطة رواية أبي علي الصدفي ، وإثبات ما ورد فيها.

ومما يؤيد أن رواية أبي ذر وقع فيها ((كتاب)) وليس ((باب)) تنصيص الحافظ القسطلاني أن رواية أبي ذر وقع فيها كذلك ويشاركه في ذلك من الرواة : أبو الوقت والأصيلي وابن عساكر

وبالرجوع إلى الطبعة السلطانية نجد أنه قد وُضعت بالهامش رموز الرواة المذكورين : (ص س ط)

ثم إن المحقق لم ينبه القارئ إلى هذا التغيير في موضعه من الكتاب كما أن المحقق ترك الاعتماد على (نسخة المسجد النبوي) برواية الصدفي. واعتمد على (النسخة الأزهرية) دون مبرر علمي سوى أن الحافظ ابن حجر

اختار ذلك في الفتح حيث ورد في (نسخة المسجد النبوي) باب (الحياء من العلم) في سند الحديث : عن (زينب بنت أبي سلمة) ، وفي الأخرى (زينب بنت أم سلمة) لأن الحافظ قال في الفتح : تقدم هذا الحديث في باب (الحياء في العلم) فنسبت هناك إلى أمها ، وهنا إلى أبيها.

أما قوله : أن الحافظ ابن حجر ((يعتبر حكماً عند الاختلاف)) فهذا لا يسوغ له خلط الروايات بعضها ببعض في طباعة نصوص الكتاب. فإن الحافظ – رحمه الله – له منهج واضح ، فهو شارح لكتاب الصحيح وليس هو ضابط لنص رواية معينة ، وينبغي للشارح أن يذكر جميع الروايات الثابتة ، كما أنه التزم التنبيه إلى الروايات الأخرى المخالفة ، قال رحمه الله في المقدمة :

فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه . مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها. ومن الثابت أن هناك ((عبارات)) و ((كلمات)) سقطت من رواية أبي ذر الهروي هي ثابتة في روايات ونسخ أخرى من ((الصحيح)) وصفت بالصحة والإتقان كنسخة سعيد بن السكن وغيره ، واعتمد عليها الحافظ ابن حجر في اختياره وترجيحه لبعض الروايات ، وإن خالفت رواية أبي ذر الهروي ، بل يبدو من منهج الحافظ فعلياً انه قارن بين النسخ الصحيحة المعتمدة واختار منها ما اتفقت عليه أصح النسخ معضداً ذلك بما ورد خارج الصحيح في السنن والمسانيد ، ومن يتأمل الفتح يجد هذا واضحاً في منهجه ، وهو خلاف ما رسم في المقدمة من اعتماده على رواية أبي ذر الهروي.

ومن الجدير بالذكر أن المحقق ذكر المثالين السابقين لمنهجه في ضبط النص ولم يذكر المواضع الأخرى من الكتاب والتي رجح فيها خلاف ما هو ثابت في النسخة المعتمدة.

كما أنه لم يشر إلى ذلك في هامش الكتاب حتى يقف القارئ على تلك المواضع .

ثالثاً : ادعى المحقق أن مخطوطة ((المسجد النبوي)) هي نسخة أبي علي الصدفي ، من روايته عن أبي الوليد الباجي ، عن أبي ذر الهروي. ولم يذكر دليلاً على صحة ذلك.

ويدل لعدم صحة ما ذهب إليه أمور:

- 1- أن نسخة الحافظ أبي علي الصدفي سيأتي وصفها ، وسيذكر هناك أنها تقع في مجلد واحد.

-2- ورد في لوحة الغلاف العبارة الآتية:

كان على ظهر الأصل المنتسخ منه ، الأصل المقابل به بخط شيخ الإسلام والحُفاظ أبي علي الصدفي ما نصه.((... :

وهذه العبارة يفهم منها أن هذه النسخة قد نقلت عن أصل ، هذا الأصل قوبل على نسخة الحافظ الصدفي.

إذن فنسخة ((المسجد النبوي)) أحد فروع نسخة الحافظ الصدفي ، وليست هي أصل نسخته رحمه الله.

أما العبارة الأخرى التي وردت في لوحة الغلاف وهي : (وكتب حسين بن محمد الصدفي بخطه عقب شهر المحرم سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة فإن من منهج نساخ مخطوطات الحديث أنهم ينقلون بأمانة علمية تامة جميع السماعات وكل ما هو مدون وثابت في الأصل المنقول منه إلى الفرع المنقول إليه ، وهذه العبارة ثابتة في الأصل ، لذا تم نقلها للفرع.

وبعد هذا العرض الموجز لأشهر النسخ المطبوعة من ((صحيح البخاري)) يتبين لنا مدى حاجة هذا الكتاب الماسة إلى المزيد من العناية والرعاية ، وضرورة إخراج طبعة جديدة منه محققة معتمدة على أصول علمية صحيحة موثقة.

أشهر نسخ الجامع الصحيح المخطوطة :

كان من أثر عناية الأمة الاشتغال بالحديث النبوي لان السنة تعد أصلا من أصول التشريع الإسلامي، ومصدرا من مصادره الكبرى، التي لا يمكن التهاون في حفظها وتدوينها ودراستها والتمسك بما صح منهاو قد نال الجامع الصحيح

حرص علمائها في المشرق والمغرب على اقتناء نُسخ هذا الكتاب وإيداعه في المساجد والمكتبات الخاصة والعامة حتى تعم فائدته القاصي والداني.

ومن يتتبع الخزانات المغربية، سواء كانت خاصة أو عامة، فسيرى أنها مليئة بكتب الحديث المذكورة، وأنها كانت تعنى بالنسخ المخطوطة المصححة المقابلة بالأصول الصحيحة ذات الاعتبار العلمي، إما بتوقيع بعض العلماء الذين لهم شأن في علم الحديث، وإما بتسجيل بعض السماعات والإجازات، وإما بذكر الروايات الرابطة بينها وبين مصدرها الأصلي.

لكن بسبب تسلط الأعداء على كثير من الدول الإسلامية سُرقت ونهبت كثير من مخطوطات هذا الكتاب ونقلت إلى دول العالم المختلفة وحفظت في مكتباتها.

وتوجد منه مخطوطات متفرقة ما بين نسخة كاملة ، أو أجزاء ، أو قطع ، وقد أحال ((الفهرس الشامل)) على ٢٣٢٧ موضعاً في مكتبات العالم المختلفة توجد به مخطوطات هذا الكتاب.

فتشتمل مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة على (٢٢٦) نسخة أصلية من هذا الكتاب ، بعضها كاملة ، وأخرى أجزاء ، تعود لفترات مختلفة ، وعليها خطوط مشاهير العلماء ، وبعضها يحتاج إلى دراسة.

كما يضم ((مركز خدمة السنة والسيرة النبوية)) بالمدينة المنورة عدداً كبيراً من مصورات ومخطوطات هذا الكتاب.

ولعل أقدم نسخة من ((الجامع)) معروفة حتى الآن القطعة التي نشرها المستشرق منجانا في كمبردج عام ١٩٣٦م ، وقد كتبت عام ٣٧٠هـ ، برواية المروزي عن الفربري.

ومن مخطوطاته :

١-نسخة الحافظ أبي علي الصدفي) ت ٥١٤هـ

قال الحافظ محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي (ت ١٣٣٩هـ) : وقد عثرت على أصل شيخه الحافظ الصدفي الذي طاف به في البلاد بخطه بطرابلس ، في جلد واحد مدموج لا نقط به أصلاً على عادة الصدفي وبعض الكتاب ، إلا أن بالهامش منه كثرة اختلاف الروايات والرمز إليها ، وفي آخرها سماع القاضي

عياض وغيره من الشيخ بخطه ، وفي أوله كتابة بخط ابن جماعة ، والحافظ الدمياطي ، وابن العطار ، والسخاوي قائلاً : هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني وبنى عليه شرحه الفتح ، واعتمد عليه ، لأنه طيف به في مشارق الأرض ومغاربها : الحرمين ، ومصر ، والشام والعراق ،

والمغرب ، فكان الأولى بالاعتبار كرواية تلميذه ابن سعادة. كما وصف نسخة الصدفي الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الفاسي في رحلته الحجازية فقال : وقفت بمحروسة طرابلس على ((نسخة)) من البخاري في سفْر واحد ست عشرة كراسة ، وفي كل ورقة خمسون سطراً من كل جهة ،وكلها مكتوبة بالسواد ،لا حُمرة بها أصلاً ، وهي مبتدأه بما نصه: بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه (كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ، وعند تمام كل حديث صورة : ((ا هـ)) ولا نقط بها إلا ما قَلّ ، وبآخرها ، عند التمام ما صورته : آخر ((الجامع الصحيح)) الذي صنعه أبو عبد الله البخاري رحمه الله ، والحمد لله على ما مَنّ به ، وإياه أسأل أن ينفع به ، وكتبه حسين بن محمد الصدفي ، من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر رحمه الله وعليها خطه ، وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة ٢١ محرم عام ثمانية وخمسمائة ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله وصلواته على محمد نبيه ورسوله (كثيراً كثيراً ، وعلى ظهرها : كتاب ((الجامع الصحيح من حديث رسول الله (وسننه وأيامه)) تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري ، رحمه الله.

قال الكتاني : وقد انقطع خبر هذه ((النسخة)) من عام ١٢١١هـ ، ولم أر لها ذاكراً ، ولا ناعتاً من الرحالين ، والبحاثين ، ثم ذكر أنها موجودة لدى صديقه أحمد بن محمد الشريف السنوسي في الكتب التي بجغبوب. ثم آلت إلى ملك ليبيا محمد إدريس المهدي السنوسي عام ١٣٨٨هـ ، وكان الشيخ ابن عاشور قد استعار النسخة من ناظر مكتبة الأوقاف ببنغازي عام

١٣٧٦هـ ليصحح عليها نسخة ((الصحيح. ((يقول الدكتور التازي : وأغلب الظن أن المخطوط ما يزال ((بطبرق))

وقال الدكتور يوسف الكتاني : وبعد الشيخ عبد الحي وما نشره بكتابيه : ((التنويه والإشادة)) سنة ١٣٤٦هـ ، و ((فهرس الفهارس)) بعدها سنة ١٣٤٧هـ ، نشر الشيخ الطاهر بن عاشور مفتي الديار التونسية في ((أخبار التراث العربي)) بحثاً مركزاً مفصلاً عن هذا الأصل ، الذي ظل بيده عن طريق الإعارة أكثر من عشر سنوات ، ومنه استمد وكتب بحثه الرائع عن ((أصل أبي علي الصدفي).

وتوجد بالمغرب نسخة مقابلة على أصل الصدفي بالخزانة الملكية تحت رقم ٥٠٥٣ في مجلد ضخم ، وقد نص على أنه وقعت معارضة النسخة ومقابلتها مع أصل الصدفي ، المأخوذ عن نسخة الباجي.

قال الدكتور الكتاني : ومن ذلك يتبين أن الإمام الصدفي كتب بخطه نسختين من ((الجامع الصحيح)) ، وقد كانتا معروفتين ، إحداهما من أصل محمد بن علي بن محمود ، وهي المشهورة والموجودة بليبيا ، والثانية من أصل القاضي أبي الوليد الباجي ، التي بقيت مجهولة إلى أن عثر على فرعها بالخزانة الملكية وهي المشار إليها.

٢-مميز نسخة الحافظ ابن سعادة الأندلسي) (ت ٥٦٦هـ.) قال التلمساني : سمع أبا علي الصدفي واختص به ، وأخذ عنه ، وإليه صارت دواوينه وأصوله العتاق ، وأمهات كتبه الصحاح.

وقد نسخ ابن سعادة نسخة من ((الصحيح)) قابلها على نسخة الحافظ الصدفي السابق ذكرها ، وتكتسب هذه النسخة أهميتها من ارتباطها الدقيق بنسخة الصدفي.

قال الكتاني : هي من أحباس مكتبة القرويين بفاس ، وهي الآن بمكتبة المدرسة العليا بالرباط ، وقفت عليها مراراً ، ونقلت منها.

وفي بيان أهمية هذه النسخة وقيمتها العلمية ألف الكتاني كتاب : ((التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة))

ويوجد بالخزانة العامة بالمغرب تحت رقم (١٣٣٩/د) السفر الثاني والثالث والرابع والخامس.

أما السفر الأول فقد فُقِدَ منذ فترة طويلة.

أما السفر الثالث فقد استعاره المستشرق ليفي بروفنسال لدراسته وتحقيقه ، غير أنه توفى قبل أن يعيده إلى مكانه ، فبقي ضائعاً ، وقد نشر المستشرق المذكور الخمس الثاني من الرواية منقولاً بالتصوير الشمسي من خط ابن سعادة الأصلي وقد صدر هذا السفر بمقدمتين:

الأولى : باللغة العربية وهي كتاب ((التنويه والإشادة برواية ابن سعادة)) للشيخ عبد الحي الكتاني.

والثانية : باللغة الفرنسية للمستشرق المذكور ، وقد نشر ذلك بباريس سنة ١٣٤٧هـ.

٣-نسخة عبد الله بن سالم البصري المكي (١٠٥٠-١١٣٤هـ

هو الإمام المحدث الحافظ جمال الدين عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى البصري أصلاً ، المكي مولداً ومدفناً ، الشافعي مذهباً.

قال الجمال البصري : جمع مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بعد أن تفرق ، وصارت نسخته أُماً.

وقال الكتاني : واقراؤه لمسند الإمام أحمد في الروضة النبوية كان في ٥٦ مجلساً ، عام ١١٢١هـ.

٤-نسخة الإمام عبد الله بن سالم البصري:

أحد فروع النسخة اليونينية هي مشهورة بمكة ، وقد رواها الرودانـي وغيره.

قال الجمال البصري : ومن مناقبه : تصحيحه للكتب الستة ، حتى صارت نسخته يرجع إليها من جميع الأقطار ، ومن أعظمها : ((صحيح البخاري)) الذي وجد فيه ما في اليونينية وزيادة ، أخذ في تصحيحه نحواً من عشرين سنة.

وذكر السيد صديق حسن القنوجي أن النسخة التي نسخها الشيخ بيده هي أصل الأصول للنسخ الشائعة في الآفاق ، كانت عند الشيخ محمد أسعد المكي ببلدة آركات – من بلاد الهند – اشتراها من ولد المصنف ، وأنها موجودة حالياً ببلده أورنق آباد.

وقال الكتاني : رأيت في المدينة المنورة عند المسند الشيخ طاهر سنبل نسخة عبد الله بن سالم البصري بخطه من ((الصحيح)) ثمانية ، وهي في نهاية الصحة والمقابلة والضبط ، والخط الواضح ، وأخبرني أنه أحضرها إلى الآستانة ليصحح عليها النسخة الأميرية ، التي طبعت من ((الصحيح)) وفرقها السلطان عبد الحميد على المساجد والآفاق ، وعليها ضبطت ، ولا أدري من أين اتصلت بسلفه؟ ، وقد استفيد من نسخة عبد الله بن سالم في مقابلة النسخة ((السلطانية)) وقد أُشير إلى ذلك في مواضع متعددة ، في هوامش النسخة المطبوعة ، وربما عُبر عنها بالفرع المكي.] انتهى المقصود.(١٦٥)

النسخة اليونينية:

تعد نسخة الإمام الحافظ ، محدث الشام شرف الدين أبي الحسين عليّ بن أحمد بن عبد الله بن عيسى اليونيني المعروف بالبعليّ ، الحنبلي(ت٧٠١هـ)(١)، من أحسن النسخ وأدقها ،.

قال الذهبي ، استنسخ ((صحيح البخاري)) وحرره ، حدثني أنه قابله في سنة واحدة واسمعه إحدى عشرة مرة، وقد ضبط رواية الجامع الصحيح ، وقابل

---

(١٦٥) بحث أعده د . محمد بن عبد الكريم بن عبيد ، أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عنوانه : " روايات ونسخ الجامع الصحيح ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ١٩٤-٢٥٦هـ ، دراسة وتحليل"، و نُشِرَته مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة – العدد الرابع

أصله الموقوف بمدرسة آقبغا آص بسويقة العزيّ خارج باب زويلة من القاهرة المعزية ، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذرٍّ الهروي ، وبأصل مسموع على الأصيلي ، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم ابن عساكر ، وبأصل مسموع عن أبي الوقت ، وذلك بحضرة الإمام اللغوي النحوي جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطِّائيِّ الجيّانيِّ الشّافعيِّ (ت٦٧٢هـ) ، صاحب الألفية في النحو(١٦٦).

قام الحافظ شرف الدين علي بن محمد بن عبد الله اليونيني بضبط رواية البخاري تحريرهاوقابل أصله بأصل مسموع على الحافظ أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، وبأصل أبي القاسم بن عساكر، وبأصل مسموع على أبي الوقت، وقد حضر معه في هذه المقابلة الإمام النحوي جمال الدين بن مالك، فكان إذا مر بلفظ يظهر أنه مخالف لقوانين العربية ، المشهورة، قال لليونيني، هل الرواية فيه كذلك ؟ فإن أجابه بأنه ثابت في الرواية شرع ابن مالك في توجيهها، وجمع هذه التوجيهات في كتاب سماه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " وهو مطبوع. ولم يقصد اليونيني أن يرجع بهذه المقابلة ما هو ثابت في الأصول، ويخرج منها صورة مختارة – في نظره – لصحيح البخاري

---

(١٦٦) اليونيني : علي بن محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد ابن محمد بن محمد، الامام المحدث الفقيه الاوحد، بقية السلف، شرف الدين أبو الحسين ابن الامام = =الرباني الفقيه أبي عبد الله اليونيني الحنبلى شيخنا ومفيدنا. ولد " سنة إحدى وعشرين وستمئة " وكان شيخا مهيبا منورا حلو المجالسة، كثير الافادة، قوي المشاركة في العلوم حسن البشر، مليح التواضع، أكثرت عنه ببعلبك وبدمشق. دخل في أول رمضان سنة إحدى وسبعمائة خزانة الكتب ببعلبك، فدخل إليه رجل مضطرب العقل، فضربه بسكين صغيرة في دماغه بقي أياما وتوفي إلى رحمة الله . الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة المؤلف : ابن حجر العسقلاني ــ المعجم الكبير للذهبي ٥٤٢/٢ ، المعجم المختص ١٦٨ ،ذيل تاريخ الإسلام للذهبي ١٧ ، ذيل طبقات الحنابلة ٣٤٥/٢ ، ذيل التقييد ٢١٠/٢.إرشاد الساري ٤٠/١ ، فيض الباري ٣٧/١-٣٨

وإنما قصد أن يجمع تلك الروايات كلها في صعيد واحد، تيسيراً لمن يريد الانتفاع بها من العلماء، وإغناء له عن التنقيب عليها في مختلف المظان.

وقد استعان بالرموز في الإشارة إلى اختلاف النسخ، حيث اختار من بعض حروف الهجاء علامات يضعها على مواطن الخلاف، وبذلك ضبط رواياتهم مجتمعة بأخصر طريق، وحرر ألفاظ الكتاب على نحو ما هو ثابت عند أصحاب الأصول الأربعة التي قابل عليها أصله.

والنص المطبوع الآن هو نسخة اليونيني هذه وهي أصح طبعات صحيح البخاري، مع مقارنة ببعض النسخ، وقد أرسل هذه الأصل إلى السلطان عبد الحميد لينشر في مصر، وقد طبع في مطبقة بولاق ، ولهذا سميت بالنسخة السلطانية كذلك.

الطبعة السلطانية:

الطبعة السلطانية لصحيح البخاري، هي أصح وأنفس طبعات البخاري، وهي نادرة للغاية،ففي سنة ١٣١١هـ ، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله تعالى أمره بطبع صحيح البخاري ، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية – المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياته – وعلى نُسخ أخرى : عرفت بالصحة ، واشتهرت بالضبط.

ويلاحظ أن هذه النسخة على الرغم من جودتها ، فإنها لم تستوعب بقية الروايات الأخرى ، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تُغني عن ملاحظات وتوجيهات الإمام ابن حجر في ((فتح الباري)) ، والتي تطرقت إلى الروايات المختلفة ، وأوهام الرواة.

فطبع في بالشكل الكامل مطبقة بولاق ١٣١٢-١٣١٣، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ ، وقد قام بتصحيحها الشيخ علي المكاوي مع كبار مصححي المطبعة الأميرية .

دور الأزهر نحو النسخة اليونانية:

وبعد الفراغ من طبع صحيح البخاري و للثقة الكبيرة في الأزهر الشريف وعلمائه وقيمته الكبيرة في العالم الإسلامي ككل خاصة في فترة الخلافة

العثمانية- ورغم أن في هذه الفترة كان يوجد الكثير من العلماء في أنحاء العالم الإسلامي- لم تجد الخلافة العثمانية إلا الأزهر الشريف ليراجع صحيح البخاري بأدق النسخ وهى النسخة "اليونينية" والتي تعتبر أدق نسخة، وأرسلت الخلافة العثمانية إلى الشيخ "حسونة النواوى" شيخ الأزهر في ذلك الوقت لتشكيل لجنة ، وتم تشكيل لجنة من كبار علماء الأزهر المحققين ١٦ أو ١٨ عالماً تقريباً وعهد للجنة أن تراجع نسخ البخاري المنسوبة جميعها لليونانيين والمروية من البخاري بواسطة تلاميذه، ولم تعتمد النسخة النهائية إلا بعد أن وقع هؤلاء جميعاً.

فقرءوها في عدة مجالس ، وقيدوا - في جدول منظم - ما عثروا عليه : من التصحيف والغلط ، وطبع هذا الجدول وأُلحق بالنسخ) . (١٦٧)

غير أنه قد فاتتهم أشياء . عَثَرَ عليها من بعد الشيخ محمد المكاوي في قراءات خاصة به مستقلة ، فقيدها وبين أغاليط كلّ جزء على حدة ، ثم هذّب بنفسه مستدركه ونقحه ، وطبعت منه نسخ زهاء نسخ الكتاب المطبوعة.

ولم نقف على المطبوع من هذا المستدرك ، بل وقفنا على صورة شمسية أخذت عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم 1532 : حديث ، وتحت عنوان ((جدول الخطأ والصواب)) ، فوجدناه مشتملاً على ٢٨٩ مأخذاً ، أكثرها مكرر ، ومعظمها - إن لم يكن كلها - راجع إلى اختلافات في الشكل أو في الرسم الذي توبع فيه رسم المصحف ، أو في تسهيل بعض الهمزات أو قطعها ووصلها ، أو في بعض أسماء اختلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة : - مما لا يخلو كتاب أصلاً منه ، وعلى كلّ فهو مفيد في الجملة .

اختلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة : - مما لا يخلو كتاب أصلاً منه ، وعلى كلّ فهو مفيد في الجملة.

وقد صدرت أجزاء الطبعة المذكورة ، بالنص التالي)) : قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة - التي صححنا عليها هذا المطبوع - رموزاً لأسماء الرواة ،

(١٦٧) دور الأزهر في نهضة الأمة/ ندوة مجلة التبيان/ الدكتور الأحمدي أبو النور وزير الأوقاف الأسبق الدكتور الأحمدي أبو النور وعضو مجمع البحوث الإسلامية

منها [١٦٨] لأبي ذرٍّ ، و (ص (للأصيلي ، و (س) أو (ش) لابن عساكر ، و (ط) لأبي الوقت، و (هـ (للكشميهنيّ ، و(حـ) للحمويّ ، و(سـ) للمستمليّ، و(ك)لكريمة ، و (حهـ) لاجتماع الحموي والكشميهني ، و(حسـ) للحموي والمستملي ... الخ .

وقد أعاد طباعة النسخة ((السلطانية)) الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله –، وكتب مقدمة عرَّف بها بالنسخة اليونينية ، وبما فيها من مزايا وعرَّف بالحافظ ((اليونيني ((الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه) . [١٦٩] وقد طبعت بمطبعة "عالم الكتب" بيروت.

ملاحظات الشيخ أحمد شاكر على النسخة السلطانية؛

يقول الشيخ أحمد شاكر: ثم بعد ذلك بسنين في صفر سنة ١٣١٦هـ وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع ((اليونينية)) في مجلد واحد متوسط الحجم ، وهو قريب العهد ليس بعتيق ، تمت كتابته سنة ١٢١٥هـ كتبه السيد الحاج محمد الملقب بالصابر العنتابي ، ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً متقناً متحرياً ، لم يدع شيئاً - فيما يبدو لي – مما في أصل اليونينية إلا أثبته بدقة تامة ، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية ، وقد أظهر لي هذا المجلد على أن النسخة السلطانية لم يثبت طابعوها كل ما أثبت من التعليقات على هامش ((اليونينية)) ، بل تركوا أكثرها ، ولم يذكروا إلا أقلها ، بل وجدت فيه أشياء أثبتها لم يذكرها القسطلاني في شرحه[١٧٠]. ولم يبن الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله مقدمته– هل استعان بهذه ((النسخة)) في طبعته ام لا .

ولم نقف على المطبوع من هذا المستدرك ، بل وقفنا على صورة شمسية أخذت عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، برقم 1532 : حديث ، وتحت عنوان ((جدول الخطأ والصواب)) ، فوجدناه مشتملاً على ٢٨٩ مأخذاً ،

---

(١٦٨) الطبعة السلطانية ١/٣-٧

(١٦٩) روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام البخاري لمحمد بن عبد الكريم بن عبيد

(١٧٠) مقدمة نسخة الشيخ أحمد شاكر صـ١٠

أكثرها مكرر ، ومعظمها – إن لم يكن كلها – راجع إلى اختلافات في الشكل أو في الرسم الذي توبع فيه رسم المصحف ، أو في تسهيل بعض الهمزات أو قطعها ووصلها ، أو في بعض أسماء اختلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة : – مما لا يخلو كتاب أصلاً منه ، وعلى كلّ فهو مفيد في الجملة) . (١٧١)

وقد ذكر القسطلاني أنه وقف على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل ، ومن أجلّها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن احمد الغزولي المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك واصل اليونيني المذكور غير مرة(١٧٢)

المطلب الثالث خصائص ومميزات الجامع الصحيح :

١– بدا البخاري إلى جمع أحاديث الصحيح بعد تصنيف كتاب "التاريخ الكبير" الذي حوي تراجم لنحو الأربعة عشر ألف محدث التي هيات له الالمام بطرق الاحاديث فاستطاع بذكاه وعلمه ان يميز بين الصحيح والسقيم من الروايات ومعرفة احوال الرواة ضبطا وعدالة ووطول صحبة و ملازمة وممارسة لأحاديث شيوخهم مع اختيار أحاديث اعلاهم درجة(الطبقة الأولى).

وقد قيل: "إنَّه لما ألَّفَ الصَّحيح كان يصلِّي ركعتين عند كلِّ ترجمةٍ، وبيَّضها بين قبر النبيِّ – ﷺ – ومنبره) (١٧٣).

---

(١٧١) روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام البخاري لمحمد بن عبد الكريم بن عبيد البخاري.. رحلة مع الخلود: (في ذكرى وفاته: ٣٠ رمضان ٢٥٦هـ)، إسلام أون لاين، ١٦ ديسمبر ٢٠٠١

(١٧٢) إرشاد الساري ٤١/١ مقدمة الأستاذ الفاضل عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى لـ ((صحيح أبي عبد الله البخاري)) (١٣٣/١-١٣٤) طبع مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(١٧٣) سير أعلام النبلاء للذهبي، ٤٤٣/١٢، وهدي الساري لابن حجر، ص ٤٨٩

٢-خصص الإمام البخاري كتابه لطائفة من الحديث الصحيح المجرد. و هو أول من سمى كتابه الجامع الصحيح وكان المحدثون قبل البخاري يجمعون بين الصحيح وغيره، ولا يتحرون الحديث الصحيح في كتبهم، بل تجد عندهم المتصل وغيره من المرسل والمنقطع مثل الإمام مالك لم يخصص كتابه للأحاديث التي تتوافر فيها الصحة ابتداءً، بل احتوى كتابه على البلاغات والمرسلات -وفي صحتها جدل عند العلماء حتى يتبين اتصالها- والإمام البخاري هو أول من سمى كتابه الجامع الصحيح. يقول الحافظ العرقي: أول من صنف في الصحيح محمد وخص بالترجيح(١٧٤)

٣- صحيح البخاري اول كتاب جامع لجميع ابواب الدين رتَّب الإمام البخاري الأحاديث على الكتُب مفتتحًا "الجامع" بكتاب: بَدء الوحي، مختتِمًا بكتاب: التَّوحيد.

اماقول الإمام الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب في العلم بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك ، كان قبل وجود الصحيحين. إذا علم هذا فالصحيحان أصح الكتب بعد كتاب الله - ﷻ(١٧٥)

وجمهور العلماء على أن صحيح البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد لتقدم البخاري في الفن ومزيد استقصائه، ومسلم تلميذه وخرّيجه، حتى قال الدار قطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء وهذا التفضيل من حيث الإجمال.(١٧٦)

٤- رتَّب الإمام البخاري الأحاديث على الكتُب مفتتحًا "الجامع" بكتاب: بَدء الوحي، مختتِمًا بكتاب: التَّوحيد، ثمَّ إنَّ هذه الكتب يحتوي كلٌّ منها على أبواب متناسقةٍ في إيرادها، وتحت كلِّ بابٍ عددٌ من الأحاديث فهو من أئمة الفقه المجتهدين. وتبويبه يدل على فقه واسع وذكاء مفرط فالتزم استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة فرَّقها

(١٧٤) نزهة النظرص٩٠

(١٧٥) هدي السّاري ص٤٧٠ملخصا- آداب الشافعي ومناقبه، لابن حاتم ص ١٩٦- ومناقب الشافعي للبيهقي ٥٠٧/١

(١٧٦) علوم الحديث ص ١٤ - تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢

في أبوابه بحسب المناسبة فرَّقها في أبوابه بحسب المناسبة، قاصدا إبراز فقه الحديث، واستنباط الفوائد منه، فذَكَرَ في تراجم الأبواب الأحاديثَ المعلَّقة، وكثيرًا من الآيات وفتاوى الصَّحابة والتَّابعين ليبيِّنَ بها فقْه الباب والاستِدلال له واعتنى فيها بآيات الأحكام، ومن ثم أخلى كثيراً من الأبواب من ذكر إسناد الحديث واقتصر على قوله: فلان عن النبي ﷺ ، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً لقصد الاحتجاج لما ترجم له وأشار للحديث لكونه معلوماً أو سبق قريباً.

فهذا المنهج المنفرد في إتقانه. وترتيبه جَعَل صحيح البخاري مقدَّمًا على غيره من كتُب الحديث: ما ضمَّنه أبوابَه من التَّراجم الَّتي تحار فيها الأفكار. وقد قيل: "إنَّه لما ألَّفَ الصَّحيح كان يصلِّي ركعتين عند كلِّ ترجمةٍ، وبيَّضها بين قبر النبيِّ – ﷺ – ومنبره) (١٧٧)

واحيانا نظن ان حديثا لا يتعلق بالباب ولكن بعد التأمل تجد أن فيه إشارة ولو بعيدة إليه وان كان احيانا نجد صعوبة وصول إلى حديث معين. ولذلك تفوق صحيح مسلم على صحيح البخاري بحسن تبويبه.

اما عن ترتيب الأحاديث في الباب فليس له قاعدة مطردة بل وفق مايتراءئ له من فائدة او الغرض الذي ورد من اجله الحديث من تسمية للمهمل اوبيان النسخ او رواية بها زيادة او او تصريح بالسماع يرفع العنعنة ،وغالبا ما يقدم الاعلي اسنادا.

٥-لا يأخذ البخاري في أحاديث الأحكام، إلا الطبقة الأولى في أصل الباب من أصحاب المحدثين الكبار. فيأخذ مالك ومعمر عن الزهري، ويترك الكثير من الثقات ممن حدثوا عن الزهري لكن لم يلازموه طويلاً.

و يتساهل في غير الأحكام تساهلاً خفيفاً مثل باقي أئمة الحديث،

مثال ذلك: حديث الإستخارة في إسناده ضعف يسير وتفرد، ولكنه دعاء في أي حال! ومثاله: حديث من عادى لي ولياً فقد آذنني بالحرب، حديث فيه ضعف

(١٧٧) سير أعلام النبلاء للذهبي، ٤٤٣/١٢، وهدي الساري لابن حجر، ص ٤٨٩

بكل شواهده كما بين الذهبي في "الميزان" وابن رجب في "جامع العلوم والحكم". لكن ليس فيه أحكام فقهية، ومعناه حسن. ومثاله: كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وهو حديث جميل جداً لكن إسناده فيه ضعف يسير. وغالب ما كان عند البخاري وليس عند أحمد أو عند مسلم فهو حديث فيه علة. وقد تكون العلة غير قادحة إلا أنها تنزله من مرتبة أعلى الصحيح. ذلك أن شرطيهما أسهل بكثير من شرطه، فتأمل.

فمن هذا حديث "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل"، فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. وحديث الاستخارة، فيه عبد الرحمن بن أبي الموال، وفيه كلام. وقد أنكروا عليه حديث الاستخارة هذا. وانظر ما كتبه ابن عدي في الكامل عنه. وحديث "من عادى لي ولياً" غريبٌ جداً. (١٧٨)

قال الحافظ المزي :هو من غرائب الصحيح، مما تفرد به شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة. وتفرد به خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن شريك». وكلاهما فيه ضعف. (١٧٩)

وقد تفرد شريك –على لينه– عن عطاء. مع أنه لو كان للحديث أصل لرواه الحفاظ ولتناقلوه و فرحوا به، لشدة جماله ولأنه ممن يرفعهم قدراً بين الناس. قال ابن رجب: (إنه أشرف حديث في ذكر الأولياء). (١٨٠)

فهذه الأحاديث على التسليم بصحتها، فإنها ليست على شرطه قطعاً. وهو لم يُعَلّقها حتى نقول أنها خارج شرط الصحيح. وقد ترك في الأحكام أصح منها بكثير.فمثل هذه الأحاديث مجرد أمثلة على أن ما يخرجه البخاري في غير الأحكام ليس على نفس شرطه، بل يتساهل. و هذا مذهب مقبول عند كثير من العلماء.

٦– يختصر البخاري المتن فيذكر بعض المتن ثم لايذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفا على الصحابي

(١٧٨) جامع العلوم والحكم. ٣٥٧/١
(١٧٩) تهذيب الكمال ٩٧/٢٦
(١٨٠) جامع العلوم والحكم ٣٦٠/١

وفيه شيء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابة.

مثل :حديث هذيل بن شرحبيل عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال :(إن أهل الإسلام لا يُسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيبون) (١٨١)

.هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله:جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود فقال :إني أعتقت عبدا لي سائبه فمات وترك مالا ولم يدع وارثا فقال عبدالله : إن أهل الإسلام لا يسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون فأنت ولي نعمته فلك ميراثه فإن تأثمت وتحرجت في شيء فنحن نقبله عنك ونجعله في بيت المال فاقتصر البخاري على مايعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله :إن أهل الإسلام لايسيبون) لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه .وإذا تقرر هذا اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجبا لئلا يعد مكررا بلا فائدة كيف وهو لا يخليه مع ذلك من فائدة إسنادية وهي إخراجه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي . (١٨٢)

٧- يهتم الإمام البخاري بشرح بعض الألفاظ الغريبة في الحديث، او بعض الايات التي يستشهد بها فهو لم يكن روايا للحديث بل فقيها ولغويا بارعا

مثال ذلك-(القصَّة البيضاء: تريد بذلك الطهر من الحيضة). (١٨٣)

قال بعد حديث (العنَزَة)،(العنزة: عصاً عليه زُجّ). (١٨٤)

وقال: "القصَّة البيضاء: تريد بذلك الطهر من الحيضة).

---

(١٨١) صحيح البخاري « كتاب الفرائض « باب ميراث السائبة ح٦٣٧٢

(١٨٢) مقدمة الفتح ١٣

(١٨٣) البخاري تعليقا في كتاب الحيض /باب إقبال المحيض وإدباره ج١/ص١٢١

(١٨٤) صحيح البخاري « كتاب الوضوء « باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاءح١٥١

– ينبه الامام البخاري اذا كان الحديث منسوخ هذا ليس مطرد في جميع الاحاديث المنسوخة وفي بعض الاحيان يقدم المنسوخ ويؤخر الناسخ او بأنه الآخر من فعل النبي ﷺ، مثال ذلك: .(١٨٥)

٩–يبين البخاري كعادته مختلف الحديث، ويعقّب بفوائد وتنبيهات توضح المراد من الحديث ويحلُّ بعض ما أُشكل منه،

مثال ذلك: حديث أبي بكرة ﷺ مرفوعا: (شهران لا ينقصان: شهرا عيدٍ، رمضان وذو الحجة)، قال أبو عبد الله: "قال إسحاق: وإن كان ناقصا فهو تمام، وقال محمد – يعني البخاري نفسه –: لا يجتمعان كلاهما ناقص".(١٨٦)

١٠– البخاري رحمه الله كان ورعاً في انتقاء الفاظه في الجرح ، رغم ان ذكر حال الراوي لا يدخل ضمن الغيبة التي نهى عنها الاسلام ؛ ومع هذا كله ؛ تجد البخاري رحمه الله يتحرز في الفاظ الجرح ،.. فلا يبالغ في ألفاظ الجرح والتعديل ويأتي بإلفاظ أخرى تقوم بالمعنى المراد فغالباً ما يقول: فيه نظر، وأشد ما يقول: منكر الحديث. وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: ثقة، أو حسن الحديث، أو يسكت عن الرجل ويرد على الخصم دون أن يذكره بالاسم.

قال بكر بن منير : سمعت أبا عبد الله البخاري يقول : (أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا). (١٨٧)

قال محمد بن أبي حاتم الوراق : سمعته – يعني البخاري – يقول : لا يكون لي خصم في الآخرة ، فقلت : إن بعض الناس ينقمون عليك في كتاب " التاريخ " ويقولون : فيه اغتياب الناس ، فقال : إنما روينا ذلك رواية لم نقله من عند أنفسنا ، قال النبي ﷺ : (بئس مولى العشيرة) يعني : حديث عائشة(١٨٨)

---

(١٨٥) منهج الإمام البخاري في مختلف الحديث وأثره في فهم الحديث النبوي/ دراسة تطبيقية من خلال صحيح الإمام البخاري

(١٨٦) المرجع السابق

(١٨٧) سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٢ –٤٤١ – تاريخ الإسلام – الذهبي ٢٥٩/١٩

(١٨٨) سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٢ – ٤٤١خرجه البخاري عن عائشة رقم ٦٠٣٢ بلفظ:(أن رجلا استأذن على النبي ﷺ ، فلما رآه قال : (بئس أخو

وسمعته يقول (ما اغتبت أحدا قط منذ علمت أن الغيبة تضر أهلها) [١٨٩]

(قال الإمام محمد بن أبي حاتم: سمعتُ سُليم بن مجاهد يقول :ما رأيتُ بعيني مُنذ ستّين سنة أفقه ، ولا أورعَ ، ولا أزهدَ في الدنيا ، مِن محمد بن إسماعيل[١٩٠]

وقَلّ أن يقول : " فلان كذاب " ، أو " كان يضع الحديث"

حتى إنه قال : " إذا قلت فلان في حديثه نظر ، فهو متهم واه"

وهذا معنى قوله : لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا.

فمن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس ، وإنصافه فيمن يضعفه ، فإنه أكثر ما يقول : منكر الحديث ، قال الذهبي :سكتوا عنه ، فيه نظر ، ونحو هذا. يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه. [١٩١]

قال العراقي: فلان فيه نظر، وفلان سكتوا عنه لا يقوله البخاري إلا فيمن يتهمه غالبا . [١٩٢]

قلت هذا ليس صحيح على إطلاقه، بل كثيرا ما يقوله البخاري ولا يوافقه عليه ائمة هذا الشان، او يقوله ويريد به إسنادا خاصا كما في ترجمة عبد الله بن

العشيرة ، وبئس ابن العشيرة) . فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه ، فلما انطلق الرجل قالت عائشة : يا رسول الله ، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه ؟ فقال رسول الله ﷺ : (يا عائشة ، متى عهدتني فحاشا ، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره)فتح الباري ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والرِّيب ٤٧١/١٠). وباب المداراة مع الناس ٥٢٨/١٠)، وصحيح الإمام مسلم، بشرح النووي كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يُتّقى فحشه ١٤٤/١٦.

(١٨٩) تاريخ الإسلام – الذهبي ٢٥٩/١٩

(١٩٠) تغليق التعليق لابن حجر « فصل في ترجمة البخاري ، والتعريف بقدره وجل

(١٩١) مقدمة ميزان الاعتدال ٣،٤/١

(١٩٢) شرح الالفية ١١/٢

محمد بن عبد الله بن زيد رائي الاذان: فيه نظر، لانه لم يذكر سماع بعضهم من بعض(١٩٣)

وكثيرا ما يقوله يعني به حديث الراوي، ولا يعني الراوي نفسه . (١٩٤)

مثال :راشد بن داود الصنعاني، قال فيه البخاري: فيه نظر.لكن وثقه إمام هذا الشأن يحيى بن معين وقال: ليس به بأس ثقة. وقال دحيم: هو ثقة عندي. وذكره ابن حبان في "الثقات. وروى له النسائي. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام(١٩٥)

١١-إن البخاري ليس له عمل مطرد في قبول الزيادة أَوْ ردها مُطْلَقًا..؟ بل أَنّ الْأَمْرَ دائر مَعَ كُلّ حَدِيثٍ بِحَسْب الْقرائنِ المُحتفة بِهِ ، وَالْمُلابَسَاتُ الْمُحِيطَةَ بِهِ.. ؟

قال الحافظ ابن حجر: (إن البخاري ليس له عمل مطرد في قبول الزيادة أو ردها بل يصوب الإرسال أحياناً لقرينة تظهر له، ويصوب الاتصال أحياناً أخرى حسب القرينة). (١٩٦)

ونقل الخطيب و الْإِمَامُ الْحافِظُ أَبي عَمْرو بْن الصّلاح و الْحافِظُ اِبْنُ كَثِير وَغَيْرُهُم مِنَ المتأخرين وَالْمُعَاصِرِينَ عن الْإِمَامِ الْبُخَارِيّ قبول الزّيَادَةُ مِنَ الثِّقَةِ مُطْلَقًا و مستندهم في ذلك تعقيبه علي حَدِيث :(لانكاح إلّا بوَلّي) وهذا الحديث اختلف في وصله وإرساله ، والراجح وصله

فَحَكَمَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيّ لِمَنْ وَصَلَهُ، وَقَالَ: " الزّيَادَةُ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ " وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْه – رحِمَهُ الله – نصاً صَرِيحًا أَوْ تصرفاً سَلِيمَا يُدَلّلُ عَلَى تِبْنِيهِ هَذَا الْقَوْلُ وَالْعَمَلَ وَالتّطْبِيقَ وَالسّيْرُ عَلَيه..

قال الخطيب :

(١٩٣) التاريخ الكبير ١٨٣/١/٣ تهذيب التهذيب ١٠/٦
(١٩٤) قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٤ – ٢٥٧
(١٩٥) تاريخ دمشق ٤٤٩/١٧– سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٢ –٤٤١
(١٩٦) النكت (٦٠٦/٢– نخبة الفكر /–الكلام على الحسن وزيادة الثقة-

وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ الضَّبِّيُّ ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ هَارُونَ الْمَكِّيَّ ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» فَقَالَ: الزِّيَادَةُ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ ، وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ ثِقَةٌ ، وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ , وَالثَّوْرِيُّ أَرْسَلَاهُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ الْحَدِيثَ ا.هـ(١٩٧).

قَالَ الْإِمَامُ الْحافِظُ أَبِي عَمْرو بْنِ الصّلاح نقَلَا عَنِ الْخَطِيبِ مَذْهَبُهُ الْمَعْرُوفِ فِي مَسْأَلَةِ زِيادَةِ الثِّقَةِ .

(قُلْتُ: وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَسُئِلَ الْبُخَارِيُّ عَنْ حَدِيثِ: " لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ " الْمَذْكُورِ، فَحَكَمَ لِمَنْ وَصَلَهُ، وَقَالَ: " الزِّيَادَةُ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ "، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ هَذَا، مَعَ أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ، وَهُمَا جَبَلَانِ لَهُمَا مِنَ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ الدَّرَجَةُ الْعَالِيَةُ.) ا.هـ (١٩٨)

قال إبن رجب: وهذه الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث.وإلا فمن تأمل كتاب تأريخ البخاري تبين له قطعا أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة .(١٩٩)

١٢-- الشائع أن البخاري كان لا يحب الحنفية لذلك لم يخرج في صحيحه عن الأحناف.(ذلك ليس على إطلاقه، فقد خرّج لمعلى بن منصور) وكان حريصاً على إيراد أي حديث يرد على الأحناف إن وافق شرطه. لذلك أي حديث يرد على الأحناف لا تجده في صحيح البخاري لا مسنداً ولا معلقاً، فهو قطعاً ليس على شرطه. وغالباً يكون ضعيفاً. (٢٠٠)

---

(١٩٧) الكفاية ص ٤١٣

(١٩٨) مقدمة ابن الصلاح (تحقيق نور الدين عتر) ص ٧٢/اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير النوع السابع عشر: في زيادة الثقة

(١٩٩) شرح علل الترمذي لابن رجب ج:١ ص:٢١٦

(٢٠٠) نصب الراية ١|٣٥٥

وليس معنى هذا أن البخاري صنف صحيحه للرد على الحنفية، بل هو يرد عليهم في مسائل معدودة خالفوا فيها السنة الصحيحة التي تبين لدى البخاري صحتها. وهي إشارات خفية وبعضها صريحة. وقد سبق الى مثل هذا ، فقوله "قال بعض الناس" أول من استعمله هو الشافعي.

ومن أسباب حملة البخاري على الحنفية دون غيرهم من أهل الرأي (كالمالكية)، هو تأثره بشيوخه، وخاصة بالحميدي الذي صنف كتاباً في الرد على الحنفية سمعه منه الكبار (كأبي زُرعة). والسبب الآخَرُ هو انتشار الحنفية في دياره وخصوصا في بلاد ما وراء النهر وفي بلاد خراسان وشدة تعصبهم لمذهب أبي حنيفة. فكان لا بد من الرد عليهم وتنبيههم. ولهذا صنّف "جزء في رفع اليدين" و "جزء في القراءة خلف الإمام". ويُكثر من الاستدلال بابن المبارك، لأنه مُعَظّمٌ لدى سائر المسلمين من أهل الرأي وأهل الحديث. وكان ابن المبارك عند أهل خراسان هو شيخ الاسلام، وقد كان كذلك رحمه الله. والشاهد أن إشارات البخاري في الرد على أبي حنيفة وأتباعه، تدل على شدة معرفته بالحديث والفقه وتدل على معرفته بدقائق الفقه، على خلاف عادة كثير من المحدثين(٢٠١)

١٣ – رواية الحديث عن المبتدع أمرٌ قد أشكل على الكثير من العلماء المتأخرين. ولكن علماء الحديث المتقدمين لهم منهج واحد. فنجد الحكم يختلف باختلاف البدعة، و يفرقون الداعية وغير الداعية لوجود سبب قوي عنده يدعوه لوضع الحديث، أو التدليس عن وَضَّاع، لحرصه على الاحتجاج لمذهبه والدعوة إليه،. ولا تكاد تجد فرقة إلا ووجدت فيها من يستحل مثل ذلك. حتى الخوارج حكى عنهم ابن لهيعة هذا. بل حتى بعض جهلاء أهل السنة المنتسبين إلى الوعاظ والعباد، كان بعضهم يضع الأحاديث في الفضائل.

قال الحافظ ابن حجر:(أن المبتدع إذا كان داعية، كان عنده باعث على رواية ما يشيد به بدعته. وكبار التابعين أطلقوا ذلك كما قال ابن سيرين في ما أخرجه عنه مسلم: [لم يكونوا (أي الصحابة وكبار التابعين من طبقته) يسألون

(٢٠١) فتح الباري في توضيح منهج الإمام البخاري تقي الدين السني)

عن الإسناد. فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم: فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[٢٠٢] .

والبخاري أخرج بعض الاحاديث لعدد من المبتدعة الدعاة في صحيحه، لكن ليس فيما يدعو وينشر بدعته ؛فأخرج للخوراج وللمرجئة وللقدرية وللشيعة وللنواصب من الدعاة ومن غير الدعاة. [٢٠٣]

١٤- نادرٌ ما يروي البخاري بالمعنى ومسلم شديد العناية باللفظ ولا يحدث إلا من أصوله. فإذا اختلف اللفظ بينهما عن نفس الشيخ، كان لفظ مسلم هو الراجح. وقد يكون غير ذلك إن اختلف الشيخ.

قال الصنعاني(في معرض كلامه عن اختلاف أحاديث البخاري ومسلم): ومسلم شديد العناية باللفظ ولا يحدث إلا من أصوله. فإذا اختلف اللفظ بينهما عن نفس الشيخ، كان لفظ مسلم هو الراجح. وقد يكون غير ذلك إن اختلف الشيخ).

قال البخاري رحمه الله(لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء ، كنتُ إذا كتبتُ عن رجلٍ سألته عن أسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث ، إن كان الرجل فهماً فإن لم يكن سألتُهُ أن يُخرج إلي أصله ونُسخته ، فأما الأخرون لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون). [٢٠٤]

قال رحمه الله : [ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا أغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين] [٢٠٥]

قال رحمه الله [صنفت كتابي الصحيح لست عشر سنة خرجته من ست مائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى][٢٠٦].

---

(٢٠٢) لسان الميزان » (١٠/١)
(٢٠٣) منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح/ سوداني كريمة- مقدمة مسلم (١٥١١) ميزان الاعتدال١ /٣٠١
(٢٠٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٦
(٢٠٥) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٢
٢٠٦) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٥

قال محمد بن ابى حاتم الوراق سمعت حاشد بن إسماعيل وأخر يقولان ، كان ابو عبد الله البخاري يختلفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو [غلام] فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فكنا نقولُ له : إنك تختلفُ معنا ولا تكتب فما تصنع؟! فقال لنا يوماً ، بعد ستة عشر يوماً : إنكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما ، فأعرضا عليّ ما كتبتما ، فأخرجنا إليه ما كان عندنا . فزاد على خمسةَ عشَرَ ألفِ حديث فقرأهما كُلَّها عن ظهر قلب حتى جعلنا نُحكم كتبنا من حفظه!

ثم قال: أترون أني أختلفُ هدراً؟! وأضُيع أيامي؟..فعرفنا أنهُ لا يتقدمه أحد[٢٠٧]اهـ.

فهذه النصوص، تبين مدى دقة البخاري وأمانته في نقل الحديث رواية ودراية ؛فمن يدعي أن البخاري رحمه الله يروي بالمعنى . خصوصاً في صحيحه لابد ان يكون كلامه عن بينة لا مجرد تخمين.

١٤- ينقل البخاري جميع ما يروده من تفسير الغريب عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم. لأن اللغة إنما تكون بالتلقي لا بالاستنباط.

قال ابن حجر نقلا عن الكرماني قوله: «مع أن البخاري في جميع ما يروده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم. [٢٠٨]

قال ابن حجر نقلا عن الكرماني(وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما. وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما». [٢٠٩]

١٥- البخاري أحد أئمة الفقه و كبار الفقهاء المجتهدين،و لا يقلد أحداً (لا الشافعي ولا أحمد ولا أبا عبيد ولا غيرهم). وصحيحه -وما تضمنه من أختيارات- فهو يدور مع النص، يخالف فيها الأئمة أو بعضهم.

---

(٢٠٧) المرجع السابق

(٢٠٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ كتاب الوضوء « باب ما يقول عند الخلاء١/٢٩٣

(٢٠٩) فتح الباري/ الوضوء « باب ما يقول عند الخلاء١/ 293

وأماادعاء أنه يقلد الامام الشافعي في المباحث الفقهية، فهذا غير دقيق قال ابن حجر نقلا عن الكرماني(وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما). (٢١٠)

١٦- البخاري على معتقد أهل السنة والجماعة ومن قرأ الصحيح في مسائل الإيمان والتوحيد وغيرها يظهرله واضحا اعتقاد أبي عبدِ الله محمدِ بنِ إسماعيلَ البُخاريّ-- رَحِمَهُ اللهُ في جماعة من السّلَف الذين روى عنهم

قالَ اللّالكائيُّ -رحمهُ اللهُ:

اعتقاد أبي عبدِ الله محمدِ بنِ إسماعيلَ البُخاريّ- رحمهُ اللهُ- في جماعة من السّلَف الذين روى عنهم:

أخبرنا أحمد بن محمد بن حفص الهَرَوي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن «سلمة»، قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن عِمْران بن موسى الجُرْجاني، قال: سمعت أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البُخاري بالشّاش يقول: سمعتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاريّ يقول: لَقيتُ أكثر من أَلْفِ رَجُلٍ من أهل العِلْم: أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسِط، وبَغْداد، والشام، ومِصْر، لقيتُهم كَرّاتٍ، قَرْنًا بعد قرنٍ، ثم قرنًا بعد قرن، أدركتُهم وهم متوافرون منذُ أكثر من ستٍّ

بعد قرنٍ، ثم قرنًا بعد قرن، أدركتُهم وهم متوافرون منذُ أكثر من ستٍّ وأربعين سنة، أهل الشام ومِصْر والجزيرة مرتين، والبَصْرة أربع مراتٍ في سنين ذوي عَدَدٍ، وبالحجاز ستة أعوام.

ولا أُحصي كم دخلتُ الكُوفة وبَغْداد مع محدّثي أهل خُراسان،

منهم: المكّيُّ بنُ إبراهيم، ويحيى بنُ يحيى، وعليُّ بنُ الحسنِ بنِ شَقيق، وقُتيبةُ بنُ سَعيد، وشِهابُ بنُ مُعَمّر.

(٢١٠) المرجع السابق

وبالشام: محمدَ بنَ يوسُفَ الفِرْيابيِّ، وأبا مُسْهِر عبدَ الأعلى بنَ مُسْهِر، وأبا المغيرة عبدَ القُدّوس بنَ الحَجّاج، وأبا اليَمان الحَكَم بنَ نافع، ومنْ بعدَهم عدّةٌ كثيرة.

وبمِصْر: يحيى بنَ بُكَير، وأبا صالح كاتِبَ اللّيثِ بنِ سَعْد، وسَعيدَ بنَ أبي مَرْيم، وأَصْبَغَ بنَ الفَرَج، ونُعَيمَ بنَ حَمّاد.

وبمكّة: عبدَ الله بنَ يَزيد المُقْرئَ، والحُمَيديِّ، وسُليمانَ بنَ حَرْب قاضي مكة، وأحمدَ بنَ محمد الأَزْرَقيِّ.

وبالمدينة: إسماعيل بنَ أبي أُوَيس، ومُطَرِّفَ بنَ عبد الله، وعبدَ الله بنَ نافع الزُّبَيْريِّ، وأحمدَ بنَ أبي بكر أبا مُصعب الزُّهْريَّ، وإبراهيمَ بنَ حَمْزة الزُّبَيْريِّ، وإبراهيمَ بن المُنْذِرَ الحِزَاميِّ.

وبالبَصْرة: أبا عاصِم الضَّحّاكَ بنَ مَخْلَد الشّيْبانيِّ، وأبا الوَليد هشامَ بنَ عبدِ الملك، والحَجّاجَ بنَ المِنْهال، وعليَّ بنَ عبدِ الله بنِ جَعْفر المَدِينيِّ.

وبالكُوفة: أبا نُعَيم الفَضْلَ بنَ دُكَين، وعُبيدَ الله بنَ موسى، وأحمدَ بنَ يونُس، وقَبيصَةَ بنَ عُقْبَة، وابنَ نُمَيْرٍ، وعبدَ الله، وعثمان ابنا أبي شَيْبة.

وببَغْداد: أحمدَ بنَ حَنْبَل، ويحيى بنَ مَعين، وأبا مَعْمَر، وأبا خَيْثَمة، وأبا عُبيدٍ القاسمَ بنَ سَلّام.

ومن أهل الجَزيرة: عَمْرو بنَ خالد الحَرّانيِّ.

وبواسِط: عَمْرو بنَ عَون، وعاصمَ بنَ علي بنِ عاصم.

وبمَرْو: صَدَقَة بنَ الفَضْل، وإسحاقَ بنَ إبراهيم الحَنْظَليِّ.

واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختَصرًا، وأن لا يطول ذلك، فما رأيتُ واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء:

١-أن الدِّين قولٌ وفعلٌ، وذلك لقول الله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ

. ٢-وأنّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾.

٣-وأنّ الخيرَ والشرّ بقدَرٍ، لقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾

٤- ولم يكونوا يكفّرونَ أحدًا من أهل القِبْلةِ بالذّنْب، لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

٥-وما رأيتُ فيهم أحدًا يتناول أصحابَ محمد ﷺ، قالت عائشةُ: «أُمِروا أن يَسْتَغْفِروا لهم». وذلك قولُه: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

٦-وكانوا يَنهونَ عن البدَعِ: ما لم يَكُنْ عليهِ النبيُّ ﷺ وأصحابُه، لقوله: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾. ولقوله: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾.

٧-ويحثُّونَ على ما كان عليهِ النبيُّ ﷺ وأتباعُه، لقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

٨-وأن لا يُنازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، لقول النبيّ: ﷺ ثَلاثٌ لا يَغِلُّ عليهنّ قَلْبُ امرىءٍ مُسْلِمٍ: إخلاصُ العملِ لله، وطاعةُ وُلاةِ الأَمْرِ، ولزومُ جماعَتِهم، فإنّ دَعْوَتَهمْ تُحيطُ مِنْ وَرائهم» ثُمَّ أَكّدَ في قوله: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

٩-وأن لا يَرَى السَّيْفَ على أمة محمد.ﷺ

١٠-وقال الفُضيل: لو كانت لي دعوةٌ مستجابةٌ لم أَجْعَلْها إلا في إمامٍ، لأنه إذا صَلَحَ الإمام أَمِنَ البلادُ والعِباد. (٢١١)

(٢١١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة المؤلف : هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي ١/١٧٢-١٧٦

واما ادعاء انه يقلد الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما في وأما المسائل الكلامية فهذا باطل

قال ابن حجر نقلا عن الكرماني وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما». (٢١٢).

١٦- يذكر البخاري الحديث الواحد بأسانيد متعددة، حيث ينوع في ذكر شيوخه فيزداد السند قوة، أو يتخلص بهذا التنويع من إشكال كبيان الأسماء والكنى التي يلتبس أمرها، أو للكشف عن السماع إذا كان السند يحتمل السماع أو عدم السماع، أو لإزالة الشبهة في ضعف الراوي بذكر طرق تؤكد أن البخاري لم يعتمد على هذا الراوي، فقد روى البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل معروف بشيء من الضعف، ولكن البخاري روى عن إسماعيل ما صح من حديثه، وقد عرض إسماعيل حديثه على البخاري فميز له صحيح حديثه من ضعيفه، فعندما يروي البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس فإنه يذكر الحديث من طرق أخرى قوية.

اسباب تكرار الأحاديث وتقطيعها:

١- لفائدة إسنادية أو متنية،

٢- أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر

٣- أو أن يسوقه بالعنعنة ثم يعيده بالتصريح بالسماع.

قال ابن حجر:

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه جواب المتعنت: اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولا وفي موضع معلقا ويورده تارة تاما وتارة مقتصرا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه

(٢١٢) فتح الباري/كتاب الوضوء /باب ما يقول عند الخلاء ١/٢٩٣

معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة(١)...(هدي الساري: الفصل الثالث: في بيان تقطيعه للحديث ...

١٧- اختلف العلماء في عدد احاديث صحيح البخاري

عدد الاحاديث بالمكررات:

١-عند الحافظ ابن حجر: ان عدد الاحاديث بالمكررات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبع وتسعين

يقول ابنُ حجر فقال: "فجميع أحاديثِه بالمكرَّر سوى المعلَّقات والمُتَابعات على ما حرَّرته وأتقَنتُه (٧٣٩٧) حديثًا(١)هدي الساري، ابن حجر، ص٤٦٨

فقد زاد على ما ذكره الحافظ أبو عمرو بن الصلاح والامام النووي مائة حديث واثنان وعشرون حديثا (١٢٢)، على أنني لا أدعي العصمة ولا السلامة من السهو ولكن هذا جهد من لا جهد له والله الموفق " ا هـ هدي الساري ابن حجر، ص٤٧٠

ثم ذكر رحمه الله تعالى عدة ما استثناه قبل من المعلقات والمتابعات فقال : " فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثاً ، وأكثرها مكرر مخرجٌ في الكتاب أصولُ متونِه ، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب – ولو من طريق أخرى – إلا مائة وستون حديثاً ... وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأحد وأربعون حديثا ، فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً(١) (أي ٩٠٨٢) . وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم ، وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب ' تغليق التعليق ' وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم

من تقدمني إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله والمستعان " اهـ . (٧٣٣- ٧٣٤ من الهدي)

ان عدد الاحاديث بالمكررات تسعة آلاف واثنين وأربعين حديثا٩٠٤٢) موزعة علي ٣٤٥٠ بابا من خلال ٢٨٩ انفرد البخاري عن مسلم بـ ١٣٤ شيخا.

٢-عند الحافظ أبو عمرو بن الصلاح» :

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح » :وجملة ما في كتابه الصحيح سبعةُ آلافٍ ومئتانِ وخمسةٌ وسبعون(٧٢٧٥) حديثا بالأحاديث المكررة،وقد قيل :انها باسقاط المكررة اربعة الاف حديث،الا ان هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم اثار الصحابة والتابعين ،وربما عد الحديث الواحدالمروي باسنادين حديثين) ٠مقدمته"(ص٢١

وقد وافقه الامام النووي -رحمه الله- ابن الصلاح فيما ذكره من العد (٧٢٧٥) غير أنه قيّد الأحاديث المعدودة بالمسندة التقريب"(ص٢٦)

قال الحافظ العراقي-رحمه الله- في: "هكذا أطلق ابن الصلاح عدة أحاديثه، والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة وهى رواية محمد بن يوسف الفربري، فأما رواية حماد بن شاكر فهى دونها بمائتى حديث، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل فإنها تنقص عن رواية الفربرى ثلاثمائة حديث)٠التقييد والإيضاح"(ص٢٧)

3- عدد الاحاديث بالمكررات بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله فعدة ما في (صحيح البخاري) من الأحاديث ٧٥٦٣

اما عدد الاحاديث بدون المكرر والموقوف والمعلّق عند الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر ايضا : عدد مافيه بدون المكرر والموقوف والمعلّق (٢٧٦١) حديثًا، المتون الموصولة بلا تكرير(٢٦٠٢)و المعلَّقة المرفوعة (١٥٩).

يقول ابنُ حجر: "فجميع ما في صحيح البُخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التَّحرير (٢٦٠٢)، ومن المتون المعلَّقة المرفوعة الَّتي لم يوصلها في موضعٍ آخَر من الجامع المذكور (١٥٩) حديثًا، فجميع ذلك (٢٧٦١) حديثًا، . هدي الساري لابن حجر، ص٤٧٧

وقال الحافظ ايضا: " وجميع ما فيه موصولا ومعلقا بغير مكرر ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا ، فمن ذلك المعلق وما في معناه من المتابعة مائة وستون حديثا والباقي موصول) اهـ. الفتح ج ١٧ ص ٥٠٣)

وفي موضع اخر ذكر انها (٢٧٦١) فقال : " فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرار على التحرير ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان ، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثا فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة و أحد وستون حديثا . وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير. اهـ هدي الساري ص٤٧٣

وذلك أن ابن الصلاح صرح بأن جميع ما في البخاري من غير المكرر: أربعة آلاف حديثا الباعث الحثيث ص ٢٣

٢-عدد الاحاديث بدون المكررات عند الحافظ أبو عمرو بن الصلاح :أربعة آلاف حديث،،،،،

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح وقد قيل: إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عُدّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين.[٢١٣]

وقد وافقه الامام النووي -رحمه الله- ابن الصلاح فيما ذكره من العد (٧٢٧٥) غير أنه قيّد الأحاديث المعدودة بالمسندة [٢١٤]

قال الإمام النووي: أربعة آلاف حديث بدون المكرر[٢١٥]

---

(٢١٣) معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، ص٨٧

(٢١٤) التقريب"(ص٢٦

(٢١٥) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥/١.

٣-أما بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله فعدة ما في (صحيح البخاري) من الأحاديث ٧٥٦٣ حديثاو عدد أبوابه - سواء المترجم لها أو غير المترجم لها، فبلغت ٣٩٧٢ باباً؛ ولكن الكرماني يقول في مقدمة شرحه:

وَعَدَدُ الأبواب ثلاثة آلاف وأربعمئة وخمسون بابًا مع اختلافٍ قليلٍ في نُسَخِ الأصول ا.هـ. (٢١٦)

عَدد الأحاديث المعلقة:

بلغ عدد الأحاديث المعلقة المرفوعة ١٥٩معلقا و١٣٤١ حديثا معلقات

قال الحافظ ابنُ حجر:(فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثاً ، وأكثرها مكرر مخرجٌ في الكتاب أصولُ متونِه ، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب - ولو من طريق أخرى - إلا مائة وستون حديثاً)... (٢١٧)

قال البخاري: خرجت كتابي هذا من زهاء ستمائة ألف حديث/(٢١٨)

أسباب اختلاف العلماء في إحصاء عدد أحاديث صحيح البُخاري:

قد بين الحافظ ابن حجر السبب في الاختلاف الواقع في عدِّ أحاديث (الجامع) قائلا:(وبين هذا العدد الَّذي حرَّرتُه والعدد الذي ذكره ابنُ

الصَّلاح وغيرُه تفاوتٌ كثيرٌ، وما عرفتُ من أينَ أتى الوهم في ذلك، ثمَّ تأوَّلتُهُ على أنَّه يحتمل أن يكون العادُّ الأوَّل الَّذي قلَّدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطوَّلاً في موضعٍ ومختصرًا في موضعٍ آخَر يظنُّ أنَّ المختَصَرَ غير المطوَّل؛ إمَّا لبعد العهْد به أو لقلَّة المعرفة بالصِّناعة، ففي

الكتاب من هذا النَّمط شيء كثير، وحينئذٍ يتبيَّن السَّبب في تفاوُت ما بين العددين، والله الموفِّق) (٢١٩)

---

(٢١٦) الكواكب الدراري: ١/ ١٢

(٢١٧) هدي الساري لابن حجر، ص٤٧٧

(٢١٨) جامع الأصول/١

(٢١٩) هدي الساري لابن حجر ص٤٧٧

وقال ايضا: جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث (٧١٢٤) حديثًا بالأحاديث المكرَّرة، وأمَّا بدون المكرَّرات فهي (٢٣٣٧) حديثًا...وهذا الرقم هو أقْرب ما قيل في عدَد أحاديث البخاري إلى الصَّواب) [٢٢٠]

والخلاصة ان العدد على ما حرره ابن حجر –رحمه الله– باختصار هو كالتالي:

اولا بالمكرر :

- الأحاديث الموصولة : ٧٣٩٧.
- جملة المعلقات : ١٣٤١.
- -جملة المتابعات : ٣٤١.
- -الموقوفات والمقطوعات : ١٦٠٨.

دون عد الآثار التي لم يصرح بنسبتها لقائل مسمى ولا مبهم ، وهي كثير.

قلت : فيصير بذلك عدد ما في البخاري : ٧٣٩٧+١٣٤١ + ٣٤١ + ١٦٠٨ = ١٠٦٨٧ حديثاً بالمكرر.

وقال ابن الصلاح إنها بالمكرر ٧٢٧٥ حديثا ، وتابعه النووي وتعقبهما

ثانيا بغير المكرر :

قال ابن الصلاح ووافقه النووي إنها ٤٠٠٠ حديثاً.

وقال ابن حجر إنها : ٢٥١٣ حديثاً بما في ذلك المعلقات والمتابعات (كما في آخر كتاب التوحيد) . وذكر في موضع آخر (الهدي) أن مجموعها ٢٧٦١ ، الموصول منها بلا تكرار هو : ٢٦٠٢ .

---

(٢٢٠) الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح ص٦١. هدي الساري لابن حجر ص٤٧٧. وينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، ت:زين العابدين بلافريج، ١٨٩/١.

شرط البخاري:

لم يفصح البخاري رحمه الله بشرط في كتابه ولا في غيرهووقد جزم بذلك السخاوي والنووي، إنما استخراج الأئمة والعلماء شرطه من الاستقراءِ والتَّتبعِ والمسابرة وتصرفه في صحيحه ومن تاريخه .

قال السخاوي: اعلم أنه لم يصرح أحد من الشيخين بشرط في كتابه ولا في غيره كما جزم به غير واحد منهم النووي، وإنما عرف بالسبر كتابيهما، ولذا اختلف الأئمة في ذلك،(٢٢١)

قال أبو الفضل محمَّد بن طاهر المقدسي: "اعلم أنَّ البُخاريَّ وغيره لم يُنقَل عن واحدٍ منهم أنَّه قال: شرطتُ أنْ أُخرِجَ في كتابي ما يكون على الشَّرط الفلاني، وإنَّما يُعرف ذلك من سَبْرِ كتُبهم، فيُعلم بذلك شرطُ كلِّ رجلٍ منهم.(٢٢٢)

قال الشَّيخ الكوثري في تعليقه على كتاب المقدسي: "يعني سوى اشتراط اللُّقي عند البخاري، والاكتِفاء بالمعاصرة عند مسلِم."،(٢٢٣)

شروطِ البخاريُّ في الحديث الصحيح:

١- أنهما يشترطان في صحة الحديث أنْ يكون نقلته متفق على وتوثيقهم من غير اختلاف بين الثقات الإثبات وخلوّ الحديث من الشذوذ والعلل بإسناد متصل غير مقطوع إلى الصحابي المشهور ، والانقطاع سقوط رجل من الإسناد. (٢٢٤)

قال النَّووي:

(أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متنا أو اسنادا ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته) (٢٢٥)

---

(٢٢١) فتح المغيث: ١/ ٦٦

(٢٢٢) شروط الأئمَّة السِّتةص٨٥

(٢٢٣) السابق

(٢٢٤) شروط الأئمة الستة ص ١٠ ، فتح المغيث ج١ ص ٥٣ ، ظفر الأماني لأبي الحسنات اللكنوي ص ١٥٢

(٢٢٥) شرح مسلم (١ /١٦)

(من غير اختلاف بين الثقات) ليس على إطلاقه ، فإنه ليس كل خلاف يؤثر، وإنما المؤثر مخالفة الثقات لمن هو أحفظ منه ، أو أكثر عددا من الثقات [٢٢٦]

ومعنى (سالماً من العلل) أي: يشترط أن لا يكون في رجال الحديث من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فالبخاري لم يخرج في الجملة من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحقق أنه مسموع له من جهة أخرى، وكذا لم يخرج من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه

جهة أخرى، وكذا لم يخرج من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه ديثهم قبل الاختلاط. [٢٢٧]

ويكفي دليلاً على عدم صحة هذا الادعاء أنّ عدداً كبيراً ممن احتج بهم البخاري لم يتفق على وثاقتهم ، بل اختلفت فيهم كلمات أعلام الجرح والتعديل ، وقد عقد الحافظ ابن حجر في هدي الساري فصلاً طويلاً فيهم وحاول إثبات أنْ الطعون الواردة فيهم لا تقتضي عدم الوثاقة.

وهذا الأمر أشكل من سابقه ولا دليل عليه في كلمات البخاري أو مسلم ، بل يمكن ادعاء أنّ جملة وافرة من الرواة لا تتوفر فيهم هذه الشروط مجتمعة .

٢-أنْ يكون كل راو من رواته مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط ، متصفاً بصفات العدالة سليم الذهن ، قليل الوهم ، سليم الإعتقاد ، بيد أنّ البخاري اشترط مضافاً إلى ذلك أنْ يكون متصل الإسناد وجميع رواته من المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه الحديث ملازمة طويلة سفراً وحضراً ، وأما إذا لم يُلازم الراوي المكثر إلا مدة يسيرة وهم أعيان الطبقة الثانية فإنه أحياناً يُخرج له في المتابعات والشواهد. بينما مسلم يخرج أحاديث الطبقة التي تكون في غاية الإتقان بسبب ملازمتها للحديث وللطبقة التي تليها، وقد يُخرج حديث الثقة الذي لم يسلم من الجرح إذا كان كثير الملازمة لمن أخذ عنه الحديث. ذكر ذلك أبو بكر الحازمي[٢٢٨]

---

(٢٢٦) فتح المغيث ج١ ص٦٧ الإنصاف في مسائل الخلاف ج1091

(٢٢٧) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر. ١/ ٣١٩

(٢٢٨) فتح المغيث ١ / ٥٣

قال ابن الجوزي: اشترط البخاري ومسلم الثقة والاشتهار. قال: وقد تركا أشياء تركها قريب وأشياء لا وجه لتركها، فمما تركه البخاري الراوية عن حماد بن سلمة مع علمه بثقته لأنه قيل إنه كان له ربيب يدخل في حديثه ما ليس منه، وترك الراوية عن سهيل بن أبي صالح لأنه قد تكلم في سماعه من أبيه وقيل صحيفة، واعتمد عليه مسلم لما وجده تارة يحدث عن أبيه وتارة عن عبد الله بن دينار عن أبيه ومرة عن الأعمش عن أبيه، فلو كان سماعه صحيفة كان يروي الكل عن أبيه. انتهى كلام السخاوي. (٢٢٩)

وقال الحازمي: شرط البخاري أن يخرِّج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين المُلازمين لمن أخذوا عنه مُلازمة طويلة، وأنه قد يُخرج أحيانا عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة، وشرط مسلم أن يخرج حديث هذه الطبقة الثانية، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح، إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة في ثابت البُناني وأيوب. (٢٣٠)

٣-أنْ يكون الحديث متصل الإسناد إلى الصحابي المشهور بالرواية عن النبي (ص) وأنْ يروي الحديث عنه راويان ثقتان فصاعدًا فحَسَنٌ، ، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور ، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة (طبقة ما بعد أتباع التابعين) ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته ، وله رواة ، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول بعد ذلك ، وإنْ لم يكن إلاَّ راوٍ واحدٍ وصحَّ الطَّريق إليه كَفَى"(٢٣١).

فيكون ذلك كالشهادة على الشهادة ، ذكر ذلك الحاكم والبيهقي . (٢٣٢)

---

(٢٢٩) فتح المغيث.١/٣٤/هدي الساري، الفصل الثاني: ٩
(٢٣٠) تدريب الراوي١//٢٧
(٢٣١) شروط الأئمَّة السِّتَّة (ص٨٥
(٢٣٢) فتح المغيث ج١ ص ٥٤ ، المدخل إلى معرفة كتاب للحاكم ص ٤٨ ط. دار الفيحاء / دمشق /، المقنع في علوم الحديث لابن الملقّن ج١ ص ٦٨

(وهذا الإدعاء أيضاً لم يقبله بعض أعلام المحدثين من السنة كابن طاهر المقدسي و الحازمي .[٢٣٣]

٤ ذهب الإمام الحاكم إلى أن شرط الشيخين في صحيحيهما أن يكون الحديث مرويًا عن صحابِيٍّ مشهورٍ بالرواية عن الرسول ﷺ ، وله راويان ثِقَتان، ثم يروِيهِ عنْهُ التابعيُّ المشهورُ بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقَتَان، ثم يروِيهِ عنه من أتباع التابعين الحافظ

المتُقِنُ المشهورُ، وله رواةٌ ثقاتٌ من الطبقة الرابعة، ثم يكونُ شيخ البخاري ومسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة في روايته[٢٣٤]

٤-أنّ شرطهما إخراج حديث الثقة الذي لم يُجمع على تركه مع اتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال. ذكر ذلك ابن مندة، وهو الأقرب لمقتضى التحقيق[٢٣٥].

قال ابن طاهر المقدسي – متعقبا على كلام الحاكم –: « إنَّ الشَّيْخَين لم يشترطا هذا الشرط، ولا نُقِل عن واحدٍ منهُما أنه قال ذلك، والحاكم قدَّرَ هذا التقديرَ، وشرط لهما هذا الشرط على ما أظن، ولَعمْري إنه لشرطٌ حسنٌ لو كان موجودًا في كتابيهما، إلا أنَّا وجدنا هذه القاعدة التي أسَّسَهَا الحاكم منتقضة في الكتابين جميعا [٢٣٦]

وقال الإمام الحازمي – مُعَقِّبًا على كلام الحاكم أيضًا –: « هذا حكم من لم يمعِنِ الغوص في خبايا (الصحيح)، ولو استقرأَ الكتابَ حَقَّ استقرائهِ؛ لَوجد جملةً من الكتاب ناقضةً عليه دعواه «[٢٣٧]..« وقال الحافظ ابن حجر: « أما القسم الأول الذي ادعى [أي الحاكم] أنه شرط الشيخين فمنقوضٌ بأنهما لم

(٢٣٣) فتح المغيث ج١ ص ٥٤
(٢٣٤) شروط الأئمة الخمسة ص١١٥
(٢٣٥) المقنع في علوم الحديث لابن الملقّن ج١ ص ٦٩
(٢٣٦) شروط الأئمة الستة، أبو الفضل بن طاهر، ص٩٦
(٢٣٧) شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، ص١٢٩

يشترطا ذلك، ولا يقتضيه تصرفهما، وهو ظاهر بيِّنٌ لمن نظر في كتابيهما .« ثم ساق الحافظ شواهد وأدلة تنقض ما قرره الحاكم./ (٢٣٨)

قال الحافظ ابن حجر وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله ... ما حاصله: أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلمًا، صادقًا، غير مدلس، ولا مختلط، متصفًا بصفات العدالة، ضابطًا، متحفظًا، سليم الذهن، قليل الوَهَم، سليم الاعتقاد (٢٣٩)

وقال ابن حجر أيضا: « أما غير المكثرين ؛ فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطإ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به، كيحيى بن سعيد الأنصاريومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره،وهو الأكثر(٢٤٠)

٤-أنّ شرطهما إخراج حديث الثقة الذي لم يُجمع على تركه مع اتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال. ذكر ذلك ابن مندة، وهو الأقرب لمقتضى التحقيق(٢٤١).

قال ابن طاهر: شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور (٢٤٢)

واعترض على هذا القول بأنهما قد خرجا لبعض من مس بضرب التجريح(٢٤٣).

٥-اعتبار حال الراوي العدل في مشايخه العدول

قال الحازمي :مذهب مَن يخرج الصَّحيح أنْ يَعْتَبِرَ حال الرَّاوي العدل في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيحٌ ثابتٌ، وبعضهم حديثه مدخولٌ."

(٢٣٨) النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ابن حجر، ٣٦٧/١
(٢٣٩) شروط الأئمة الخمسة ص١٤٥-١٥١ ./هدي الساري، ص٠٩
(٢٤٠) هدي الساري، ص١٠
(٢٤١) المقنع في علوم الحديث لابن الملقّن ج١ ص ٦٩
(٢٤٢) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ١٠
(٢٤٣) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ١٠

قال: "وهذا بابٌ فيه غموضٌ، وطريق إيضاحِهِ: معرفة طبقات الرّواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، فلنوضِّح ذلك بمثال وهو: أنْ تعلمَ أنَّ أصحاب الزُّهري مثلاً على خَمْس طبقات، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيَّةٌ على الَّتي تليها، فمَن كان في الطَّبقة الأولى فهو الغاية في الصِّحَّة وهو مقْصِد البخاري، والطَّبقة الثَّانية شاركت الأولى في التثبُّت إلاَّ أنَّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتْقان وبين طول الملازمة للزُّهري، بحيث كان منهم مَن يُلازمُه في السَّفر، ويُلازمه في الحضَر، والثَّانية لم تلازم الزُّهري إلاَّ مدَّة يسيرة فلم تُمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وقد يخرج من حديث أهل الطَّبقة الثَّانية ما يعتمِدُه من غير استيعاب، وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطَّبقة الثَّانية تعليقًا، وربَّما أخرج اليسير من حديث الطَّبقة الثَّالثة تعليقًا أيضًا."(٢٤٤)

وكان من شرط البخاري في "الجامع" اشتراط المعاصرة، وتحقُّق اللِّقاء بين الرَّاوي وشيخه إذا روى عنه بالعنعنة. (٢٤٥)

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصفه البخاري في الثانية وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان إليهما .

وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا أيضا .

وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم ،فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر . (٢٤٦)

---

(٢٤٤) شروط الأئمَّة الخمسة ص١٤٥ –هدي السَّاري ص٧

(٢٤٥) شرح نخبة الفكر (ص١٣٥).

(٢٤٦) شروط الأئمة الخمسة ص١٤٥–١٥١

قال الحافظ ابن حجر :أن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح (٣) ووافقه ابن الصلاح والنووي وابن دقيق والذهبي . [٢٤٧]

قال السخاوي : ويقويه تصرف الحاكم في مستدركه فانه إذا كان عنده الحديث قد اخرجا معا لرواته فانه يقول : صحيح على شرط الشيخين أو احدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال صحيح الإسناد حسب أي لا يقول على شرطهما ولا على شرط احدهما [٢٤٨] والراجح من الأقوال السابقة هو أن يكون تركيب رجال السند وفق شرطهما ، فمثلا أبو إسحاق السبيعي وأبو صالح كلهم من رجال البخاري ومسلم ولكن ليس من شرطهما أبي إسحاق عن أبي صالح[٢٤٩]

مراتب الحديث الصحيح:

يقول الحافظ العراقي[٢٥٠]

وارفع الصحيح مرويهما ∴ ثم البخاري فمسلم فما

شرطهما حوي فشرط الجعفي ∴ فمسلم فشرط غير يكفي

وقال الحافظ ابن حجر خرج لنا من هذا ستة أقسام:

١- ما اتفق الشيخان على إخراجه.

٢- ما انفرد البخاري بإخراجه

٣- ما انفرد مسلم بإخراجه

٤- ما كان على شرطهما معاً

٥- ما كان على شرط البخاري

٦- ما كان على شرط مسلم

وثمة قسم سابع وهو ما صح مما ليس على شرطهما اجتماعا وانفرداً.

---

(٢٤٧) نزهة النظر ص ٨٩. علوم الحديث ص ١٨، وصيانة صحيح مسلم ص ٩٩. شرح مسلم ١/ ٢٦. التقييد والإيضاح ص ٣٠، والنكت لابن حجر ١/ ٣١٩

(٢٤٨) فتح المغيث ٤٨/١

(٢٤٩) التفضيل بين البخاري ومسلم/دعبد الكريم بن عبد الله الخضير

(٢٥٠) شرح نخبة الفكر – الشيخ عبدالكريم الخضير ص ٦٠

المقصود بشرط البخاري ومسلم أو أحدهما :

لا خلاف بين علماء الحديث في أنّ الرجال إذا خرج لهم البخاري ومسلم بأعيانهم تكون أحاديثهم على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

لكن اختلفوا في الحديث الذي تطابق السند وأحوال الرواة مع شرط البخاري ومسلم أو أحدهما وإنْ لم يخرّج له البخاري أو مسلم في كتابيهما على قولين:

أحدهما : أنه لا يشترط أنْ يكون رجال السند جميعهم ممن خرّج لهم البخاري أو مسلم في الصحيحين ، بل يكفي أنْ يتطابق الحديث من حيث السند مع الشروط التي التزم بها كلاهما أو أحدهما ، كما قد يستفيده البعض من كلام الحاكم في مقدمة المستدرك على الصحيحين ولكن الإنصاف أنّ عبارته في مقدمة المستدرك لا تفيد ذلك . (٢٥١)

ثانيهما : أنه يشترط أنْ يكون رجال السند ممن خرّج لهم واحتج بهم البخاري ومسلم أو أحدهما في كتابيهما ، وإلي هذا ذهب النووي والذهبي وابن دقيق العيد تبعاً لابن الصلاح ، بل لعله لا خلاف بينهم في ذلك .

قال النووي- : إن المراد بقولهم: على شرطهما :أن يكون رجال إسناده في كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما. (٢٥٢)

وقال الحازمي في شروط الأئمة: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ

(٢٥١) فتح المغيث ج١ ص ٥٦

(٢٥٢) تدريب الراوي ١٣٧/١

والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم. (٢٥٣)

ولعل هذا هو أحد أسباب الاختلاف بين الذهبي والحاكم في جملة من الأحاديث التي وصفها الحاكم بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يوافقه الذهبي عليه.

فذهب الحافظ ابن حجر أن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح (٢٥٤) وبهذا قال ابن الصلاح والنووي وابن دقيق والذهبي .

قال السخاوي : ويقويه تصرف الحاكم في مستدركه فانه إذا كان عنده الحديث قد اخرجا معا لرواته فانه يقول : صحيح على شرط الشيخين أو احدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال صحيح الإسناد حسب أي لا يقول على شرطهما ولا على شرط احدهما (٢٥٥).

والراجح من أقوال العلماء السابقة هو اعتبار تركيب رجال السند وفق شرطهما ، فمثلا أبو إسحاق السبيعي وأبو صالح كلهم من رجال البخاري ومسلم ولكن ليس من شرطهما أبي إسحاق عن أبي صالح

هل تنطبق شروط البخاري علي جميع أحاديثه:

فرق بعض علماء الجرح والتعديل بين من احتج بهم البخاري ومسلم أو أحدهما وبين من أخرجا له في المتابعات والشواهد ، ففي الصورة الأولى يكون اشتمال الخبر على رجال الصحيحين يقتضي أنْ يكون على شرطهما ، بخلاف الحال بالنسبة إلى صورة اشتمال السند على من لم يحتجا به بل خرجا حديثه في المتابعات ، وذلك أنهم ذكروا أنّ البخاري أو مسلم إذا خرج الحديث الصحيح بسند معتبر ومستجمع للشروط عنده ، فإنه لا مانع بعد ذلك من إيراده بسند قد لا يستجمع جميع الشروط ، ولكن يورده من باب المتابعة ولكونه شاهداً لصحة

(٢٥٣) المرجع السابق/١٤٠
(٢٥٤) نزهة النظر ص ٨٩
(٢٥٥) فتح المغيث ٤٨/١

الحديث ويكون سببا لزيادة الوثوق بصدوره ، ومن هنا يلزم التفريق بين من أخرج لهما البخاري ومسلم حتى لا يقع الخلط والاشتباه ، فليس كل من أخرج له البخاري ومسلم فقد احتج بحديثه عند بعض المحققين ، وحينئذ فلا يلزم أنْ يكون ما يرويه مطابقاً لشرطهما (٢٥٦)

وقد ذهب الحافظ الذهبي إلى أنّ جميع من خرّج لهم البخاري أو مسلم من الثقات ، وأن متابعاتهما وشواهدهما لا تقل عن درجة الحسن ،

(من خرّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ، ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد ، فكل من خُرِّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة ، فلا مَعْدّل عنه إلا ببرهان بيِّن ، نعم الصحيح مراتب ، والثقات طبقات فليس كل من وثق مطلقاً كمن تُكلم فيه ، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه ، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه ، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه ... (٢٥٧)

وقال الحافظ الذهبي ايضا:

من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما : ما احتجا به في الأصول ، وثانيهما : من خرَّجا له متابعة وشهادة واعتبارا ، فمن احتجا به أو أحدهما ، ولم يوثق ، ولا غمز فيه فهو ثقة ، حديثه قوي ، ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً ، والجمهور على توثيقه ، فهذا حديثه قوي أيضاً ، وتارة

يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار ، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن ، التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح ، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة ، بل حسنة أو صحيحة(٢٥٨).

---

(٢٥٦) شرح صحيح مسلم للنووي ج١ ص ٢٥ ، تدريب الراوي ج١ ص ٩٧ ، هدي الساري ص ٣٨٤ ، رسالة في الجرح والتعديل للحافظ المنذري ص ٤٢

(٢٥٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٧٩- ٨٠ - ٨١

(٢٥٨) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٧٩- ٨٠ - ٨١

قال ابن حجر: أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدين يخرج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهاد والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج ولا يعرج البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات. فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم، وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج عليهم البخاري. (٢٥٩)

حكم رجا ل الصحيحين:

من احتج به البخاري ومسلم أو أحدهما فلا إشكال عندهم في وثاقته وصحة ما يرويه إذا كان رواه عن ثقة حسب قواعدهم ، وإلا فلا معنى لأنْ يكون الحديث على شرطهما ، قال الحافظ ابن دقيق العيد أثناء كلامه عما يُعرف به الثقة:

...ومنها تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي محتجين به ، وهذه درجة عالية ، لما فيها من الزيادة عن الأول ، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرّج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذَكر فيهما وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرَّج عنهم من تكلم فيه بعضهم ، وكان شيخ شيوخنا أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخرَّج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة ، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه.

قال ابن دقيق العيد بعد ذلك : (وهكذا نعتقد به ونقول ، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه

من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما . يعني مجرد صدور التوثيق . (٢٦٠)

حكم ما رواه المدلسون مع عدم التصريح بالسماع:

---

(٢٥٩) ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٨٦/١- ٢٨٩

(٢٦٠) الاقتراح في بيان الإصطلاح ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، هدي الساري ص ٣٨٤

صحيح البخاري ومسلم ،به أحاديث كثيرة جداً فيها عنعنة المدلسين، كأمثال هشيم بن بشير ، والوليد بن مسلم وسفيان بن عيينة والزهري وسليمان بن مهران الأعمش وأبي إسحاق السبيعي ، ومعهم قتادة وابن جريج والحسن البصري، فكل هؤلاء مدلسين، وقد عنعنوا في الأحاديث وذكروا في البخاري ومسلم بالعنعنة،

وقد رد العلماء رواية المدلس إذا عنعن حتى يصرح بالتحديث، ولكن أشكل على بعضهم الأحاديث التي رويت في الصحيحين عن بعض المحدثين المدلسين بالعنعنة دون التصريح بالسماع، مع عدم قوله حدثنا أو أخبرنا ، بل وردت بعبارة عن فلان ، فهل هنا يكون الحديث على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما إذا كان الرجل ممن احتجا بحديثه فجمهور العلماء قالوا: تقبل هيبةً للصحيحين، وأن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول، ثم حملوا هذه الروايات على محامل أخرى كثيرة.

جمهور العلماء والمحدثين يفرقون بين الصحيحين وبين غير الصحيحين، فيرون إفراد الصحيحين بحكم غير حكم أي عنعنة في البخاري أو مسلم وردت عن هؤلاء المدلسين، فهذه تحمل على الاتصال ولا تحمل على الانقطاع، وقليل من المحققين المتأخرين، كابن دقيق العيد والحلبي وابن المرحل والمزي ، فهؤلاء لم يفرقوا بين الصحيحين وبين غير هم من الكتب (٢٦١)

ولذلك لما سئل المزي في سؤال صريح عن عنعنة الأعمش وقتادة وأمثال هؤلاء في الصحيحين، فقال: هم يحسنون الظن في الشيخين، أي: في أصحاب الصحيح؛ لأنهم لما سألوه قالوا: جمهور المحدثين يحملون عنعنة المدلسين في الصحيحين على الاتصال، فقال: يحسنون الظن بالشيخين، وكأنه لا يرضى بهذا، لكن صرح ابن دقيق العيد تصريحاً تاماً أنه لا يرتضي بهذا الكلام، وأن الصحيحين كغير الصحيحين، ويقول: قالوا: بأن الأحاديث التي في الصحيحين تقبل عنعنة المدلس فيها لاحتمالين: الاحتمال الأول: إجماع الأمة على قبول هذين الكتابين،

(٢٦١) التدليس في الحديث – بيان حكم تدليس الإسناد في الصحيحين للشيخ :محمد حسن عبد الغفار

وهذا الإجماع فيه عسر، يشق على الإنسان أن يبين لنا إجماع الأمة بذلك، إلا أن يقول: قد تلقت الأمة هذه الأحاديث بالقبول،(٢٦٢) ومع ذلك يقولون: إلا أحرفاً يسيرة انتقدت، كما انتقد الدارقطني وغيره على البخاري ومسلم بعض الأحاديث، فهذه ينخرم بها الإجماع، فتلقت الأمة الأحاديث بالقبول، فيقول: هذا الاحتمال الأول، ويشق على الإنسان أن يأتي بالإجماع. الاحتمال الثاني: أن أصحاب الصحيح قد اطلعوا على الرواية التي فيها العنعنة من طريق آخر فيه اتصال، قالوا: وهذا إحسان ظن بأهل الصحيح، وهو محتمل. إذاً: تكون هنا العنعنة احتملت الانقطاع ورواية البخاري لعنعنة المدلس تحتمل أنه سمعه، أو نقول: فيها اتصال، وهذا الكلام مع أن فيه احتمالاً لكن ليس بأكيد، أو ليس بمقطوع به، فلذلك لا يصح لنا أن نمرر عنعنة المدلس، مع أن القاعدة عند المحدثين العامة هي: أن كل مدلس قد عنعن في الإسناد لا بد أن نوقف الحكم على حديثه حتى يصرح بالسماع، قالوا: فإن لم يصرح فلا نمشي هذه الرواية، فالقاعدة العامة لا بد أن يعمل بها في الصحيحين وفي غيره. (٢٦٣)

ادلة الجمهور بقبول التدليس في الصحيحين :

فأما جمهور المحدثين فقالوا: هذا من الغلط بمكان، بل كل عنعنة لمدلس في الصحيحين لا بد أن تمر، قلنا: لم؟قالوا: لأمور عدة

أولها: أن صاحب الصحيح هو البخاري ، جبل الحفظ، وطبيب العلل، وهو عالمها؛ لأنه أخذ علم علل الحديث من علي بن المديني ، وهو نفسه قال: ما استصغرت نفسي عند أحد كما استصغرتها عند ابن المديني . وأما مسلم فقد أخذ علم علل الحديث من شيخين جبلين وهما: محمد بن يحيى الذهلي ، فقد كان وتداً عظيماً، وكان أعلم الناس بعلل حديث الزهري ، فمسلم أخذ عنه.كذلك أخذ

(٢٦٢) الاقتراح في بيان الإصطلاح ص ٢٨٢ ، ٢٨٣

(٢٦٣) التدليس في الحديث – بيان حكم تدليس الإسناد في الصحيحين (للشيخ :)محمد حسن عبد الغفار

عن البخاري ، فهو جبل في علم العلل، وهم الذين قعدوا التقعيدات المهمة جداً بأن عنعنة المدلس لا تمر، فلا يمكن أن يقعد البخاري هذه القاعدة ويأتي في الصحيح فيخرج من القاعدة، وكتابه أشرف الكتب، وفيه أشد الاجتهادات التي اجتهد فيها البخاري في تصنيف هذا الكتاب؛ لحاجة الناس إلى حديث النبي ﷺ.

الثاني: أن البخاري قال: صنفت هذا الكتاب من ثلاثمائة ألف حديث، فهو يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف من الضعيف، قال: فانتقيت من ذلك هذا الكتاب، وهو لا يأتي عشر هذه الأحاديث، فهذا يدل على حرص البخاري وتحريه جداً في أن تكون الأحاديث كلها من الصحاح.

الثالث: كما قلنا عن البخاري أنه كان يستخير الله في كل حديث يكتبه. كذلك الإمام مسلم رحمه الله يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة –وأبو زرعة كان آية في الحفظ في ذلك الزمان– فكان إذا علَّم أو أشار لي على حديث أن فيه علة علمت عليه وتركته. فمعنى ذلك أن كتاب الصحيح مر على مسلم ومر على أبي زرعة الحافظ الثقة الثبت، فإذا ضيعنا أبا زرعة ومسلماً وقلنا: إنهم ما أدركوه، فهذا اتهام صريح لمسلم ولأبي زرعة، هذه وجهة نظر الذين ينافحون عن الصحيحين.وقالوا أيضاً: عندنا إجابات أخرى غير هذه الإجابات، وهي: أن العنعنة التي في مسلم ليست كالعنعنة في غير مسلم والبخاري ؛ لأنكم لو نظرتم فستجدون العنعنة التي في مسلم عن مدلس لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة ، وهذا بالإجماع أحاديثه تمر، كذلك البخاري ومسلم لا يروون عن مدلس إلا إذا كان مكثراً من الحديث، قليل التدليس، كسفيان الثوري، فإنه كان علماً معلماً كان رجلاً حافظاً بحراً في أحاديث النبي ﷺ، والبخاري نفسه الذي أخرج له في صحيح البخاري قال عنه: ما سمع الثوري من حبيب بن أبي ثابت ، ونحن لا نوافقه على هذا، فقد وردت أدلة تدل على أنه سمع، ولكن مقصود البخاري أن الثوري لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت ، قال: ما سمع من حبيب بن أبي ثابت وعدد، ثم قال: ما أقل تدليس الثوري !

فتدليس الثوري قليل في بحر أحاديثه، وقلنا: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث. توجيه آخر: أنهم لما رووا عن مدلسين ما رووا عن أي مدلس، وليس المدلس الذي يروي عن الضعفاء وغيرهم، وإنما رووا عن بعض المدلسين الثقات الذين لا يدلسون إلا عن ثقة، أو يكون أحدهم بحراً في الأحاديث.

الرابع: يقولون: لو قلنا بأن هناك من يدلس عن الضعفاء وأدخلوا أحاديثه في كتاب الصحيحين فهذا قول له وجهة نظر، قلنا: ما هي هذه الوجهة؟ قالوا: لأنهم ضمنوا عدم التدليس عن الضعفاء أو التصريح بالسماع ممن يروي عن هؤلاء المدلسين، كأمثال الأعمش وأبي إسحاق وقتادة، وكثيراً ما يرد في الصحيحين إن نظرت إلى هؤلاء الثلاثة الذين اتهموا بالتدليس الالتقاء، فالبخاري ومسلم لا يرويان عنهم إلا برواية أخرى متصلة، وهذا ليس حصراً، لكن أقول: هذا الغالب، فيرويان عن شعبة ، وشعبة قد قال: قد كفيتكم تدليس ثلاثة: تدليس أبي إسحاق ، وتدليس قتادة ، وتدليس سيلمان بن مهران الأعمش، فقالوا: وأيضاً يرويان كذلك عن يحيى بن سعيد القطان الذي يروي عن الثوري ، وهو الذي تكفل لنا سماع الثوري ؛ لأن ابن القطان ما كان يرضى بحال من الأحوال أخذ الأحاديث عن الثوري حتى يبين له سماعه، ويحيى بن سعيد القطان كان يروي عن أبي إسحاق بواسطة، فلا يروي عنه مباشرة، وإنما يروي عن زهير عن أبي إسحاق، وهم قالوا: نحن نأتي بهذه الرواية وفيها أبو إسحاق مدلس، لكن ابن القطان كان يأخذ من زهير سماع أبي إسحاق ، وكان ينتقي من رواية زهير ما انتقاه من سماعات أبي إسحاق ، فمكانه أيضاً يرضى بتدليسه، فإذا وجدت الرواية عن يحيى بن سعيد عن أبي إسحاق بواسطة زهير ، فاعلم أنه انتقى من أحاديثه السماعات، ولو كانت عنعنة فتحمل أيضاً على السماع.

الخامس : قالوا: نحن نحسن الظن بأصحاب الصحيح؛ لأن مسلماً كان يقول: كنت أعرض الحديث -يروي الحديث بإسناد عالٍ فيه عنعنة المدلس- لشهرة المتن، يعني: المتن مشهور وصحيح ما يحتاج إلى أحد، قال: ولم أنزل بالإسناد، فكان يعلو بالإسناد ولا ينزل لشهرة المتن، ولذلك قالوا: العنعنة تقبل في من هذه

الحالة؛ لأن الحديث في كل أحواله سواء فيه العنعنة أو غير العنعنة قد اشتهر بين أهل العلم أنه من الأحاديث الصحيحة، فلا حاجة لنا أن نتكلم فنقول: هذه عنعنة ولا يستدرك على مسلم(٢٦٤)

وهذه الأوجه من إجابات ابن حجر والنووي على الدارقطني في استدراكه على مسلم والبخاري في نفس المسألة. فهذه الإجابات كلها لجمهور المحدثين الذين أحسنوا الظن بالصحيحين، وعموماً لا نستطيع أن نخالف الجمهور، ولسنا ممن يكون من الاجتهاد بمكان حتى يفصل في النزاع بين المحققين الذين قالوا: قاعدة التدليس لا بد أن نمرها على الصحيحين وغيرهما، لكن الأسلم لنا أن نكون مع الجمهور، لا سيما وأن فحل علم النقد وعلم الرجال المحدث الشهير الذهبي ، أنه بعدما ترجم لخالد بن مخلد القطواني قال: ولا أدري كيف يروي البخاري لمثل هذا الرجل، ولولا هيبة الصحيح .. وسكت. فالبخاري ومسلم أوقفوا الذهبي في أن يتكلم في مثل هذه المسائل، فهذه المسائل صراحة لا بد لنا أن نسلم فيها بإحسان الظن بالبخاري ومسلم . وقد أعياني حديث مهم جداً، وهو حديث هشيم بن بشير ، وهو مدلس تدليس التسوية، وتدليس التسوية ليس بالهين؛ ولذا يشترط العلماء في تمرير الإسناد الذي فيه تدليس التسوية: أن العنعنة تلغى من أول الإسناد إلى آخره، يعني: لا بد من التصريح بالسماع من أول الإسناد إلى آخره، فلا يكتفى بأن هشيماً يقول: حدثني شيخي، بل لا بد من التصريح بالسماع من الطبقة التي فوقه، والطبقة التي بعده؛ لأنه يسوي، فإذا كان يسوي في التدليس فيمكن أن يعملها في أي طبقة من طبقات الإسناد، فلذلك لا بد من التصريح في طبقات الإسناد. وقد أعياني البحث كثيراً في كثير من الروايات التي أجد فيها رواية الأعمش أو غيره يعنعن صراحة في مسلم ، وقد وجدت في مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم كثيراً ما يأتي بالروايات التي تصرح بالسماع، وهذا من فوائد المستخرجات، من أهم فوائد

(٢٦٤) التدليس في الحديث – بيان حكم تدليس الإسناد في الصحيحين (للشيخ :)محمد حسن عبد الغفار

المستخرجات أنه دائماً يبين لك التصريح بالسماع، أو يبين لك الانقطاع أين هو بالضبط، أو ضعف الراوي بالمتابعة والمشاهدات والشواهد، فهو له فوائد كثيرة، لكن هشيماً ما وجدت له تصريحاً بالسماع. وأعياني البحث أيضاً أنني لم أر أحداً استدرك على مسلم هذا الحديث الذي فيه تدليس التسوية، وهشيم بن بشير يعنعن، والحديث كله مليء بالعنعنة، ومع ذلك لم يستدرك الدارقطني هذا الحديث، وهذه جعلتني أقف وأقول: أسلم شيء على الإنسان أن يقف مع الجمهور، ولا يتكلف أو يتنطع. (٢٦٥)

القول الراجح في مسألة التدليس في الصحيحين:

الصحيح الراجح أن نقول إحساناً للظن بالصحيحين: كل عنعنة جاءت من مدلس في الصحيحين فهي محمولة على الاتصال، وكما قلت: إن أصحاب الصحيح تلقت الأمة أحاديثهم بالقبول، فلا بد علينا أن نقول: تمر عنعنة المدلس كما هي على السماع في الصحيحين دون غيرهما. (٢٦٦)

شروطَ قبول الإسناد المعنعَن:

قال ابن عبد البر: « اعلم – وفقك الله – أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعَن، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطًا ثلاثةً هي :

١عدالة المحدثين في أحوالهم.

٢ولقاء بعضهم بعضًا مجالسة ومشاهدة

(٢٦٥) التدليس في الحديث – بيان حكم تدليس الإسناد في الصحيحين(للشيخ :)محمد حسن عبد الغفار

(٢٦٦) التدليس في الحديث – بيان حكم تدليس الإسناد في الصحيحين(للشيخ :)محمد حسن عبد الغفار

٣ وأن يكونوا براء من التدليس(٢٦٧)

قال الخطيب البغدادي: « وأهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث: حدثنا فلان، عن فلان، صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يُعرَفُ أن قد أدرك الذي حدَّثَ عنه، ولقيه، وسمع عنه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس، ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه به أن يسقط ذلك ويروي الحديث عاليًا؛ فيقول: حدثنا فلان عن فلان – أعني الذي لم يسمعه منه - لأن الظاهر من الحديث السالم رواية مما وصفنا الاتصال، وإن كانت العنعنة هي الغالبة على إسناده (٢٦٨)

ونسب الحافظ ابن رجب قول البخاري إلى جمهور المتقدمين فقال :وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري . (٢٦٩)

وقد لخَّص ابن حجر الشُّروط الَّتي ذكرها الحازمي فقال" :إنَّ شرط الصَّحيح أنْ يكون إسناده متَّصلاً، وأنْ يكون راويه مسلمًا، صادقًا، غير مدلِّس، ولا مختلِطٍ، متَّصفًا بصفات العدالة، ضابطًا، متحفّظًا، سليم الذّهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد."

قال الحازمي)" :ومذهب مَن يخرج الصَّحيح أنْ يَعْتَبِرَ حال الرَّاوي العدل في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيحٌ ثابتٌ، وبعضهم حديثه مدخولٌ." قال: "وهذا بابٌ فيه غموضٌ، وطريق إيضاحِهِ: معرفة طبقات الرّواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، فلنوضِّح ذلك بمثالٍ وهو: أنْ تعلمَ أنَّ أصحاب الزُّهري مثلاً على خَمْس طبقات، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيَّةٌ على الَّتي تليها، فمَن كان في الطَّبقة الأولى فهو الغاية في الصِّحَّة وهو مقْصِد البخاري، والطَّبقة الثَّانية شاركت الأولى في التثبُّت إلاَّ أنَّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتْقان وبين طول الملازمة للزُّهري، بحيث كان منهم مَن يُلازمُه في السَّفر، ويُلازمه في الحضَر، والثَّانية لم تلازم الزُّهري إلاَّ مدَّة يسيرة فلم تُمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وقد يخرج من حديث أهل الطَّبقة الثَّانية ما يعتمِدُه من غير استيعاب،

(٢٦٧) التمهيد، ابن عبد البر ١٢/١
(٢٦٨) الكفاية في علم الرواية ٢٢٩/٢
(٢٦٩) شرح علل الترمذي، ابن رجب، ٣٦٥/١

وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطَّبقة الثَّانية تعليقًا، وربَّما أخرج اليسير من حديث الطَّبقة الثَّالثة تعليقًا أيضًا."

ثمَّ قال: "وكلام الحازمي هذا هو في حقِّ المكثرين، كأصحاب كلٍّ من الزُّهري ونافع والأعمش وقتادة وغيرهم، أمَّا غير المكثرين فإنَّما اعتمد الشَّيخان في تخريج أحاديثهم على الثِّقة والعدالة وقلَّة الخطأ، ومنهم من قَوِيَ الاعتِماد عليه فأخرجا عنْه ما تفرَّد به، ومَنْ لم يقوَ الاعتمادُ عليه أخرجا له ما شاركَه فيه غيره، وهو الأكثر(٢٧٠)

وكان من شرط البخاري في "الجامع" اشتراط المعاصرة، وتحقُّق اللِّقاء بين الرَّاوي وشيخه إذا روى عنه بالعنعنة(٢٧١)

قال العراقي: وليس ما قاله بجيد، لأن النسائي ضعَّف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما(٢٧٢).

قال السيوطي :وأجيب: بأنَهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين. وقال شيخ الإسلام: تضعيف النسائي إن كان باجتهاده، أو نقله عن معاصر، فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدِّم فلا. قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه. (٢٧٣)

وقال الحاكم في وصف الحديث الصحيح أن يرويه الصحابي المشهور بالرِّواية عن النَّبي ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور بالرواية، وله رواة ثقات. (٢٧٤)

---

(٢٧٠) شروط الأئمَّة الخمسة ص١٤٥- هدي السَّاري -ص٧

(٢٧١) شرح نخبة الفكر (ص١٣٥)

(٢٧٢) تدريب الراوي١/١٢٥ شرح التبصرة والتذكرة ١/١٥٠-١٥٤ تحقيق : ماهر الفحل

(٢٧٣) تدريب الراوي١/١٢٥

(٢٧٤) علوم الحديث ص٨

وقال في «المدخل»: الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم، وهو أن يروي الحديث عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة، بأن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يروي عنه التابعي المشهور بالرِّواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهورًا بالعدالة في روايته، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة(٢٧٥)

فعمَّم في «علوم الحديث» شرط الصحيح من حيث هو، وخصص ذلك في »المدخل» بشرط الشيخين، وقد نقض عليه الحازمي ما ادعى أنه شرط الشيخين بما في الصحيح من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة.

وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راو في الكتابين يشترط أن يكون له راويان، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه. قال أبو علي الغساني، ونقله عياض عنه: ليس المراد أن يكون كل خبر رواياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه، ثم عن تابعيه، فمن بعده، فإن ذلك يعز وجوده ,وإنما المراد أن هذا الصَّحابي، وهذا التابعي قد روى عنه رجلان، خرج بهما عن حد الجهالة.

قال شيخ الإسلام(الحافظ ابن حجر): وكأن الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة، لأن الشهادة يشترط فيها التعدد(٢٧٦)

وأجيب: باحتمال أن يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها، كالاتصال، واللِّقاء، وغيرهما.

وقال أبو عبد الله ابن المواق: ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم، وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين، ولا أعلم أحدًا روى عنهما أنهما صرحا بذلك، ولا وجود له في كتابيهما، ولا خارجا عنهما ,فإن كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح، لتصرفهما في كتابيهما، فلم يُصب، لأن الأمرين معًا في كتابيها، وإن كان أخذه من كون ذلك أكثريًا في كتابيهما، فلا دليل فيه على كونهما اشترطاه،

(٢٧٥) «المدخل»: ص١٣٧

(٢٧٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/١٣٤

ولعلَّ وجود ذلك أكثريًا، إنما هو لأن من روى عنه أكثر من واحد، أكثر ممن لم يرو عنه إلا واحد من الرواة مُطلقًا، لا بالنسبة إلى ما خُرِّج له منهم في «الصحيحين»، وليس من الإنصاف إلزامهما هذا الشرط، من غير أن يثبت عنهما ذلك، مع وجود إخلالهما به، لأنهما إذا صحَّ عنهما اشتراط ذلك، كان في إخلالهما به درك عليهما.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: وهذا كلامٌ مقبولٌ وبحثٌ قوي. (٢٧٧).

وقال ايضا: ما ذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم ,إلا أنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط. (٢٧٨)

شرطه في السند المعنعن:

اشترط البخاري ليكون سند الحديث صالحا للاحتجاج إضافة إلى شروط الصحة السابق ذكرها؛ أن يثبُتَ اتصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط بل لابد من لقاء الراوي بشيخه وسماعُه منه، الحديث الذي يرويه فلم يكتف بمجرد المعاصرة وإمكانية اللقاء، بل لا بد عنده من ثبوت الاجتماع والسماع مع السلامة من التدليس.

قال الحافظ ابن كثير: « والبخاري أرجح؛ لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا: أن يكون الراوي قد عاصر شيخه، وثَبُتَ عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة، ومن ههنا ينفصل لك النزاع في ترجيح تصحيح البخاري على مسلم، كما هو قول الجمهور. (٢٧٩)

وقال الحافظ ابن حجر : أن مسلماً كان مذهبُهُ على ما يُصَرِّحُ به في مقدمة صحيحه، وبَالَغَ في الردِّ على من خالفه أن الإسناد المعنعن له حُكْمُ الاتصال إذا تعاصر المُعَنعِن ومن عَنعَن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما إلا إن كان المُعَنْعِنُ مدلساً، والبخاري لا يحمِلُ ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد

---

(٢٧٧) المرجع السابق

(٢٧٨) مقدمة فتح الباري/الفصل الثاني

(٢٧٩) الباعث الحثيث، صـ ٣٤ ابن كثير، ش: شاكر، ١/١٠٣، ١٠٤

أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه، وأكثر منه حتى إنه ربما خرَّج الحديث الذي لا تعلُّق له بالباب جملةً إلا ليبيِّن سماعَ راوٍ من شيخِه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعَناً، وسترى ذلك واضحاً في أماكنه – إن شاء الله تعالى – وهذا مما ترجح به كتابُه لأنَّا وإن سلَّمْنا بما ذكرَه مسلمٌ من الحكم بالاتصال؛ فلا يخفى أن شرط البخاريِّ أوضحُ في الاتصال [٢٨٠]

ومذهب البخاري في السند المعنعَن هو مذهب كثير من الحفاظ، سواء ممن سبق البخاري كشعبة بن الحجاج، ويحي بن سعيد القطان، وعلي بن المديني أو ممن جاء بعده، حتى نقل بعضهم الإجماع عليه.

ذكر الشيخ خالد بن منصور [٢٨١]عددا ممن سبق الإمام البخاري إلى اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن منهم: شعبة بن الحجاج، ويحي بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وساق الكثير من الشواهد والأدلة والنصوص الدالة على ذلك ولعل في ذلك نقضا لما ذهب إليه بعض الباحثين من أن دعوى الخلاف بين الحفاظ المتقدمين في اشتراط اللقيا والسماع بين الراوي والمروي عنه هي دعوى مزعومة لا دليل عليها كما ذهب إليه الشيخ حاتم بن عارف العوني،[٢٨٢] وعقد لأجل إبطال الخلاف، لكن الخلاف كان معروفا في زمن الامام مسلم.وأول من علمتُه صرّح بشرط البخاري هو القاضي عِياض رحمه الله، وأن البخاري يشترط سماع كل راوٍ عن شيخه، ولو في إسناد من الأسانيد، يعني (مالك عن نافع عن ابن عمر) هذا إسناد ذهبي معدود من أصح الأسانيد مطلقاً، فمالك يشترط حتى يصحح روايته عن نافع أن يَردَ ولو في سند واحد أن يقول مالك: حدثني نافع أو أنباني نافع أي صيغة من الصيغ التي تحتمل السماع المباشر وكلمة

---

(٢٨٠) هدي الساري، ابن حجر، ص١٢

(٢٨١) موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين أ.د. خالد بن منصور الدريس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميةط1996 , ص٧٧-٨٤، ٨٩-٩٠

(٢٨٢) إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين)

(حدثنا) في اصطلاح العلماء يُعنى بها السماع المباشر [٢٨٣] ، فالإمام البخاري قال: حتى أصحح رواية مالك عن نافع، أشترط أن يقول مالك في إسناد واحد- لا أطالبه بأكثر من ذلك- أن يقول حدثني نافع. مسلمٌ عارض ذلك وأنكر أشدّ الإنكار هذا الكلام ونسب قائله إلى الجهل بمذاهب السلف في هذه المسألة، وهذا مما يقع على قلبي أن مسلماً ما قصد البخاري... فقال رحمه الله في مقدمة صحيحه: "والقول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً وجائز ممكن له لقاؤه و السماع منه، لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة. إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة على ما بينا[٢٨٤]

الشروط التي يجب أن تتوفر في الراوي:

١- الإسلام ٢- العقل ٣-العدالة ٤-الضبط

وزاد البخاري

١-طول ملازمة الراوي لشيخه

٢- أن يثبت عنده تاريخياً لقاء الراوي بشيخه وسماعه منه الحديث الذي يرويه صيغة تحتمل السماع وعدمه.

ولذلك يعتبر "الجامع الصحيح" أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل.

هل يصح قولنا: احتج به البخاري؟ وهل هذا توثيق؟

أي راوٍ أخرج له الشيخان في صحيحيهما فهو يحتمل أن يكون ذلك في الأصول ويحتمل أن يكون ذلك في الشواهد. ولا بد من الاستقراء لحسم الأمر. فإن قال واحد "إنما أخرجا له في الشواهد"، فلا يصح اعتراض من قال "بل احتجا له في الأصول" حتى يبيّن ذلك الحديث. فإذا بيّن، فالقول قوله، حتى يُثبِتَ الطرفُ

(٢٨٣) الباعث الحثيث صـ ٣٤

(٢٨٤) المرجع السابق

الآخر أن لهذا الحديث شواهد ومتابعات، فيَخرجُ الراوي من طَور المحتجّ بهم. وفي كلّ حالٍ فمن المعلومِ أن الشيخان قد يحتجّان بالمليّن حديثه بما علِما أنه من صحيح حديثه. فما عُلِم أن الشيخان قد احتجا به، فهذا يقوّي شأنه ويثبت عدالته، لكنه دون التوثيق الكامل.

قال ابن القيم :«وعلّله ابن القطان بمطر الوراق، وقال: "كان يشبهه في سوء الحفظ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعيب على مسلم إخراج حديثه". انتهى كلامه. (٢٨٥)

ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه. كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه. فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضَعَّفَ جميع حديث سيئ الحفظ. فالأُولى طريقة الحاكم وأمثاله. والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله. وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن. والله المستعان».

ونقل الترمذي عن البخاري قوله: «وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه، لا أروي عنه ولا أكتب حديثه». (٢٨٦)

ماذا يقصد البخاري بعبارة "قال لنا".

الامام البخاري من الورعين الذين يتحرون الدقة في اختيارعبا رتهم و الفاظهم وخاصا في الجامع الصحيح فيقول في صحيحه: "وقال لي علي بن عبد الله" يعني شيخه ابن المديني. وفي تاريخه يقول في القضية الواحدة: "حدثنا علي بن عبد الله".

والسرّ في ذلك أنه لا يعبّر في صحيحه بقوله "قال فلان" إلا في الأحاديث التي يكون في إسنادها عنده نظر، أو التي تكون موقوفة، أو التي رواها مُسنَدةً في موضعٍ آخر. وزعم بعضهم أنه يعبّر في ذلك فيما أخذه في

(٢٨٥) زاد المعاد ٣٦٤/١

(٢٨٦) العلل الكبير (٩٧٨/٢

المذاكرة أو المناولة. قال ابن حجر: وليس عليه دليل. بل نقل عن شيخه أبو الفضل نقضه لذلك بأنه وجد في الصحيح عدة أحاديث يرويها البخاري عن بعض شيوخه قائلا "قال فلان"، ويوردَها في موضعٍ آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ.

قال ابن حجر: «وهذه الصيغة هي "قال لنا" يستعملها البخاري –على ما استقرأت من كتابه في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات». (٢٨٧)

قال د /صالح بن سعيد الجزائري): وباستقرائي للجامع الصحيح، مع ملاحظة المواضع التي استعمل فيها البخاري هذه الصيغة، ثم الاستعانة بكلام الحافظ ابن حجر في توضيحها، تبين لي أن البخاري رحمه الله، استعمل صيغة "قال لنا" غالباً في الآثار الموقوفة، التي يكون ظاهرها الوقف لكنها تحتمل الرفع وليست بصريحة فيه. واستعملها أيضاً –ولكن في مواضع نادرة– لأغراض أخرى كفائدة في إسناد –نحو التصريح بالسماع من مدلس– أو قصورٍ في السند –كوجود راوٍ فيه ليس على شرطه– أو في المتابعات»(٢٨٨)

وقال ابن حجر: «وقد ادعى ابن مندة أن كل ما يقول البخاري فيه "قال لي" فهي إجازة، وهي دعوى مردودة. بدليل أني استقريت كثيراً من المواقع التي يقول فيها في "الجامع": "قال لي" فوجدته في غير الجامع يقول فيها: "حدثنا". والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق التحديث، فدل على أنها عنده من المسموع. لكن سبب استعماله لهذه الصيغة: ليفرق بين ما بلغ شرطه وما لا يبلغ».) (٢٨٩)

ما الفرق بين حديث رجاله رجال الصّحيح وحديث على شرط البخاري؟ فإن قولهم (حديث رجاله رجال الصحيح) معناه: أن رجال هذا الحديث الذين رووه يروي لهم صاحب الصحيح.

---

(٢٨٧) فتح الباري ٥/ص٣

(٢٨٨) التدليس وأحكامه وآثاره النقدية : صالح بن سعيد بن عومار الجزائري ص٢٥٥

(٢٨٩) فتح الباري ١٨٨/١

وأما قولهم (حديث على شرط البخاري) معناه: أن يكون رجال إسناده ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه على صورة الاجتماع سالماً من العلل.

قال النووي- : إن المراد بقولهم: على شرطهما :أن يكون رجال إسناده في كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما (٢٩٠)

ومعنى (على صورة الاجتماع): أي ليس على صورة الانفراد، فلا يكتفى بكون رجال الحديث هم نفس الرجال الذين يروي عنهم البخاري، بل يجب أن يكونوا في الإسناد بنفس السياق الذي في صحيح البخاري ولو في موضع من الصحيح.

فإن البخاري احتج برواية سفيان بن حسين وبراوية الزهري، واحتج بكل منهما على صورة الانفراد ولم يحتج برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف .

ومعنى (سالماً من العلل) أي: يشترط أن لا يكون في رجال الحديث من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فالبخاري لم يخرج في الجملة من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحقق أنه مسموع له من جهة أخرى، وكذا لم يخرج من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه منحديثهم قبل الاختلاط. (٢٩١)

الموزانة بين شروط الصحيح عند البخاري ومسلم :

اولا:ان من شروط الصحيح لدى البخاري ومسلم هو ان يكون اسناد الحديث متصلاً وان يتصف الراوي بصفات الصدق والعدالة والضبط وسلامة الاعتقاد مع عدم التدليس والاختلاط، ورغم هذا الاتفاق بينهما الا انهما اختلفا حول بعض الشروط الخاصة بطبقات الرواة فهناك اعلى الطبقات التي تمتاز بالحفظ والاتقان ثم يتنزل الامر حتى الوصول الى الطبقات الضعيفة التي لا يعول عليها. ويمكن ايضاح ذلك بما قدمه بعض الحفاظ من مثال حول اصحاب الزهري، وهم على خمس طبقات لكل منها مزية على التي تليها. فالطبقة الاولى تجمع بين طول

(٢٩٠) تدريب الراوي ١/١٣٧

(٢٩١) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر. ١/٣١٤-٣١٥

الملازمة للزهري وبين الحفظ والإتقان، وهي تعد الغاية في الصحة والتي قصدها البخاري، ومن امثالها كل من يونس بن يزيد وعقيل بن خالد الايليين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة(٢٩٢)

وتتصف الطبقة الثانية بانها تشارك الاولى في التثبت لكنها دونها في الاتقان، وذلك لانها لم تلازم الزهري الا مدة يسيرة فلم تمارس الحديث مثل الاولى، وهذه الطبقة هي شرط مسلم، ومن امثالها كل من الأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب. وهناك طبقة ثالثة كانت ممن لزمت الزهري كالطبقة الاولى، الا انها لم تسلم من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهي شرط ابي داود والنسائي، ومن امثالها كل من جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي. وكذا هناك طبقة رابعة تشترك مع الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، لكنها لم تصاحب الزهري كثيراً وتفردت بقلة ممارستها لحديثه، وهي شرط ابي عيسى الترمذي الذي اعتمدها في الشواهد والمتابعات، ومن امثالها كل من زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى بن الصباح. اما الطبقة الخامسة فهي نفر من الضعفاء والمجهولين، نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ومحمد بن سعيد المصلوب. وتعد الطبقة الاولى شرط البخاري، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وهي التي يعتمدها في التعليق، كما قد يخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً. أما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولتين على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية(٢٩٣).

(٢٩٢) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني ص
(٢٩٣) شروط الائمة الخمسة، ص٤٣

ويمكن القول أن البخاري يخرج من أحاديث الطبقة الثانية انتقاء، اما مسلم فيخرجها أصولاً. وأما الطبقتان الرابعة والخامسة فلا يعرج عليهما الشيخان. وبهذا يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالاً وأشد اتصالاً [٢٩٤]

ـ ثانيا: أنّ الرِّجال الذين تُكُلِّم فيهم من رجال البخاري أقلّ عددا من الرجال الذين تُكُلِّم فيهم من رجال مسلمفقدانفرد البخاري بالإخراج ل ٤٣٥ رجلاً دون مسلم ، المتكلم فيه بالضعف منهم ٨٠ رجلاً. والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ٦٢٠ راوياً، المتكلم فيه بالضعف منهم ١٦٠ رجلاً وصفوهم بالضعف. [٢٩٥]

ثالثا: ان اكثر الذين نقدوا من رجال البخاري ممن انفرد بتخريج أحاديثهم هم شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، وذلك بخلاف الرجال الذين نقدوا ممن انفرد مسلم بتخريج أحاديثهم، حيث اكثرهم ممن تقدم عن عصره. ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم [٢٩٦]

ربعا: ان الإسناد المعنعن عند مسلم له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما، وذلك ما لم يكن المعنعن مدلساً .و لم يشرط ثبوت اللقاء، بل اشرط امكان لقاء من اضيفت اليه العنعنة. اما البخاري فهو انه يشرط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة. [٢٩٧]

قال النووي:ومما ترجّح به كتاب البخاري أن مسلما (رحمه الله) كان مذهبه – بل نقل الإجماع فى أول صحيحه – أن الاسناد المعنعن له حكم الموصول "بسمعت" بمجرد كون المعنعن والمعنعن عنه كانا في عصر واحد وإن لم يثبت

---

(٢٩٤) المرجع السابق ٤٧

(٢٩٥) نزهة النظر بتصرف-شرح النووي صـ مقدمة فتح الباري، الفصل الثاني.-وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج١، ص ٤٠

(٢٩٦) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وتوضيح الأفكار، ج١، ص٤١

(٢٩٧) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني

اجتماعهما،والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري. (٢٩٨)

وهذا التشديد من قبل البخاري جعل مسلماً يعرّض به معتبراً ان ذلك الشرط الذي وصفه هو قول مخترع ومستحدث لم يسبق ان عوّل عليه اهل العلم من قبل، بالطعن في الاسانيد فبحسب ادعاء مسلم ان الاجماع قائم على ان المعاصرة كافية ولا يتوقف الامر على العلم باللقيا. (صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن) (٢٩٩)

فبعد ان عرضنا راي مسلم وشرط البخاري فكلاهمالا يوجد في كلامهما ما يدل علي تاكيد السماع كباقي طرق التحمل والاداء مثل كلفظة حدثنا او اخبرنا.

خامساـ لقد بلغت الأحاديث التي انتقدت في الصحيحين (٢١٠) اشتركا البخاري و مسلم في (١١٠) حديث، و اختص البخاري منها منفرداً بـ (٧٨)، وشاركه مسلم بما تبقى، وهو (٣٢) يضاف الى ما اختص به مسلم منفرداًفيكون مجموع ما يتعلق بمسلم (١٣٢) حديث. وبالتالي فاكثر الاحاديث التي انتقدت هي في صحيح مسلم لا البخاري. ونقل ان مسلماً اقر بفضل البخاري ومكانته في الحديث، وانه اقدم عليه فقبّل ما بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله(٣٠٠)

سادسا: أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدين يخرج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهاد والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج ولا يعرج البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات. فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم، وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج عليهم البخاري. (٣٠١)

---

(٢٩٨) شرح النووي١/٣٢ و١٠ / ١٤ – ١٥ ص٣٢

(٢٩٩) شرح النووي١/٣٢ اعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٧٣ /مقدمة صحيح مسلم، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ص٧٥

(٣٠٠) مقدمة فتح الباري، الفصل الثاني. /توضيح الأفكار، ج١، ص٤١

(٣٠١) النكت (١/٢٨٦– ٢٨٩)

سابعا بمثل هذه المقارنة استنتج علماء الحديث ان كتاب البخاري اصح من كتاب مسلم، وان كانت عبارات القليل منهم تفيد تفضيل كتاب مسلم، كما هو الحال مع ما ورد عن ابي علي النيسابوري وجماعة من علماء المغرب. فقد قال النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج. وقد رأى ابن حجر ان النيسابوري قدم صحيح مسلم على غيره لاعتبارات فنية لا علاقة لها بدرجة الصحة، بل لأن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الاحكام الفقهية والسيرة والتفسير ليبوب عليها؛ والذي لزم منه تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المتون، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، حيث لم يعرج عليها الا نادراً وعرضاً غير مقصود، وانه اراد تقريب السنة النبوية الى الاذهان وتسهيل الاستنباط منها (٣٠٢)

وعلى مثل هذه الصورة يمكن تفسير قول مسلم بن قاسم القرطبي في ترجيح كتاب مسلم على غيره باطلاق، حيث ا عتبره ابن حجر انه محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب(٣٠٣)

ثامنا:كما ذهب ابن الصلاح الى ان صحيح مسلم يفضل صحيح البخاري في بعض الامور، وهو ان كتاب مسلم لم يمازجه غير الصحيح، اذ ليس فيه بعد خطبته الا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج، وذلك بخلاف ما في كتاب البخاري من أشياء لا تتصف بالشرط الذي اشرطه على نفسه، كالمعلقات وما اليها. لكن لا يلزم ذلك – على رأيه – ترجيح كتاب مسلم على كتاب البخاري من حيث النظر الى نفس الصحيح ودرجته (٣٠٤)

---

(٣٠٢) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. /حجة الله البالغة، ج١، ص١٥١

(٣٠٣) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني

(٣٠٤) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني صـ حجة الله البالغة ج١، ص١٥١

تاسعا:علماء الحديث اكتفوا بشرط المعاصرة وزاد هو عليهم شرط اللقيا ووافق الإمام مسلماً علماء الحديث مخالفا لشيخه البخاري بل إن البخاري عينه لم يستخدم شرطه هذا من كتبه في خارج الصحيح ايضا الاغلبية من المتقدمين والمتأخرين من علماء الجرح والتعديل كالذهبي وابن حجر والسيوطي أنهم لم يعتبروا العنعنة التي تقع من المدلس مانعة من كون الحديث صحيحاً على شرط الشيخين أو أحدهما ، وهو موافق لما عليه المتقدمون حسب ما استفاده المعلمي وذكره الحميدي بالنقل الصحيح عنه ، فقد صحح الحاكم عددا كبيراً من الأحاديث على شرط الشيخين أو أحدهما أحاديث عن ابن جريج بالعنعنة عمن يروي عنه ووافقه على ذلك الذهبي في التلخيص، وهكذا نجد الأمر عند ابن كثير وجلال الدين السيوطي والهيثمي وغيرهم من الحفاظ وعلماء الحديث [٣٠٥] وهذا أيضاً بالنسبة للأعمش وبالنسبة لغيرهما أيضاً ، كما نجد أنّ كثيراً

قال الحاكم : قرأت بخط محمد بن يحيى ، سألت أبا الوليد أكان شعبة يفرق بين أخبرني وعن ؟ فقال : أدركت العلماء وهم لا يُفرقون بينهما[٣٠٦].

ومع هذا كله فلم يتفقوا على أنّ الروايات المعنعنة التي فيها مدلس يمكن الاحتجاج بها مطلقاً ، وقد حمل أبو بكر البيهقي النقل المتقدم الذي ذكره الحاكم على ما يرويه غير المدلس . [٣٠٧]

وذهب النووي إلى أنّ ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن فهو محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وذكر أنه جاء كثير منه في الصحيح بطريقين أحدهما مع العنعنة والآخر مع التصريح بالسماع [٣٠٨]

ولكن ما ذهب له النووي مخالف لما ذكره الحميدي والذي يُستفاد منه أنّ منهج المتقدمين هو الأخذ بما ورد معنعنا في أحاديث المدلسين إذا كانوا من كبار

---

(٣٠٥) شرط المعاصرة واللقيا في الصحيحين أبو نزار المسلم- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ١/ ٦٦ شاه ولي الدهلوي المحقق: السيد سابقسنة الطبع: ١٤٢٦ - ٢٠٠٥ النشر: دار الجيل بلد النشر: بيروت - لبنان

(٣٠٦) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ج١ ص ٣٦٤

(٣٠٧) السابق

(٣٠٨) شرح صحيح مسلم للنووي ج١ ص ٣٣ ، المقدمة

الثقات ، خصوصا بعدما عرفت أنّ العنعنة الأصل أنه لا تكون ممن يقع اسمه قبلها ، بل ممن دونه لأجل التسهيل والتخفف كما يذكرون ، حتى أنهم كانوا لا يفرقون بينها وبين حدثنا وأخبرنا.

كذلك من صنف في الصحاح كابن خزيمة وأصحاب الكتب الأربعة لم يعتبروا العنعنة بعد المدلس مانعاً عن تصحيح حديثه ، كما لا يخفى على من تتبع كتب الحديث وهو ما يكشف عن أنّ مسلكهم هو عدم مانعية العنعنة من صحة الحديث ، وإنْ كان من قبلها من المدلسين ، لاسيما إذا كان من أئمتهم وثقاتهم ، ويدل عليه ما تقدم

شرط البخاري في الرجال أشد من شرط مسلم، وهو أعلم منه بالعلل وبالفقه. وطريقته في العلل بصرية بحتة، وهي طريقة شيخه ابن المديني (إمام العلل). وأحمد ينهج نهجاً وسطاً بين الكوفيين والبصريين. ومسلم خراساني قريب من منهج أحمد (وهو من تلامذة أحمد الملازمين له)،

ويحبذ نهج الكوفيين في العلل على نهج البصريين. والمنهج الكوفي يمتاز بالمرونة. وربما يصح أن نطلق عليه المتساهل المتشدد في آنٍ واحد أمام المنهج البصري. وأحياناً يكون المنهج الكوفي أشد، وخصوصاً في الرجال. وإمام المنهج الكوفي هو ابن معين.

والخلاصة :أن شرط البخاري اتقن واشد من شرط مسلم واذا تركنا شرط مسلم اخذنا فقط بشرط البخاري لفاتنا أحاديث كثيرة لم نقف فيها على موضع السماع ، مع إمكان السماع، فإذا كان شرط البخاري اتقن ، فشرط مسلم صحيح ايضا ولا إشكال فيه، وشرط البخاري أضيق و أقوى، ولكن شرط مسلم قوي أيضاً.

عاشرا: لقد وجد كتاب البخاري استحساناً لدى فرسان الحديث في زمانه عند عرضه عليهم، لكن الامر مع صحيح مسلم يختلف، ذلك ان البعض انتقده كما هو الحال مع ابي زرعة الرازي وغيره، فقد ذم ابو زرعة مسلماً وقال عند ذكر كتابه: هؤلاء قوم ارادوا التقدم قبل اوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به، الفوا كتاباً لم

يسبقوا اليه ليقيموا لانفسهم رياسة قبل وقتها. وان ابا زرعة جاء ذات يوم فنظر في الكتاب فوقعت عينه على حديث عن اسباط بن نصر، فقال: ما يعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه اسباط بن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير فقال: وهذا اطم من الاول، حيث ان قطن وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن انس، ثم انه اشار الى احمد بن عيسى بانه من المتهمين بالكذب وقد اورده مسلم في صحيحه، فقال ابو زرعة: أيحدث عن هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراؤه؟ ويطرق لاهل البدع عليها فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث اذا احتج عليهم به: ليس هذا من كتاب الصحيح. (٣٠٩)

هل روي مسلم عن البخاري:

ومما انتقد على شخصه رحمه الله أنه لم يذكر لشيخه البخاري حديثا واحدا في صحيحه(٣١٠)

قال الذهبي: ثم إن مسلما لحدة في خلقه انحرف أيضا عن البخاري، ولم يذكر له حديثا، ولا سماه في"صحيحه (٣١١)

قال الشيخ مشهور:"وما قاله بعض المعاصرين :"إلا أنه حصل بينهما جفاء في آخر أيامهما" ليس بجيد لما قدمته من أن البخاري لم يتعصب لنفسه، ولم تكن المسألة مطروحة تماما، ولأن قول الذهبي:"ثم ..انحرف أيضا عن البخاري" يشعر أنه بعدما انحرف عن محمد بن يحيى الذهلي وبعث إليه ما كتبه على ظهر حمال:"انحرف أيضا عن البخاري ولم يذكر له حديثا ولا سماه في صحيحه"، فكأن مسلما ألفه في ذلك الوقت، وليس الأمر كذلك، فإن هذه القصة وقعت في أواخر أيام البخاري بنيسابور وقبل خروجه منها بقليل، ثم إن مسلما لو كانت فيه حدة لما قال له:"دعني أقبل رجليك"، ولما أثنى عليه ذاك الثناء العطر:"أستاذ

(٣٠٩) شروط الأئمة الخمسة، ص٦٠
(٣١٠) توضيح الأفكار، ج١، ص٤١
(٣١١) سير أعلام النبلاء٥٧٣/١٢

الأستاذين"و"سيد المحدثين"و"طبيب الحديث في علله"، وقوله:"لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك"، بل إن هذا لا يصدر إلا عن متواضع عرف قدر نفسه وملكها، فألزمها حدودها، واعترف لأهل الفضل بفضلهم، مع أن مسلما تلميذه الأول الذي لحق بشيخه أو قاربه، وارتقى إلى ما يقرب من مرتبته، وأصبح كتابه قرين كتاب البخاري، وقيل لهما في عرف المحدثين "الشيخان." (٣١٢)

بل اعتبر ابو بكر الخطيب ان مسلماً لحدة في خلقه انحرف عن البخاري فافتتح كتابه بالحط على من اشترط اللقاء لمن روى عنه بصيغة (عن) ، والبخاري هو القائل بذلك مع شيخه علي بن المديني (٣١٣)

قال ابن حجر :ظن ابن الصلاح ان مسلماً اخذ عن البخاري واستفاد منه وشاركه في كثير من شيوخه (٣١٤)

وهو خلاف ما نص عليه الخطيب البغدادي. ومعلوم ان البخاري هو ايضاً لم يرو عن مسلم شيئاً

والعلماء يقدرون حجم ما استفاده مسلم من البخاري، حتى كان الدارقطني يقول: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء. (٣١٥)

ونقل ان مسلماً اقر بفضل البخاري ومكانته في الحديث، وانه اقدم عليه فقبّل ما بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين

---

(٣١٢) الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث"١٤٩١١ العلامة أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان طبع بدار الصميعي بالرياض1996

(٣١٣) إعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٧٣

(٣١٤) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني

(٣١٥) طبقات الحنابلة، ج٢، مادة: محمد بن إسماعيل البخاري، ودليل أرباب الفلاح

وطبيب الحديث في علله.. وقال له: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك . (٣١٦)

وجاء عن مسلم انه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته(٣١٧)

.كما جاء ان مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على ابي زرعة فانكر عليه هذا الاخير وتغيظ، وقال سميته الصحيح فجعلت سلماً لاهل البدع وغيرهم، فاذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون هذا ليس في صحيح مسلم. (٣١٨)

هل شرط البخاري في التصحيح خارج الصحيح نفس شرطه في الصحيح:

لم يتقيد البخاري رحمه الله في تصحيحاته خارج صحيحه فيها بشرطه الذي شرطه في الصحيح ؛ هو يصحح لاعتبارات أخرى لكنها لا تقل رتبةً ولا تنزل عن شروطه في الصحيح، نعم هي أقل لكنها يمكن أن نقول في الغالب تصحيح من المرتبة الثانية..

والدليل أن بعض هذه التصحيحات التي حكم بها خارج صحيحه لم يدخلها في صحيحه رحمه الله..

يقول الشيخ عبد الكريم الخضير (.. لكن لو كان تصحيح حديث ابن عمر من البخاري خارج الصحيح فيما نقله عنه الترمذي أو غيره = نظرنا في قول البخاري مع أقوال الأئمة، ووازنا بين القولين؛ لأنه إمام كغيره من الأئمة، أما إذا حكم على صحة حديث وخرجه في صحيحه، هذا ليس لأحد كلام، ولا يعدل بقوله قول أحداً كائناً من كان؛ لأن الأمة مجمعة على ترجيح ما في البخاري على غيره،

(٣١٦) النكت على كتاب ابن الصلاح ٧١٦/٢
(٣١٧) مقدمة فتح الباري، الفصل الثامن
(٣١٨) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ص٥٩٢، /تعليق الكوثري على:شروط الائمة الخمسة، ص٦٢

أما ما ينسب إلى البخاري ولو صح في غير الصحيح فيما ينقل عنه من أقوال في الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً فهذا قوله فيه كغيره من سائر الأئمة). (٣١٩)

وقال (المقصود أنه ما دام شرطه أشد فالعنعنة عنده مثل السماع، ما دام يحتاط للعنعنة المعروف عند أهل العلم أن شرط البخاري أشد،ويشترط أقل الأحوال اللقاء، فإذا ثبت اللقاء يعني كونه يقول: سمعت أو قال أو عن فلان. و شرطه في الصحيح أقوى، مما يصححه خارج الصحيح لا ينطبق عليه هذا الشرط).(٣٢٠)

وقال ايضا: (وكون البخاري يشترط قدراً زائداً على ذلك لا يعني أنه لا يصحح الأحاديث المروية بالعنعنة؛ لأن الشرط في عرفهم ليس المراد به ما يلزم من عدمه العدم، نعم قد يلزم من عدمه العدم في كتابه الذي احتاط له، لكنه قد يصحح خارج الصحيح ما هو أقل من شرطه في كتابه، فنقل عنه الترمذي وغيره تصحيح أحاديث هي أقل من شرطه في كتابه، وكون الإمام البخاري يحتاط للسنة ولا يخرج في صحيحه إلا ما ثبت لقاء الراوي لمن روى عنه، هذا هو اللائق باحتياطه وشدة تحريه). (٣٢١)

قال الشيخ العوني :

(وهناك قولٌ آخر في تحرير شرط البخاري المنسوب إليه، وهو أنه شرطٌ للبخاري في كتابه (الجامع الصحيح)، لا في أصل الصحّة. أي أنه تشدّدَ في صحيحه، فاشترط العلم باللقاء (أو السماع) ، مع كونه خارجَ الصحيح لا يشترط

(٣١٩) شرح المحرر في الحديث – عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير

(٣٢٠) شرحه على موطأ مالك /عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير

(٣٢١) شرح على نخبة الفكرص

ذلك الشرط. أو كما عَبّر بعض أهلُ العلم عن ذلك بقوله: إن هذا الشرط شرط كمال، لا شرط صحّة). (٣٢٢)

الإمام ابن كثير ممن يرى أن شرط الإمام البخاري في التصحيح خارج الصحيح خلاف شرطه في الصحيح. وهو قول أكثر أهل العلم.

وقال الشيخ عبد العزيز الطريفي: «وإذا قال البخاري: "قال فلان"، وهو من شيوخه، كما حكاه عن هشام بن عمار وعلي بن المديني وعبدالله بن صالح وغيرهم، فيظهر أنه أراد أنه دون شرطه في الصحيح، مع ثبوت الاتصال في هذا الخبر لأن البخاري ليس من أهل التدليس. والله أعلم».

ومن هنا سمى الدمياطي: ما يعلقه البخاري عن شيوخه "حوالة".

ومثالها حديث المعازف الشهير، الذي علقه البخاري عن شيخه هشام بن عمار، رغم أنه سمعه منه، والسبب هو ضعف حفظ أحد رواة الحديث (عطية بن قيس الشامي). (٣٢٣)

هل شرط البخاري في صحيحه استيعاب الاحاديث الصحيحة:

لم يشترط البخاري ذكر كل حديث صحيح عنده في صحيحه،: ولم ينقل عنه أنه استوعب الصحيح في صحيحيه أو قصدا استيعابه ولا التزم ذلك بل صرح بخلاف ذلك، فقد روي عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح لحال الطول. (٣٢٤)

عن البخاري أنه قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائي ألف حديث غير صحيح" (٣٢٥) مع أن جملة ما في صحيحه من الأحاديث المسندة إلى رسول اللّه

---

(٣٢٢) اجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين صـ ١٤، تأليف الشريف حاتم بن عارف العوني. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع- مكة المكرمة -ص ب(٢٩٢٨٩) هاتف ٥٥٤٢٣٠٩

(٣٢٣) فتح الباري في توضيح منهج الإمام البخاري/تقي الدين السني تح الباري

(٣٢٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي » أنواع الحديث » النوع الأول الصحيح » البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما ١/١٠٤-١٠٦

(٣٢٥) المرجع السابق

ﷺ بما في ذلك الأحاديث المعلقة لا تبلغ عشرة آلاف حديث وأيضا استدراك الحاكم على البخاري ومسلم أحاديث على شرطيهما وشرط واحد منهما لم يخرجاها وهي كثيرة جدا أوردها في كتابه المستدرك على الصحيحين وقد صححها الحاكم ووافقه الذهبي في التلخيص على تصحيح الكثير منها.

وقد سأله تلميذه الترمذي عن عدة أحاديث لم يروها في صحيحه فصححها. لكنه جمع في حديثه أصح الأحاديث وفق شروط لم ينص عليها، لكن العلماء حاولوا باجتهادهم معرفتها.

طرق التحمل والأداء عند الامام البخاري :

السماع من لفظ الشيخ: لم يفرق البخاري بين قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا.

القراءة والعرض على المحدث: رجح البخاري أنه لا فرق بين السماع من العالم والقراءة عليه (العرض) وأنهما متساويان. بمعنى إذا قرئ الرجل على المحدث فلا بأس أن يقول: "حدّثني".

و البخاري لا يرى صحة الرواية بالإجازة المطلقة وإنما يرى صحة الإجازة المقترنة بالمناولة أو المكاتبة. (٣٢٦)

وقد ذكر العلماء للمناولة ثلاثة أنواع هي:

١ – المناولة المقرونة بالإجازة مع التمكين من النسخة والرواية بها صحيحة عند معظم الأئمة والمحدثين.

٢ – المناولة مع الإجازة من غير تمكين من النسخة، يرى الفقهاء والأصوليون أنه لا تأثير لها، ولا فائدة فيها بينما شيوخ الحديث يرون لذلك مزية معتبرة.

٣ – المناولة المجردة من الإجازة أجازها طائفة من أهل العلم، وصححوا الرواية بها، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على من أجازها وسوّغ الرواية بها.

(٣٢٦) فتح الباري١/ ١٧٩ والعلم، القراءة والعرض على المحدث

والإمام البخاري يعتبر النوع الأول فقط. وأما النوعين الآخرين (وما يتفرع عنهما كالإعلام والوصية والوجادة) فهما من توسع المتأخرين بعد عصر الرواية محافظة على بقاء الإسناد. (٣٢٧)

قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه : بَاب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى{وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا}{الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْمُحَدِّثِ وَرَأَى الْحَسَنُ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً . (٣٢٨)

هل يعد سكوت البخاري في كتابه التاريخ عن راو توثيقا له:

لا يعد سكوت البخاري في كتابه التاريخ عن راو توثيقا له

قال الألباني: «وجدت عديداً من الرواة جرحهم (البخاري) في كتابه "الضعفاء الصغير" (وهو مخصص عادة للجرح الشديد)، ومع ذلك سكت عنهم في "التاريخ الكبير"(٣٢٩). فهذا مثلا "نصر بن حماد الوراق، أبو الحارث البجلي، عن الربيع بن صبيح"، وسكت عنه، مع أنه أورده في "الضعفاء"(٣٣٠) وقال: "يتكلمون فيه"». وقد يسكت أيضاً عن الراوي الثقة، مثل خالد بن مهران الحذاء، وقد أكثر عنه في صحيحه.

المعلقات في صحيح البخاري:

تعريفه:

لغا: المعلق اسم مفعول من علق الشيء بالشيء، ومنه، وعليه بمعنى أناطه به، والعلق: التشبث بالشيء، يقال: علق الصيد في حبالته. (٣٣١)

اصطلاحاً: والمعلق : ما سقط من أول إسناده راو (يُسقط طبقة واحدة) أو أكثر من جهة المصنف ، ولو إلى آخر الإسناد أي الحديث الذي حذف جميع

(٣٢٧) فتح الباري١/ ١٧٩ والعلم، القراءة والعرض على المحدث و ١/١٨٥ – ١٨٦ الإلماع ص٧٣، والكفاية ص٢٩٦ –٣٠٦ – فتح المغيث : ج٢ ص

(٣٢٨) السلسلة الضعيفة ١١/٥١٨٦ – الضعفاء ص٣٥

(٣٢٩) التاريخ الكبير(٤|٢|١٠٦

(٣٣٠) مقاييس اللغة لابن فارس "٤/ ١٢٥"

(٣٣١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٤

إسناده. فاذا اسقِط المصنف الواسطة بينه وبين من علق عنه ، فيحذف شيخه الذي حدثه ويبتدئ بمن بعده ويضيفه إليه .

مثاله قول البخاري : قال شعبة...

قال ابنُ الصلاح :المعلَّقَ مِن الأحاديث بأنه هو» الذي حُذِفَ مِن مبتدإ إسناده واحدٌ أو أكثر .«اهـ (٣٣٢)

قال السيوطي:(أما ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثروهو المعلق) . (٣٣٣)

قال الحافظ ابن حجر: والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد،

وله تعريف اخر خاصا بمعلقات البخاري في صحيحه :(بأنه هو أن يَحذف مِن أوَّل الإسناد رجلاً فصاعدًا معبِّرًا بصيغةٍ لا تقتضي التصريح بالسماع، مثل: (قال) و (رَوَى) و (زاد) و (ذَكَرَ)، أو (يُروى) و (يُذكر) و (يُقال)، وما أشبه ذلك مِن صيغ الجزم والتمريض). اهـ(٣٣٤).

فلو تاملنا هذا التعريف لوجدنا انه يقصد بالمصنِّفين في كُتُبهم لا بالرواة القدماء، إذ لَمْ يُطلَق هذا الاصطلاحُ على أحدٍ قبلَ البخاري.

اقسام المعلقات في البخاري:

القسم الاول ما أورده البخاري معلقاً في موضع ووصله في موضع آخر من صحيحه، وهذا هو الكثير الغالب على معلقات الصحيحين. وحكمها حكم الأحاديث الموصولة في الصحيحين.

القسم الثاني: ما أورده البخاري معلقاً في موضع ولم يرد موصولا في موضع اخر وهذا الأخير على صورتين:

الأولى: ما أورده بصيغة الجزم، كـ قال،وذكر وامر ويستفاد منها الصحة إلى من علق عنه.

---

(٣٣٢) تدريب الرّاوي (١٨٢/١

(٣٣٣) هدي السّاري ص١٧

(٣٣٤) تغليق التعليق لابن حجر ٧/٢-٨

الثانية: وإما أن يورده بصيغة التمريض كقوله : وما ليس فيه جزم كيروى ، ويذكر ، ويحكى ، ويقال ، وروي ، وذكر ، وحكي عن فلان كذا .. ونحو ذلك من صيغ المبني للمجهول ،... فهذه لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، ولا تنافيها أيضاً، لكن فيه ما هو صحيح وما ليس بصحيح.

قال الحافظ ابن حجر:وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقا، فإنه على صورتين: الأولى إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض؛ فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، (٣٣٥) قال ابن الصّلاح: "ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصَّحيح مشعرٌ بصحَّة أصله إشعارًا يُؤْنَسُ به ويُرْكن إليه".

وقال أيضًا: "وإنَّ ما يتقاعد من المعلَّقات عن شرط الصَّحيح قليلٌ، يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه."(٣٣٦)

صور ما اورده البخاري في صَّحيحه بصيغة التمريض:

وإما ما يورده بصيغة التمريض فله صور متعددةوهي كالتالي:

الاولي- ما يلتحق بشرطه. ويورده بالمعنى في موضع آخر من صحيحه في مواضع قليلة جدا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى .

مثال ذلك:

قوله في الطب: باب الرقى بفاتحة الكتاب ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرقى بفاتحة الكتاب، : فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضى الله عنهما "أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ مروا بحي فيهم لديغ.." - فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب،

وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه بذلك: "إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله" (٣٣٧)

---

(٣٣٥) هدي السّاري ص١٤

(٣٣٦) علوم الحديث ص١٩

أورده بالمعنى لم يجزم به؛ إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم، فاستفيد ذلك من تقريره. (٣٣٨)

مثال اخر: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، حدثناً محمد ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ،وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان (٣٣٩)

اسباب ايرادهذا النوع:

– أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراده وأورده معلقا طلبا للاختصار.

– لم يسمعه من شيخه أو سمعه وشك في سماعه له منه، أو سمعه منه مذاكرة.

(أما ما يلتحق؛ فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعا أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه.)

–ما لا يلتحق بشرطه.

(وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحا على شرط غيره وقد يكون حسنا صالحا للحجة وقد يكون ضعيفا لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده) (٣٤٠)

اسباب ايراده لهذا النوع :

–ان البخاري لم يسمعه مباشرا من شيخه بل ببواسطة من يثق به والحديث معروف مشهور عن ذلك الشيخ.

---

(٣٣٧) علوم الحديث ص٢٢–٢٣

(٣٣٨) صحيح البخاري كتاب الإجارة باب الشرط في ا لرقية بقطيع من الغنم

(٣٣٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري/كتاب الوكالة « باب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل

(٣٤٠) هدي السَّاري (ص١٧الفصل الرابع في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة وشرح أحكام ذلك

- أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب.

(قال الإسماعيلي قد يصنع البخاري ذلك إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب) (٣٤١)

فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لأعلى جهة التحديث به عنه قلت والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل

١ـ مثال ما هو صحيح على شرط غيره:

قالت عائشة" :رضي الله عنها كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه" وهو حديث صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه مسلم في صحيحه. (٣٤٢)

مثال اخرقال في الصلاة: ويذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبي ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع، وهو حديث صحيح على شرط مسلم، أخرجه في صحيحه ، إلا أن البخاري لم يُخرج لبعض رواته شارك مسلم في روايته مسندا غير معلق الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وغيرهم (٣٤٣)

٢ـ مثال ما هو حسن صالح للاحتجاج مثل:

قال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: "الله أحق أن يستحيا منه من الناس" ، وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن(٣٤٤)

---

(٣٤١) المرجع السابق

(٣٤٢) البخاري ــ كتاب الحيض -صحيح مسلم « كتاب الحيض« ٢٨٢/١ باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها 373 ح

(٣٤٣) صحيح البخاري « أبواب صفة الصلاة « باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم وبسورة قبل سورة وبأول سورة ص[269 : رواه البخاري برقم (٥٧٥٥)، ومسلم برقم (٤٦٥ صحيح مسلم «كتاب الصلاة « باب القراءة في العشاءالمسند : ٧٠/٦ ، ١٥٣ ٠(سنن أبي داود : كتاب الطهارة : ٥/١ ، الترمذى : كتاب الدعوات : ٥/ ٤٦٣٠

(٣٤٤) صحيح البخاري «كتاب الغسل «باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل /أخرجه الترمذي (٥ / ٩٧ – ٩٨ ٢٧٩٤ح ط

ومثل قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان ﷺ أن النبي ﷺ قال لـــه: (إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل)

وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق عـــن منقذ مولى عثمان وُثِّقَ عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب"

ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابـــن أبـــي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضـــده من ذلك. (٣٤٥)

٣--الضعيف وله صور ايضا:

- ضعيف بسبب الانقطاع لكنه مُنْجَبَر بأمر آخر:

مثل قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ بن جبـــل لأهـــل الـــيمن: ائتوني بعض ثياب خميص، أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد ﷺ فإسناده صحيح إلى طاوس، إلا أن طاوساً لم يسمع مـــن معاذ. (٣٤٦)

-مثال الضعيف الذي لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل،

قوله في الوصايا: ويذكر عن النبي ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصـــية وقـــد رواه الترمذي موصولاً من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي، والحارث ضعيف ، وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلـــم علـــى العمل به(٣٤٧)

الحلبي) وقال: هذا حديث حسن. /وأبو داود (٤٠١٧) وابن ماجه (١٩٢٠) ، وحسنه الألباني في " صحيح الترمذي"

(٣٤٥) صحيح البخاري » كتاب البيوع » باب الكيل على البائع والمعطي /اسنن الدارقطني رقم الحديث: ٢٤٧٢ كتاب البُيُوع وأحمد (٢/٧١ (ابن أبى شيبة فى " المصنف " (٧/١٩٢/٢)

(٣٤٦) فتح الباري كتاب الزكاة: ١/١٨

(٣٤٧) صحيح البخاري « كتاب الوصايا « باب تأويل قول الله تعالى مـــن بعـــد وصية يوصي بها أو دين يذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية والترمذي ٣/٤١٦، الفرائض: ميراث الأخوة من الأب والأم حديث ٢٠٩٤

قال ابن حجر (ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته) [٣٤٨] .

-مثال الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله،

فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة:

ويذكر عن أبي هريرة رفعه "لا يتطوع الإمام في مكانه ولا يصح. وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة ﷺ، وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختُلِف عليه فيه. [٣٤٩]

قال ابن حجر (ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له... وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه، أنه لا يفتقر إلى هذا الحمل، وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا إلا النادر فهذا حكم المرفوعات.). [٣٥٠]

أسباب إيراده لهذا النوع :

وقال الحافظ ابن حجر: "وأمَّا إيراد البخاري للضَّعيف الَّذي لا عاضد له؛ فلأنَّه على وفق العمل، أو حُكِيَ إجْماع أهل العلم على القول به، وإلاَّ فإيراده في الكتاب قليلٌ جدًّا، قال: وحيث يقع ذلك منه يتعقَّبه المصنِّفُ بالتَّضعيف". [٣٥١]

أهم الدواعي التي جعلت الإمام البخاري يذكر الحديث معلقا فيما يلي:

أولا : الأحاديث و الآثار الموقوفة علي الصحابة ومن بعدهم ــ ، فيعلقها وإن كانت صحيحة . ؛ وذلك في التفسير والأحكام وغير ذلك ، فلو أسندها خرج عن

---

(٣٤٨) هدي السَّاري (ص١٨الفصل الرابع في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة .

(٣٤٩) صحيح البخاري «أبواب صفة الصلاة باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام وقال لنا آدم حدثنا شعبة عن أيوب عن نافع قال كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة وفعله القاسم ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه ولم يصح /عمدة القاري - العيني - ج ٦ - ص١٣٩ فتح الباري (٣٣٤/٢) -سنن أبي داود « كتاب الصلاة « باب الإمام يتطوع في مكانه ح رقم(١٠٠٦

(٣٥٠) هدي السَّاري (ص١٩

(٣٥١) هدي السَّاري (ص١٥

شرطه لأن ذلك ليس من شرط الصحيح المسند والتزمه أن لا يخرج أحاديث جماعة تكلم فيهم بما ينزل بهم عن شرطه في القوة ، ورأى لهم بعض الأخبار مما يصح الاستشهاد به ، فيعلق عنهم . .

ثانيا : الحديث الصحيح الذي في إسناده بعض من لم يرق إلي شرطه في الكتاب ــ وإن كان ثقة عنده ، وحديثه علي شرط غيره من جهابذة النقد ، وذلك لا يعني ضعفه عنده ، فإذا علق الحديث بصيغة الجزم ، بأن قال مثلاً : (قال النبي ﷺ) فهو ثابت عنده وإذا علق الحديث بصيغة التمريض ، كقوله : (يروى ، روي) فيحتاج إلى دراسة اسناده .

ثالثا : أن يقصد به مجرد الاختصار ، كأن يروي في الباب ما يغني عن الإطالة بتخريج الحديث تام متناًو إسناداً.

وأحياناً يكون الحديث عنده بإسناد واحد على شرطه ، ويحتاجه في بابين ، فيسنده في أحدهما ويعلقه في الآخر اتقاء لتكرار الحديث بنفس الإسناد في مكانين ؛ ولذا ينـدر أن يؤخذ على البخاري أنه كرر حديثاً بنفس الإسناد والمتن ، إنما ترى في التكرار فائدة جديدة ولا بد .

رابعا : الحديث الصحيح الذي ساقه في موضوع موصولا بإسناده التام ، ثم احتاج إلي ذكره في موضع آخر لفائدة فقهية ، وليس له عنده أسانيد أخرى غير السابق ، فحينئذ يسوقه معلقا إشعارا بأن هذا الحديث ليس له إلا هذا الإسناد .[٣٥٢]

طريق معرفة الصحيح من غيره من هذه المعلقات:

هو البحث عن إسناده الحديث والحكم عليه بما يليق به، وقد تولى ذلك بالنسبة لصحيح البخاري الحافظ ابن حجر : في كتابيه: فتح الباري وتغليق التعليق.) وقد طبع الكتاب في أربع مجلدات

هل ما يعزوه المصنف لشيخه بصيغة "قال يعد من صيغ المعلق :

لا يعد يعزوه المصنف لشيخه بصيغة "قال من صيغ المعلق بل حكمها حكم المعنعن، فيشترط للحكم باتصاله شيئان:

١. لقاء الراوي لمن روى عنه.

(٣٥٢) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع

٢. سلامته من التدليس.

ومثال ذلك: قول الإمام البخاري: وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلابي

حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذبني سمع النبي ﷺ يقول: (ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف .. الحديث[٣٥٣]

فلا التفات إلى زعم أبي محمد بن حزم الظاهري أن الحديث منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعل حكمه بانقطاعه جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف، وأخطأ في ذلك من وجوه. والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح، لأن البخاري قد لقي هشاماً وحدث عنه بأحاديث، ولم يصف البخاري أحد بالتدليس. بل هو من أبعد خلق الله عن التدليس. [٣٥٤] وسيأتي الكلام على هذا الحديث في فصل الانتفادات الموجه لصحيح البخاري

الفرق بين معلقات البخاري و معلقات مسلم :

هناك فروق كثيرة بين معلقات البخاري و معلقات مسلم ا برزها:

اولا :ان معلقات البخاري أكثر ربما وصلت إلى أكثر من ألف حديث معلق ، بينما مسلم مجموع ما علقه ستة أحاديث ، خمسة منها وصلها في صحيحه ، وواحد ذُكر أنه وصله غيره.

ثانيا:معلقات البخاري فيها ما علقه بصيغة الجزم ، وفيها ما علقه بصيغة التمريض ، أما مسلم – رحمه الله تعالى – فمعلقاته فكلها بصيغة الجزم بل هو يصلها أي الخمسة مباشرة في نفس الموضع بعد روايتها.

ألف الحافظ ابن حجر كتابا سماه " تغليق التعليق" في وصل معلقات البخاري ، ولخص كتابه هذا في مقدمة " فتح الباري " المسماة " هدي الساري. "

---

(٣٥٣) صحيح البخاري (فتح الباري: الأشربة،: ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه١٠/ ٥٣ح ٥٥٩٠

(٣٥٤) علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨١م، ص٦١

وأما معلقات صحيح مسلم فقد سردها الحافظ العراقي في شرحه لكتاب ابن الصلاح ، وألّف شيخنا الشيخ علي الحلبي – حفظه الله تعالى – رسالة في وصل معلقات مسلم سماها (تغليق التعليق على صحيح مسلم)

حكم المعلق:

الحديث المعلق ضعيف، لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند بحذف راو أو أكثر من أول إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف.

المعلقات التي في صحيح البخاري ومسلم على أحوال:

الحالة الأولى: ما كان معلقا وجاء موصولا في الكتاب نفسه، وهذا هو الكثير الغالب على معلقات الصحيحين.

وحكمها حكم الأحاديث الموصولة في الصحيحين.

الحالة الثانية: ما لم يوجد إلا معلقا، إذ لم يوصل في موضع آخر من الكتاب، وهذه لا تخلو من صورتين:

الصورة الأولى: أن يصدر الحديث المعلق بصيغة الجزم، مثل: قال، وروى، وأمر، وذكر، وحكى، فهذه الصيغة يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه،

وهذا بنقسم الي فسمين:

أولاً : إذا علق الحديث بصيغة الجزم ، بأن قال مثلاً : (قال النبي ﷺ) أو : (قال ابن عباس) فهو ثابت عنده .

ثانياً : إذا علق الحديث بصيغة الجزم إلى بعض رواة ذلك الحديث كأن يقول : (قال فلان) ويسوق طرفاً من آخر الإسناد ؛ فهو صحيح منه إلى

من سماه ، أما من ذلك المسمى إلى منتهى الإسناد فيحتاج إلى كشف .

الصورة الثانية: أن يصدر الحديث المعلق بصيغة التمريض، مثل: روي،

أو يروى، أو يذكر، أو في الباب عن النبي ﷺ وما أشبهها، فهذه الصيغة لا يستفاد منها الصحة ولا الضعف، ففيها ما هو صحيح على شرط الصحيح، وفيها ما هو صحيح ليس على شرطه، وفيها ما هو حسن، وفيها ما هو ضعيف،

قال ابن الصلاح: "ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعارا يؤنس به ويركن إليه ". (٣٥٥)

وقال الحافظ ابن حجر: "الضعيف الذي لا عاضد له في الكتاب قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف ". (٣٥٦)

المطلب الرابع الدراسات حول الجامع الصحيح :

اولا الشروح :

(ا) **الشروح على صحيح البُخاري منفردا :**

لقد حَظِيَ صحيح البُخاري عناية فائقةمن العلماء والمصنفين ، منذ القرن الرابع الهجري بالشرح والاعراب واستنباط الاحكام والتعليق و الاختصار ، وتراجم الرجال اكثر بكثير من كتب السنة لذلك كثرت شروحه وتعددت، وزادت التعليقات عليه وتنوعت، فبعضهم ذكر ٣٠٠ مصنف مثل حاجي خليفة في " كشف الظنون " بينمافقال فؤاد سزكين بروكلمان (١٠٠) مصنف ، اغلبها شروحا .

قال حاجي خليفة عن ابن خلدون : ولقد سمعت كثيرا من شيوخنا يقولون : شرح كتاب البخاري دين على الأمة .

و قال ايضا: ولعل ذلك الدين قضى بشرح المحقق : ابن حجر والقسطلاني والعيني اهـ . (٣٥٧)

وسأقتصر هنا على ذكر أهم الشروح و أبرزها ، ومن أراد الاستزادة فعليه مراجعة الكتب المتقدمة التي استوعبت غالب الأعمال على (صحيح البخاري)

١ ـــ أعلام السنن : مطبوع باسم (أعلام الحديث) لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨ هـ) ، يعد أول شرح لصحيح البخاري وهو شرح مختصر لطيفو يختصر احيانا يطيل حسب اهمية الحديث فشرح حديث الدين النصيحة في سبع صفحات ، وشرح حديث تخول النبي لأصحابه بالموعظة في

---

(٣٥٥) علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٦١.

(٣٥٦) هدي السَّاري ص١٥

(٣٥٧) كشف الظنون " (٥٤١/١ – ٥٤٥ و١ / ٦٣٥– تاريخ الأدب العربي١٦٥/٣)،لبروكلمان – تاريخ التراث العربي" (٢٢٩/١) ل وفؤاد سزكين

أربعة اسطر ألفه بعد معالم السنن ، استجابة لطلب أهل بلخ ،ومذهب الخطابي هو المذهب الشافعي

تذكر المصادر " كشف الظنون" ، و " تاريخ الأدب العربي" لبروكلمان و"تاريخ التراث العربي" لسزكين ، قبله شيء . (٣٥٨)

٢ــ شرح صحيح البخاري : للمهلب بن أبي صفرة الأزدي المتوفى سنة ٤٣٥ هـ، وهو ممن اختصر (الصحيح)، قال ابن فرحون في "الديباج المذهب": اختصر (الصحيح) اختصاراً مشهوراً، سماه: (النصيح في اختصار الصحيح)، وعلق عليه (تعليقا) حسناً اهـ. وقد طبع بعناية : عبد الوهاب الزيد . (٣٥٩)

٣ ـــ شرح صحيح البخاري : لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي المالكي (ت ٤٤٩هـ) ، غالبه في فقه الإمام مالك. ، طبع في دار الرشد بالرياض عام ١٤٢٠هـ تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم في (١٠) مجلدات، وفي دارالكتب العلمية ببيروت ٢٠٠٢ في (١٠) مجلدات، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا . (٣٦٠)

٤ ـــ شرح صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب الأندلسي الصدفي يعرف بـ: (ابن المرابط) المتوفى سنة ٤٨٥ هـ، وقد اختصر شرح شيخه المهلب وزاد عليه فوائد، وممن نقل عنه ابن رشيد، ذكره (ابن بشكوال) في (الصلة). وقال ابن فرحون : كتاب كبير حسن (٣٦١)

٥-شرح قوام السنة، تأليف: أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، المتوفى سنة ٥٣٥ هـ. (٣٦٢)

٦-النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح، تأليف: نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي، المتوفى سنة ٥٣٧ هـ. (٣٦٣)

---

(٣٥٨) السابق
(٣٥٩) الإمام البخاري" للدّكتور تقيّ الدِّين الندوي (ص١٤٠
(٣٦٠) الإمام البخاري) للدّكتور تقيّ الدِّين الندوي (ص١٤٠
(٣٦١) المرجع السابق
(٣٦٢) عمدة السامع والقاري في فوائد صحيح البخاري،

٧-شرح غريبَهُ، تأليف: أبي الحسن محمد بن أحمد الجياني النحوي، المتوفى سنة ٥٤٠ هـ. (٣٦٤)

٨-شرح القاضي أبو بكر بن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ. (٣٦٥)

٩- الإفصاح عن معاني الصحاح شرح للجمع بين الصحيحين للحميدي : شرح الشيخ الإمام الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الدوري الحنبلي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ،قال الذهبي: له كتاب: (الافصاح عن معاني الصحاح) شرح فيه (صحيحي البخاري ومسلم)، في عشر مجلدات، (٣٦٦) وقال ابن رجب: ولما بلغ فيه إلى حديث: (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) شرحه، وتكلم على معنى الفقه، وآل به الكلام إلى ذكر مسائل الفقه المتفق عليها، والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة المشهورين، وقد أفرده الناس من الكتاب، وجعلوه بمفرده مجلدة، وسموه بكتاب: (الإفصاح) وهو قطعة منه.اهـ (٣٦٧)

حققه د. فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر : دار الوطن ط. الثانية للجزئين الأول والثاني ، وط. الأولى لباقي الأجزاء سنة1417 هـ/١٩٩٦م، وتقع في ٨ مجلدات

١٠- المخبر الفصيح في شرح الجامع الصحيح : لابن التين المالكي (ت٦١١هـ) .

١١-شرح صحيح البخاري: لشرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، شرح قطعة من بدء الوحي إلى آخر كتاب الإيمان ، ثم وافته المنية قبل أن يكمله. يمتاز شرحه بالإطالة في ترجمة الرواة.

---

(٣٦٣) المرجع السابق
(٣٦٤) المرجع السابق
(٣٦٥) تأليف :السخاوي، ص١٤
(٣٦٦) سير أعلام النبلاء٢٠/٤٣٠
(٣٦٧) ذيل طبقات الحنابلة (٣ / ٢٥٢) ط . دار المعرفة

قال النووي : فأما صحيح البخاري رحمه الله فقد جمعت في شرحه جملا مستكثرات مشتملة على نفائس من أنواع العلوم بعبارات وجيزات وأنا مشمر في شرحه راج من الله الكريم في إتمامه المعونات"[٣٦٨]

طبع في مصر قديماً بدون تاريخ مع (شرح القسطلاني)، ثم أفردت مقدمة هذا الشرح وطبعت باسم :(ما تمس إليه حاجة القارئ من صحيح البخاري)

١٢- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لمحمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) وقد طبع في حيدر آباد، سنة ١٣١٩هـ، ثم نشره محمد فؤاد عبد الباقي في القاهرة، سنة ١٩٥٧م.

١٣- شرح صحيح البخاري:لزين الدين علي بن محمد الإسكندراني المعروف (بابن المنير) المتوفى سنة ٦٩٩ هـ، وهو كبير في نحو عشر مجلدات. (٥)

١٦-الراموز على صحيح البخاري، تأليف: علي بن محمد اليونيني، المتوفى سنة ٧٠١ هـ. [٣٦٩]

١٨- البدر المنير الساري في الكَلام على البخاري تأليف: لقطب الدين الحلبي عبد الكريم بن عبد النور بن منير ، المتوفى سنة ٧٣٥ هـ. [٣٧٠]

١٩- شرح صحيح البخاري: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي صاحب (التفسير) المتوفى سنة ٧٧٤ هـ، شرح قطعة من أوله [٣٧١]

٢٠-التلويح في شرح الجامع الصحيح : وهو شرح الحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج التركي المصري الحنفي المتوفى سنة(٧٦٢هـ). [٣٧٢]

٢١- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني المتوفى سنة ٧٨٦هـ، وهو شرح متوسط

---

(٣٦٨) شرح النووي. (٤/١)

(٣٦٩) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥ -عمدة السامع والقاري في فوائد صحيح البخاري، تأليف: السخاوي، ص١٤٠

(٣٧٠) السابق

(٣٧١) *البداية والنهاية* ٢٨/١١-٣١

(٣٧٢) الإمام البخاري للدّكتور تقيّ الدِّين الندوي ص١٤٠

مليء بالفوائد من شرح المفردات ، والاعرابات النحوية غير الواضحة ، يتعرض لأسماء الرجال ويوضح الملتبس، ويؤلف بين الأحاديث المتعارضة،ويبين مناسبة الحديث في كل باب..مفيد لكن على أوهام فيه في النقل لنقله من الصحف.

قال الحافظ ابن حجر : وذكر لي شيخنا العراقي أنه اجتمع به بمكة، وسمى شرحه للبخاري (الكوكب الدراري)، وهو في مجلدين ضخمين، وفي الغالب يوجد في أربعة أو خمسة ، وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل، لأنه لم يأخذ إلا من الصحف وقد عاب في خطبة شرحه على شرح ابن بطال ثم على شرح القطب الحلبي وشرح مغلطاي اهـ . (٣٧٣)

وقال حاجي خليفة: وهو شرح وسط مشهور بالقول جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد . (٣٧٤)

ويقول العيني: هذا إنما نشأ لعدم تحريه النقل ، واعتماده من هذا الفن على العقل. (٣٧٥)

طبع في المطبعة البهية المصرية ١٣٥٨ هـ في (٢٥) جزءا صغيرا، ثم في دارالفكر بيروت

٢٢- شرح صحيح البخاري: لعلاء الدين مغلطاي بن قليج التركي المصري الحنفي المتوفى سنة ٧٩٢هـ، ذكره ابن حجر في "الدرر الكامنة وهو شرح كبير في (٢٠) مجلدا، سماه: (التلويح)

شرح المقدمةوطبعت باسم :(ما تمس إليه حاجة القارئ من صحيح البخاري)(٣٧٦)

٢٣- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: للعلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤هـ، وهو شرح مختصر في مجلد

---

(٣٧٣) الدرر الكامنة٢/١٢٥) ٤/٣٥٣

(٣٧٤) كشف الظنون"(١/٥٤١ - ٥٤٥

(٣٧٥) عمدة القاري ١/١٠١

(٣٧٦) عمدة القاري ١/١٠١الدرر الكامنة ٢/١٢٥- ٤/٣٥٣ -كشف الظنون ١/٥٤١ - ٥٤٥

شرح الحديث في سطرين أو ثلاثة، قصد فيه إيضاح غريبه، وإعراب غامضه، وضبط نسب أو أو راوٍ يخشى من التصحيف في اسمه ونحو ذلك ./ طبع في القاهرة سنة ١٣٥١ ، /مكتبة الرشد الرياض بتحقيق يحيى بن محمد الحكميفي (٣) مجلدات، / مكتبة الباز مكة ١٤٢٠ بتحقيق أحمد فريد،/ دارالكتب العلمية بيروت (٣٧٧)

وله (شرح) آخر ذكره القسطلاني في "إرشاد الساريوقال: مطول رأيت منه قطعة بخطه.اهـ – قال الحافظ في " شرع في شرح البخاري فتركه مسودة، وقفت على بعضها، ولخص منه (التنقيح) في مجلد اهـ (٣٧٨)

٢٤–فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ، من شيوخ ابن حجر لم يكتمل هذا الشرح ، حيث وصل فيه مؤلفه إلى كتاب الجنائز ، ولو قدر إتمامه لا ستغنى به طالب العلم، يذكر ترجمة الباب ثم يعقب عليها بتعليق ضاف يتناول ما في الترجمة من القضايا الفقهية ويذكر آراء العلماء فيها وكأنه بهذا التعليق يمهد للحديث بمدخل مناسب ويلاحظ طول هذا المدخل في النموذجين التاليين بعد هذا المبحث ، يأتي بعد هذا المدخل ذكر الحديث بإسناده ومتنه كما هو في البخاري يخرج حديث الباب تخريجا

واسعا في الغالب يستقصي الحديث من جميع رواياته وطرقه وكثيرا ما يذكرنا هذا التخريج بصنيعه في شرح الترمذي وإلى جانب التخريج يتكلم عن القضايا الحديثية في الحديث وطرقه كرفع توهم الانقطاع وإثبات التصريح بالسماع إذا كان الراوي مدلسا كما يتكلم في الرجال تعديلا وجرحا ، يتناول فقه الحديث ويفصل قضاياه ويذكر أقوال العلماء وأدلتهم ويناقش يرجح كل ذلك باستيعاب وإطالة غير

(٣٧٧) عمدة السامع والقاري في فوائد صحيح البخاري، تأليف السخاوي، ص١٤٠

(٣٧٨) إرشاد الساري" (ص --٤٣ لدرر الكامنة ٢/١٢٥– ٤/٣٥٣ –

مخلين فهو يعد موسوعة في الفقه المقارن،يذكر اقوال الصحابة والتابعين وأصول الفقه.

واهم ما يتميز به هذا الشرح اعتناء المصنف بالعلل الواردة في الأحاديث ويرجح بين الروايات معتمدا علي على كتاب علل الدارقطني إلى جانب مجموعة كبيرة من مصادر علوم الحديث الأصلية ،مع ذكر اقوال الصحابة والتابعين واصول الفقه وقد استفاد ابن حجر منه.

قال السخاوي في ترجمة الحافظ ابن حجر :وكذا سبقه -فيما قيل لي- إلى التسمية بفتح الباري الحافظ الزين بن رجب الحنبلي ، لكن سمعت صاحب الترجمة يذكر أنه لم يطلع على ذلك) انتهى. (٣٧٩) فظاهر ما ذكره السخاوي عن ابن حجر أنه لم يطلع على شرح ابن رجب

والظاهر أن ابن حجر لم يطلع على كل شرح ابن رجب ،وإلا فقد اطلع على بعضه ونقل منه في ثلاث مواضع

ومما يدل على أنه لم يقف عليه كاملا أنه قد فاته عدد من الأحاديث المعلقة لم يقف ابن حجر على من وصلها ، بينما وقف عليها ابن رجب ، فلو أن ابن حجر اطلع عليها لذكرها مع حرصه الشديد على ذلك(٣٨٠)

٢٥-فتح الباري شرح صحيح البخاري : وهو للحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (-٨٥٢ هـ)، وشرحه من اعظم الشروح لصحيح البخاري ابتداء تأليفه في أوائل سنة ٨١٧ هـ على طريق الإملاء ،مكث ابن حجر في تصنيفه نحو خمس وعشرون عاما هويقع في ثلاثة عشر مجلداً ومقدمة وافية في عشرة فصول في مجلد ضخم مسماة بهدي الساري لمقدمة فتح الباري. تكلم فيها على الصحيح وشرطه وتراجمه وتقطيع الأحاديث فيه وسياق من طعن في رجال الصحيح والجواب عنهم ونحو ذلك اشترط فيهاانه لا يورد من الأحاديث إلا ما كان صحيحا أو حسنا ، إلا

(٣٧٩) الجواهر والدرر (٦٧٥/٢)
(٣٨٠) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥ -الجواهر والدرر (٦٧٥/٢)

انه أورد أحاديث فيها ضعف ولم ينبه عليها،في مسائل العقيدة مضطرب ، ينقل السلف والخلف ، ولا يتعقب ذلك بشيء،جمع فيه أقوال أكثر من سبقه ممن تعرض لمسائل من العلم ذات صلة بصحيح البخاري، وناقشها بعلم راسخ، واطلاعاً واسعاً وامتاز هذا الشرح بجمع طرق الحديث التي تبين لها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً ، ابن حجر يشرح المكرر في المكان الذي أورده البخاري لأجله ، ويحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه ، فالكتاب متناسب يشرح آخر حديث بنفس الطريقة والمنهج الذي يشرح فيه أول حديث. (٣٨١)

قال السيوطي: ومن تصانيفه ' فتح الباري شرح البخاري ' ، ومقدمته تسمى ' هدى الساري ' ،وشرح آخر أكبر منه ، وآخر ملخص منه لم يتما ، وقد رأيت من هذا الملخص ثلاث مجلدات من أوله. (٣٨٢)

وهناك مختصر من هذا الشرح، أعده المصنف نفسه، بعنوان: "النكت على صحيح البخاري"، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر ١ : ٦٣٤ تحت رقم (٢٩٥) حديث.

وتجدر الإشارة إلى أن (العيني) رد على نقد فتح الباري بكتابه: "انتقاض الاعتراض"، وهو مخطوط بالمكتبة الظاهرية، تحت رقم (٩٩) حديث.

وزاد عليه إبراهيم بن علي الشافعي النعماني بكتابه: "مزيد فتح الباري"، وهو مخطوط بمكتبة الأسكوريال، تحت رقم (١٤٥٦). الامام البخاري وجامعه الصحيح د/علي جمعه

هل المتن في فتح الباري من وضع ابن حجر ؟

ذكر ابن حجر في المقدمة انه عزم على ذلك ، لكنه رأى أن ذلك مما يطول به الكتاب، لكن المتن وضعه المحقق محمد فؤاد عبد الباقي حيث أدخل متناً من روايات متعددة احيانا لا توافق الرواية التي اختارها ابن حجر، ولذا نجد ابن

(٣٨١) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥ -الجواهر والدرر (٦٧٥/٢
(٣٨٢) نظم العقيان (ص/٤٦)

حجر يقول قوله (كذا) ولا تجد القول في المتن مع العلم أن ابن حجر قد يشير إلى غير الرواية التي اختارها عند الحاجة.

٢٦-التوضيح في شرح الجامع الصحيح: لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن) الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ هـ . قال ابن حجر كما في "): وشرح البخاري في عشرين مجلدة اعتمد فيه على شرح شيخه القطب ومغلطاي وزاد فيه قليلاً وهو في أوائله أقعد منه في أواخره بل هو من نصفه الثاني قليل الجدوى. (٣٨٣)

قال السخاوي: وقد قال هو أنه لخصه من شرح شيخه مغلطاي الملخص له من شرح القطب الحلبي وأنه زاد عليهما . (٣٨٤)

وقد حقق الكتاب في أكثر من ٣٠ رسالة ماجستير و دكتوراه بجامعة أم القرى ، كلية الدعوة وأصول الدين عام ١٤١٦هـ وما بعدها .

و طبع الكتاب حديثاً عام ١٤٢٩هـ في ٣٥ مجلداً بواسطة وزارة الشؤون الإسلامية قطر (٣٨٥)

٢٧-فيض الباري على صحيح البخاري: لسراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة ٨٠٥ هـ،

قال ابن قاضي شهبة : شرح (البخاري) كتب منه نحو خمسين كراسا على أحاديث يسيرة إلى أثناء الإيمان، و مواضع متفرقة منه سماه: (فيض الباري على صحيح البخاري(٣٨٦)

---

(٣٨٣) الضوء اللامع"(٣/٢٠٠)

(٣٨٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٦/ ١٠٢

(٣٨٥) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥

(٣٨٦) طبقات الشافعية ٢/٤٢: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي) توفي ٨٥١ هـ)، وهو كتاب على قرار طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي لكنه بعده، وقد ترجم فيه بن قاضي شهبة لعدد من أعلام الدين وبعضهم لم يكن يعرف أنه شافعي

وقال السخاوي: ولم يكمل من مصنفاته إلا القليل، لأنه كان يشرع في الشيء فلسعة علمه يطول عليه الأمر، حتى أنه كتب من (شرح البخاري) على نحو عشرين حديثاً مجلدين اهـ [٣٨٧]

٢٨-التوضيح شرح الجامع الصحيح، تأليف: عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة ٨٠٥[٣٨٨]

٢٩-الإفهام شرح صحيح البخاري، تأليف: جلال الدين البلقيني، المتوفى سنة ٨٢٤ هـ. [٣٨٩]

٣٠-شرح صحيح البخاري : لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن حسن بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤هـ ، قال الشوكاني في (البدر الطالع): شرع في (شرح البخاري) و وصل فيه إلى آخر الحج في ثلاث مجلدات اهـ . وكذا قال الزركلي [٣٩٠]

٣١-عمدة القاري شرح صحيح البخاري :للعلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥هـ . مكث في تأليفه عشر سنين ، بدء فيه أواخر سنة ٨٢١هـ وفرغ منه سنة ٨٤٧هـ وهو شرح كبير افتتحه بمقدمة مختصرة قريبة جداً من مقدمة النووي بسط الكلام فيه على الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث والأجوبة والأسئلة، يبدأ أولا بمناسبة الحديث للترجمة ثم يتحدث عن الرجال وضبط أسمائهم والأنساب ، وهو يعنون ذلك أي أنه يقول : مناسبة الحديث للترجمة ثم يذكرها ، وهذه الميزة ليست في الفتح لا بن حجر،ايضا يذكر مواضع الحديث في البخاري ومن أخرجه.

يورد إشكالات في الحديث ثم يجيب عنها. لكن هذه الفوائد كانت في أوائله لأنه اعتمد على أشياء انقطعت وخصوصاً في البيان والبديع لان

---

(٣٨٧) الضوء اللامع" (١٠٨/٥)
(٣٨٨) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥ -الجواهر والدرر (٦٧٥/٢
(٣٨٩) السابق
(٣٩٠) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥ -الجواهر والدرر (٦٧٥/٢

اعتماده كان على شرح ركن الدين الذي لم يكتمل فتوقف العيني حيث توقف شرح ركن الدين، فلم يتوازن الشرح .

ينقل العيني ممن سبقه من الشرّاح كالخطابي والكرماني وابن بطّال والنووي وغيرهم. وخاصا عن ابن حجر في الفتح ويبهم المؤلف ! وربما نقل منه المقطع الكبير، ويتعقبه كثيرا ، وقد كان العيني يستعير نسخة فتح الباري لابن حجر من كاتب ابن حجر (الفتح بن برهان) وذلك بعلم ابن حجر ورضاه. العيني حنفي متعصب لمذهبه كثيراً ، وهذا مما يحط من قيمة الكتاب.

قال حاجي خليفة: واستمد فيه من فتح الباري بحيث ينقل منه الورقة بكمالها وكان يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مصنفه له وتعقبه في مواضع وطوله بما تعمد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه وإفراده كل من تراجم الرواة بالكلام وبين الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع وغيره فقال : بديهة هذا شيء نقله من شرح لركن الدين وقد كنت وقفت عليه قبله ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتم إنما كتب منه قطعة وخشيت من تعبي بعد فراغها في الإرسال (في الاسترسال) ولذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك انتهى . (٣٩١)

٣٢-شرح الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير الإسكندراني وهو شرح كبير في نحو عشر مجلدات .

٣٣-شرح الشيخ أبي البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدي المصري الشافعي، وهو شرح كبير كان ابتداء تأليفه ٩٠٩ هـ. (٣٩٢)

---

(٣٩١) كشف الظنون" (٥٤١/١

(٣٩٢) الرسالة المستطرفةومعها التعليقات المستظرفة/ أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي والتعليقات لأبي يعلى البيضاوي المغربي

٣٤-التوشيح شرح الجامع الصحيح : وهو شرح للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) وهذا الشرح بمثابة تعليق لطيف على صحيح البخاري ضبط فيه ألفاظ الحديث، وفسر الغريب، وبين اختلاف الروايات التي وردت فيه، مع تسمية المبهم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك، وقال عنه: أنه لم يفته من الشرح إلا الاستنباط. مقدمة كتاب "التوشيح" بتحقيق: علاء الأزهري. طبع الكتاب بتحقيق: رضوان جامع رضوان، عن دار الرشد في (٩) مجلدات، سنة ١٤١٩هـ ثم في دار الكتب العلمية بتحقيق: علاء إبراهيم الأزهري في (٥) مجلدات، سنة ١٤٢٠هـ (٣٩٣)

٣٥-إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري : المؤلف شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني القاهري الشافعي المتوفى سنة (٩٢٣هـ)، فرغ من تأليفه سنة ٩١٦ هـ وهو شرح كبير تحليلي تلخيص لشرحي ابن حجر والعيني، وهو متداول مشهور. اعتنى بدقة بالفروق بين الروايات سواء في الأسانيد أو المتون أو صيغ الأداء وميزة هذا الشرح أنه اعتمد النسخة اليونينية لـ: (صحيح البخاري)، وضبطه عليه

قال مصنفه في وصفه : طالما خطر لي أن أعلق عليه شرحاً أمزجه فيه مزجاً أميز فيه الأصل من الشرح بالحمرة ليكون كاشفاً بعض أسراره مدركاً باللمحة موضحاً مشكله مقيداً مهمله وافياً بتغليق تعليقه كافياً في إرشاد الساري إلى طريق تحقيقه، فشمرت ذيل العزم وأتيت بيوت التصنيف من أبوابها وأطلقت لسان القلم بعبارات صريحة لخصتها من كلام الكبراء .

ولم أتحاش من الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصدا لنفع الخاص والعام فدونك شرحا أشرقت عليه من شرفاتها الجامع أضواء نوره اللامع واختفت منه (كواكب الدراري) وكيف لا وقد فاض عليه النور من فتح الباري . انتهى أراد بذلك أن شرح ابن

(٣٩٣) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥-- الإمام البخاري" للدّكتور تقيّ الدّين الندوي (ص١٤٠

حجر مندرج فيه قال الشيخ عبد القادر العيدروس صاحب النور السافر: لعله أجمع شروح البخاري وأحسنها)اهـ.

وقال الكتاني في " فهرس الفهارس" : وكان بعض شيوخنا يفضله على جميع الشروح من حيث الجمع وسهولة الأخذ والتكرار والإفادة، وبالجملة فهو للمدرس أحسن وأقرب من " فتح الباري " فمن دونه ./ طبع عدة طبعات عديدة : أولها ببولاق١٢٧٦ هـ . (٣٩٤)

٤٤تحفة الباري بشرح صحيح البخاري لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩١٦هـ) وطبع في اثنى عشر مجلدًا، بالقاهرة، سنة ١٣٢٦هـ. وطبع منه (مختصر) مع هوامش لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٦هـ)، وذلك بالقاهرة سنة ١٣٠٠هـ.

٣٦-فتح المبدي بشرح مختصر صحيح البخاري للزبيدي للمؤلف: عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري ت١٢٢٧هـ لقد قام الإمام الحافظ زين الدين الزبيدي باختصار صحيح البخاري حيث قام بحذف الأسانيد وما تكرر من الأحاديث وسماه التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح فقام الشيخ عبد الله الشرقاوي بشرح هذا المختصر حيث حرر ألفاظه وضبطها وبين وجوه الإعراب وشرح الكلمات واستخرج الأحكام الواردة فيها وأورد آراء الفقهاء . فجاء شرحه هذا ميسرا ومتوسطا بين التطويل والإيجاز مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض(٣٩٥)

٣٧-النور الساري من فيض البخاري، تأليف: حسن العدوي الحمزاوي المالكي، المتوفى سنة ١٣٠٣ هـ. وقد طبع بالقاهرة على همش الصحيح، سنة ١٢٧٩هـ.

٣٨-عون الباري لحل أدلة البخاري: للعلامة محمد صديق حسن خان القنوجي المتوفى سنة ١٣٠٧هـ . على مختصر الزبيدي لصحيح البخاري ، وهو

---

(٣٩٤) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥-- الإمام البخاري" للدّكتور تقيّ الدِّين الندوي (ص١٤٠

(٣٩٥) الإمام البخاري" للدّكتور تقيّ الدِّين الندوي (ص١٤٠- مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ

شرح نفيس ، مستمداً من كلام أئمة هذا الشان، مثل كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم و الإمام الشوكاني محرراً لأقاويله، معرباً عن مجملاته وتفاصيله. وأحال في مواضع أُخَر إلى جملة من كتبه المفيدة. وهو مأخوذ في الجملة من إرشاد الساري للقسطلاني ويتميز بنقده لما ذكره القسطلاني من مسائل مخالفة في الاعتقاد./ قام بتحقيقه نور الدين طالب وبذل جهدا محمودا فقد نسخ المطبوع حسب قواعد الإملاء الحديثة واشار إلى الأخطاء التي وقعت في المطبوع وحعل الزيادة في المواضع التي لا يقوم النصّ إلا بها، بين معكوفتين وضبط أحاديث المتن ضبطا تاما ورقمه ترقيماً مسلسلاً مع عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من الكتاب العزيز جعل للكتاب

مقدمة مشتملة على ترجمة الشارح.ثم ذيل الكتاب بفهرس لأحاديث المتن وفهرس للكتب والأبواب/طبع الكتاب في ١٠ مجلدات/ دار النوادر /عنوان الناشر: الكويت/ بيروت/ دمشق طبع بالهند سنة ١٢٩٩هـ في (٧٥٠) صفحة ، وفي مطبعة بولاق مصر على هامش كتاب (نيل الأوطار للشوكاني)، ومفرداً في دار الرشيد حلب سوريا ١٤٠٤ في (٥) مجلدات

٣٩-فيض الباري على صحيح البخاري: لمحمد أنور الكشميري الديوبندي الهندي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ ، في أربعة مجلدات كبار، وهو من أماليه في الدرس، طبع بمصر سنة ١٣٥٧هـ، وطبع مع حاشية (البدر الساري إلى فيض الباري) للشيخ محمد بدر عالم الميرتهي، وذلك في أربعة مجلدات، بدار المعرفة ببيروت، بدون تاريخ.. وقد طبع بالقاهرة، سنة ١٩٣٨م.

٤٠-لامع الدراري على جامع البخاري" للشيخ أبو مسعود أحمد رشيد الكنكوهي، وضبطه الشيخ أبو زكريا محمد يحيى الصديقي، وتعليقات المحدث محمد زكريا الكاندهلوي. وقد طبع في عشرة أجزاء، بالمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، سنة ١٣٩٥هـ

وهناك شروح كثيرة لصحيح البخاري غير هذه الشروح، منها شروح لم تتم كشرح الحافظ ابن كثير، وابن رجب الحنبلي، والنووي وغيره

وللمزيد راجع:

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٦/ ١٠٢- (٢) مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥- -الجواهر والدرر (٢/٦٧٥

(٣)الإمام البخاري" للدّكتور تقيّ الدّين الندوي (ص١٤٠- مناهج المحدثين للشايع ص٦٩ ـــ ٧٥

(٤) النور السافر عن أخبار القرن العاشر٥٨ تأليف: الشيخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس. حققه وضبط نصوصه وصنع فهارسه وقدم له وعلق عليه: د. أحمد حالو – محمود الأرناؤوط – أكرم البوشي. الناشر: دار صادر- بيروتالطبعة: الأولى2001 - م.- فهرس الفهارس (٢ / ٩٦٧ ، ٩٦٨

الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

(ب) شروح لمتن صحيحي البخاري ومسلم معًا:

١) "تفسير غريب ما في الصحيحين".

لمحمد بن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ).

٢) "شرح مشكلات الصحيحين المستخرج من مشارق الأنوار للقاضي عياض".لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن قرقول (ت ٥٦٩هـ).

٣) "كشف مشكل حديث الصحيحين"لعبد الرحمن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

٤) "مشكل الصحيحين"لخليل بن كيكلدي بن عبد الله (ت ٧٦١هـ).

٥) "كشف النقارب عما روى الشيخان للأصحاب"لخليل بن كيكلدي.

وألفت حول هذا المختصر عدة شروح، وهي:

أ) "بهجة النفوس وتحليه ومعرفة ما عليها وما لها"

للمصنف نفسه. وقد طبع بالقاهرة سنة (١٣٤٩هـ، ١٩٣٦م). وعلى هذا الشرح صنف المؤلف نفسه: "المرائي الدالة على فضل مختصر البخاري المسمى ببهجة النفوس وتحليها ومعرفة ما عليها وما لها".وطبع أيضًا بالقاهرة سنة (١٩٣٦م).

ب) "شرح" لعلي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ). وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، فهرست المخطوطات ٢ : ٦٦، تحت رقم (٢٥٣٣٢ ب)، ورقم (٢٥٩٢٦ ب).

جـ) "النور الساري على متن مختصر البخاري".

لأحمد بن أحمد بن محمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ).

وهو مخطوط بدار الكتب المصريةن فهرست المخطوطات ٢ : ٦٦، وتحت رقم (٢٣٥٥٦ب)

د) "حاشية لمحمد بن علي الشنواني الشافعي (ت ١٢٣٣هـ).

وقد طبع بالقاهرة اثنتا عشرة طبعة أعوام: ١٢٧٤هـ، ١٢٨٥هـ، ١٣٠٤هـ، ١٣١٤هـ، ١٣١٧هـ، ١٣٢٥هـ، ١٣٢٦هـ، ١٣٢٧هـ، ١٣٣٢هـ، ١٣٤٧هـ، ١٣٥٣هـ.

هـ) "التعليق الفخري":

تأليف محد عباس علي خان.

وطبع بالهند سنة ١٣٦٤هـ.

٧) التجريد الصريح:

تأليف أبو العباس أحمد بن أحمد الشرجي الزبيدي (٨٩٣هـ).

وقد قام المصنف فيه بحذف الأسانيد، وإعادة ترتيب الأحاديث.

وقد طبع فيه بولاق سنة ١٢٨٧هـ، وفي القاهرة ١٣١٢هـ، ١٣٢٢هـ، ١٣٢٣هـ، ١٣٣٥م

وللتجريد الصريح شرحان:

أ) "فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي".

للشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي (ت ١٢٢٧هـ).

وقد طبع هذا الشرح بالقاهرة عدة طبعات أعوام: ١٣٢٠هـ، ١٣٣٠هـ، ١٣٣٨هـ، ١٣٤٥هـ، ١٩٣٦م، ١٩٥٨م.

ب) "عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري"

للشيخ صديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ).

وقد طبع في قطر على نفقة أميرها، وبعناية عبد الله بن إبراهيم الأنصاري سنة (١٤٠١هـ / ١٩٨١م) في ستة مجلدات ضخام.

وهناك اختصار للتجريد بعنوان: "المختار".

للشيخ عبد الله الشرقاوي.

وطبع بالقاهرة عامي ١٩٥٤م، ١٩٥٨م.

ثانيا المستخرجات :

المستخرجات جمع مستخرج.والمستخرج في اصطلاح المحدثين أن يأتي المصنفاو الحفاظ إلى كتاب من كتب الحديث كصحيح البخاري أو صحيح مسلم ، أو غيرهما من فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده؛ وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.(٣٩٦)

قال الحافظ ابن حجر: "وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذرٍ من علوٍ أو زيادةٍ مهمةٍ(٣٩٧)

وقد يطلق المستخرج عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه، أي جمعه من كتب مخصوصة(٣٩٨).

كمستخرج الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي مولاهم الأصفهاني المتوفى سنة سبعين وأربعمائة، جمعه من كتب الناس واستخرجه للتذكرة وسماه المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة، جمع فيه فأوعى ومن تصانيفه المسند وكتاب الوفيات وجزء في أكل الطين وغير ذلك وكثيرا ما ينقل عن مستخرجه

(٣٩٦) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٥٦-

(٣٩٧) تدريب الراوي ١/ ١١٢

(٣٩٨) الرسالة المستطرفةص

المذكور الحافظ ابن حجر في كتبه فيقول: ذكر ابن منده في مستخرجه وتارة يقول في تذكرته. (٣٩٩)

المستخرجات على صحيح البخاري منفردا:)(أ

١-مستخرج الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى سنة (٣٧١ هـ) ، قال الذهبي ابتهرت بحفظه ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة

مستخرج الحافظ أبي بكر البرقاني المتوفى سنة (٤٢٥ ه- ٢

٣-مستخرج الحافظ الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني صاحب التاريخ والتفسير المسند أيضا. المتوفى سنة ٤١٦ هـ وهو غير الحافظ ابن مردويه محدث أصبهان وهو ابن مردويه الكبير. وأما الصغير فهو حفيده محدث أصبهان المفيد الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، لم يلحق جده. توفي سنة٤٩٨ هـ

لغطريفي المتوفي سنة (٣٧٧ هـ ١ ٤- مستخرج

٥مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذهل الهروي المتوفى سنة ٣٧٨

وممن له مستخرج على كل من الصحيحين على حدة في كتاب مستقل:

٦-الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني نسبة إلى أصبهان مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها الصوفي الشافعي صاحب التصانيف المتوفى بأصبهان سنة ثلاثين وأربعمائة. ت ٤٣٠هـ

٧الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري المعروف: بابن الأخرم المتوفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. ت ٣٤٤هـ

٨الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي الحافظ (ت ٤٣٤هـ)

---

(٣٩٩) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٥٦-٥٧

٩الحافظ أبو محمد الحسن ابن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي المعروف: بالخلال بفتح الخاء المعجمة وشد اللام نسبة إلى الخل المأكول المتوفى سنة ت ٤٣٩هـ.(تسع وثلاثين وأربعمائة

قال الخطيب: "خرج مسند أحمد على الصحيحين (٤٠٠)

١٠الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن محمد الأصبهاني المعروف بابن منجويه البردي نزيل نيسابور المتوفى سنة ت ٤٢٨هـ ثمان وعشرين و أربعمائة

١١الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن ما سرجس الماسرجسي نسبة إلى جده ماسرجس المذكور كان

نصرانيا فأسلم على يد عبد الله بن المبارك النيسابوري المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة

١٢الحافظ أبي مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني المليحي المتوفى سنة ست وثمانين وأربعمائة.

١٣الحافظ أبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الشيرازي محدث الأهواز المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

١٤الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني نسبة إلى برقانة قرية من نواحي خوارزم الشافعي المتوفى ببغداد سنة خمس وعشرين وأربعمائة.

(ب)المستخرجات على الصحيحين كلاهما في كتاب واحد:

١-مستخرج أبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد الفرج الشيرازي ت٣٨٨هـ(٤٠١)

ثالثا المستدركات:

---

(٤٠٠) تاريخ بغداد (٧/ ٤٢٥

(٤٠١) تدوين السنة النبوية | د. محمد الزهراني مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض – ط٤ | ١٤٣٣هـ.(الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفةلأبي عبد الله الكتاني الحسني الإدريسي الفاسي ص ٣١

الاستدراك في اصطلاح أهل الحديث: هو جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه، ومعلوم أن الشيخين البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما، ولا التزما ذلك، إذن فهناك أحاديث هي على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرجاها في كتابيهما، وقد عنى العلماء بالاستدراك عليهما ، وألفوا في ذلك المصنفات ، وأطلقوا عليها اسم المستدركات

أهم هذه المستدركات وأشهرها:

١-المستدرك :لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوريالمتوفى سنة (٤٠٥ هـ) ، أودعه من الأحاديث ما كان على شرط الشيخين أو شرط أحدهما ، ولم يخرجاه في كتابيهما ، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منهما ، وهو ينبه على القسم الأول بقوله : هذا حديث على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم ، وعلى القسم الثاني بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد ، وقد يورد ما لم يصح عنده منبهاً على ذلك ، وهو متساهل في التصحيح.

شرطه: أن يكون رجال الإسناد ممن أخرج لهم صاحب الكتاب الأصلي، يقول أبو عبد الله الحاكم في مقدمة كتابه (المستدرك :

(وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيدها يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بان الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسها)

وقد لخص المستدرك الحافظ الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) ، وتعقب كثيرًا منه ببيان ضعفه أو نكارته ووضعه ، وجمع جزءًا في الأحاديث الموضوعة التي وجدت فيه بلغت نحو مائة حديث ، وذكر له ابن الجوزي

وقد بالغ أبو سعد الماليني في موضوعاته نحو ستين حديثاً أيضاً فحكم بأنه ليس في المستدرك حديث على شرط الشيخين ، ورد عليه الذهبي بأن فيه جملة وافرة على شرطهما ، وأخرى كبيرة على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك

نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صح سنده، وإن كان فيه علة، وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير وواهيات لا تصح، وفي بعض ذلك موضوعات أهـ

وطبع في حاشية المستدرك في حيدر آباد عام ١٣٣٥هـ ، ثم صور عنها قال الذهبي :هذا ما لخص محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي من كتاب المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم ـ رحمه الله ـ فأتى بالمتون ، وعلق الأسانيد ، وتكلم عليها) [٤٠٢]

قال الذهبي: (ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في "مستدركه" ، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهوْل من الموضوعات التي فيه فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء[٤٠٣]

ثم لخصه ابن الملقن ،و هو مطبوع في دار العاصمة بتحقيق الشيخين: عبد الله اللحيدان ، وسعد الحميد قلت: انظر كلاما مهما للدكتور بشار عواد في تحقيقه جامع الترمذي ٤٤/١ عن هذا الكتاب ، وما يحصل من خطأ حوله وللدكتور عبدالله مراد السلفي كتاب اسمه : " تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي". مطبوع في مجلد وفيه أكثر من (١٥٠٠) حديث ، ولم يتعرض ما سكتا عليه وقال في المقدمة: والمصدر الرئيس للكلام على الرواة هو التقريب. ! ص ١١

وكتاب أعده رمضان أحمد اسمه "تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم" ، وأغلب مادته من مؤلفات الألباني ، واعتمد في الكلام على الرواة الميزان ، وتحرير التقريب ، وعدة أحاديثه (١٥٧١) حديثا. وللحافظ العراقي ، مستخرجا على مستدرك الحاكم ، وهو عبارة عن أحاديث أملاها في مجالس كثيرة ، طبع منه شيء يسير بتحقيق محمد عبد المنعم[٤٠٤].

---

(٤٠٢) المستدرك. ٢/١

(٤٠٣) المرجع السابق ١٣٠/٣-١٣١

(٤٠٤) الموسوعة الشاملة١٤١٧٧/١

وقد بين الحافظ ابن حجرسبب التساهل الواقع في مستدرك الحاكم فقال : " إنما وقع للحاكم التساهل ؛ لأنه سود الكتاب لينقحه فعاجلته منيته ، ولم يتيسر له تحريره ، وتنقيحه ، قال : وقد وجدت قريباً من نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك : (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم (وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة ، والتساهل في القدر المُمْلَى قليل جدًا بالنسبة إلى ما بعده " أهـ

وقال ايضا: «كما أنه وقع في تناقض فذكر رجلاً في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها. (٤٠٥)

ولعل السبب في ذلك أنه بدأ تصنيف هذا الكتاب في آخر عمره

وهذا يؤيد أن تصنيفه للمستدرك كان في آخر عمره، وأن تصنيفه لهذا الجزء من المستدرك فما تلاه إذ كان قد جاوز الثمانين،

قال الحافظ ابن حجر: «كما أنه وقع في تناقض فذكر رجلاً في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها (٤٠٦)

قال الحافظ ابن حجر (وذكر بعضهم أنه حصل له تغيير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها) (٤٠٧)

قال الراوي حدثنا الحاكم الفاضل أبو عبد الله محمد بن عبد الله إملاءً غُرة ذي القعدة سنة اثنتين وأربعمائة، ثم توفي رحمه الله تعالى بعد سنتين فلم يتمكن من مراجعة الكتاب، وقد أكَّد الحافظ أنه ألفه في آخر عمره (٤٠٨)

---

(٤٠٥) المستدرك ١٥٦/٣

(٤٠٦) المستدرك ١ /٣٦

(٤٠٧) لسان الميزان٧/٢٥٦/٧٠٢٠

(٤٠٨) المستدرك ٣٦/١

. كما انتُقِد الحاكم بأنه كان يروي أحياناً بإسناد ملفق من رجال الصحيحين مثل : سماك ابن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم، وعكرمة انفرد به البخاري، فالحق أن هذا الإسناد ليس على شرط واحد منهما إلا أن الحاكم يحكم عليه بأنه على شرط الشيخين.

وكثير من المحدثين على أن ما انفرد بتصحيحه الحاكم في المستدرك عن أئمة الحديث يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف

ذكر الذهبي بأن المستدرك لا يزال يحتاج إلى التنقيح والتحرير فقال : (في المستدرك شيء كثير على شرطهما وشيء كثير على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب ، بل أقل ، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة ؛ وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد ، وذلك نحو ربعه ، وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها كنت أفردت منها جزءاً ، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء . وبكل حال فهو كتاب مفيد ، قد اختصرته ، ويُعْوِز عملاً وتحريراً) [٤٠٩]

٢-الإلزامات لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي أمير المؤمنين في الحديث ، المتوفى سنة (٣٨٥ هـ) ، جمع فيه ما وجده على شرط الشيخين من الأحاديث ، وليس بمذكور في كتابيهما وألزمهما ذكره - وهو غير لازم كما ذكر ذلك غيره من الحفاظ ــ ورتَّبه على المسانيد في مجلد لطيف وقد اعتنى به الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله.

قال الدارقطني : ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم ، أو أحدهما من حديث بعض التابعين ، وتركا من حديثه شبيها به ، ولم يخرجاه ، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما، ومذهبهما. [٤١٠]

---

(٤٠٩) سير اعلام النبلاء ١٧ / ١٧٥ -١٧٦

(٤١٠) الإلزامات ص٦٤

٣ -المستدرك على الصحيحين :للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي نزيل مكة ، صاحب التصانيف الكثيرة ، المتوفى سنة (٤٣٤ هـ) ، وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطني

٤-الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما) ، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ) ، وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم وليس على الأبواب ،ولم يكمل ، وقد التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ،وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيره جدا كما قال الكتاني ، وذكر ابن تيمية و الزركشي وغيرهما : أن تصحيحه أعلا مزية من تصحيح الحاكم في المستدرك .(٤١١)

وللمزيد راجع:

التنكيل للمعلمي ١/ ٤٥٧النكت١ /١٩٧ -الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث -تدْريب النوع الاول والرسالة المستطرفةص ٣١- حول المستدرك الدكتور عبد الله مراد السلفي الرَّاوِي في شرْح تَقْريب١ /٥٦

رابعا- المختصرات علي صحيح البخاري: (٤١٢)

١) إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري: تأليف أبو القاسم على بن الحسن بن محمد بن عبيد الله اليزدي (ت ٤٨٨هـ). وهو مخطوط بوزارة الأوقاف بالعراق، تحت رقم (٢٧٩٦).

٢) مختصر: لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي (ت ٥٨١هـ). وهو مخطوط بالمتحف الآسيوي (قوقاز) بلينينجراد تحت رقم (٩٣٥).

٣) مختصر الصحيح: لأحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت ٦٥٦هـ). وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٤٤٥) حديث. وكذلك بجامعة القرويين بفاس، تحت رقم (٤٤١).

---

(٤١١) الرسالة المستطرفة (ص ٣١

(٤١٢) الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

٤) تلخيص مشروع للصحيح: بعنوان: "تلخيص شرح الأحاديث النبوية وإيضاح حكمها واستنباط معانيها البارزة والخفية" للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ). وهو مخطوط بفهارس صائب بأنقرة، تحت رقم (٢٢٨١).

٥) تلخيص ثاني مشروح للصحيح: بعنوان: "تلخيص شرح الألفاظ والمعاني مما تضمنه صحيح البخاري" للإمام النووي أيضًا. وهو مخطوط كذلك بفهارس صائب بأنقرة، تحت رقم (٢٢٨١ ــ ٢).

٦) جمع النهاية ببعض الخير والغاية: تأليف عبد الله بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي (ت ٦٩٩هـ). وقد طبع بالقاهرة أربع طبعات أعوام: ١٢٨٦هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٢١هـ، ١٣٤٩هـ.

٧) التجريد الصريح: تأليف أبو العباس أحمد بن أحمد الشرجي الزبيدي (٨٩٣هـ). وقد قام المصنف فيه بحذف الأسانيد، وإعادة ترتيب الأحاديث. وقد طبع فيه بولاق سنة ١٢٨٧هـ، وفي القاهرة ١٣١٢هـ، ١٣٢٢هـ، ١٣٢٣هـ، ١٣٣٥م

٨) "الكوكب الساري في اختصار البخاري"لأبي علي محمد بن عيسى بن عبد الله بن حزوز (ت ٩٦٠هـ). وهو مخطوط بالرباط، تحت رقم (٢٤٠).

٩) "الكوكب الدري في اختصار البخاري"مؤلفه مجهول.

وهو مخطوط بمكتبة بلدية الإسكندرية، تحت رقم (٨٢١ب).

١٠) "تلخيص من تلخيص على كتاب الجامع الصحيح"تأليف يحيى بن محمد (وقد ألف هذا الكتاب سنة ١٣٠٠هـ). وهو مخطوط أيضا ببلدية الإسكندرية، تحت رقم (٤٤٨٨جـ).

١١) "زبدة البخاري" لعمر ضياء الدين: وقد طبع في القاهرة سنة ١٣٣٠هـ، ثم طبع مع ترجمة تركية في ثلاث مجلدات في أستانبول سنة ١٣٤١هـ.

خامسا المختارات: (٤١٣)

(٤١٣) الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

١) "العوالي الصحاح":تأليف أبو أيوب بن عبد الله بن محمد بن يوسف الفربري، حفيد أحد تلاميذ البخاري وأحد رواته.

وهو مخطوط بالظاهرية مجمع (٤/٧٠) في ست ورقات.

٢) "جزء فيه الأحاديث المائة المخرجة من كتاب صحيح البخاري":

تأليف محمد بن محمد المروزي الكشميهني (ت ٣٨٩ هـ).

وهو مخطوط بمكتبة شهيد علي، تحت رقم (٥٤٩ / ٣).

٣) "جواهر البخاري" (٧٠٠ حديث مختارة مع شرحها)

لمصطفى محمد عمارة. وقد طبع في القاهرة سنة ١٣٤١هـ.

٤) "الألف المختارة من صحيح البخاري":لعبد السلام هارون.

وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٥٩م

سادسا فهارس صحيح البخاري: (٤١٤)

١) "هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري".للشيخ عبد الرحيم عنبر المصري الطهطاوي. (وهو مرتب وفق الرواة ترتيبًا هجائيًا).

وقد طبع بمعرفة الرغائب بالقاهرة، في مجلدين، سنة ١٣٤٠هـ.

٢) "دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية"

للشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي.

وهو فهرس لعدد من شروح البخاري، وهي: إرشاد الساري للقسطلاني، طبعة الأميرية، والحلبي.

وعمدة القارئ للعيني، طبعة استنابوا والمنيرية.

وفتح الباري لابن حجر العسقلاني، طبعة الأميرية والخشاب، وعبد الرحمن.

وكذلك لمتن البخاري نفسه، طبعة الأميرية، والمنيرية، والأهلي.

وقد طبع بالقاهرة، سنة ١٣٥٢هـ.

٣-الأبواب والتراجم لصحيح البخاري"

للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، وقدم له السيد أبو الحسن الندوي.

---

(٤١٤) الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

والجزء الأول مطبوع بسهارتفور، طبع حجر، وطبع الجزأين الثاني والثالث، بندوة العلماء بلكهنؤ، بالهند، سنة ١٣٩٣هـ.

٤) "مفتاح الصحيحين: للبخاري ومسلم".

للشيخ محمد الشريف بن مصطفى التوقادي. وفهرس فيه: إرشاد الساري، وفتح الباري، وعمدة القاري، وشرح النووي على صحيح مسلم، بالإضافة إلى متن الصحيحين.

وقد طبع طبعة أولى بالشركة الصحافية العثمانية، سنة ١٣١٣هـ، ثم صورت على هذه الطبعة، طبعة ثانية، بدار الكتب العلمية، ببيروت، سنة ١٣٩٥هـ.

٥) "مفتاح الصحيحين: البخاري ومسلم"

اشترك فيه: محمد صادق إسماعيل، ومحمد حسين العقبي، وزكريا علي يوسف.

وقد طبع بمطبعة زكريا علي يوسف، سنة ١٩٧١م، في ١٨٩ صفحة

سابعا كتب أخرى حول صحيح البخاري:

سابعا: كتب حول أبواب وفصول البخاري:

١) "كتاب المتواري على تراجم البخاري"

لأبي العباس أحمد بن محمد بن منصور بن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ)

وهو مخطوط بمكتبة بازيد، تحت رقم (١١١٥).

٢) "شرح أوائل صحيح البخاري"

لمصطفى بن محمد القسطموني (ألفه سنة ٩٨١هـ).

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٢٠٧٠٧ ب).

٣) "الفوائد المتعلقة بصحيح البخاري"

لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي الأثري (ت ١١٣٦هـ).

ويضم تعليقات على فصول البخاري وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٢٠٧٢٤ ب).

٤) "رسالة في ذكر عدد ما ورد من الأحاديث في أبواب البخاري"

لحسن بن سمالم الشباسي. وهو مخطوط بمكتبة طلعت، بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٦٦٧) حديث.

٥) "تحرير على كتاب العلم من صحيح الإمام البخاري"

لعبد السيد محمد النجار، مفتي الديار التونسية الأسبق.

وقد طبع هذا الكتاب في تونس، سنة ١٣٢٥هـ.

٦) "الإمام البخاري وصحيحه"

للدكتور عبد الغني عبد الخالق.

وقد طبع بدار المنارة، بجدة، السعودية، طبعة أولى، سنة ١٤٠٥هـ، في ٢٦٣ صفحة.

ثامنا كتب حول آداب قراءة الجامع الصحيح وختمه وأشياء أخرى: [٤١٥]

١) "تحفة القارئ عند ختم البخاري".

لأبي حامد محمد القدسي الشافعي (ت ٨٨٨هـ).

وهو مخطوط بمكتبة صائب بأنقرة، تحت رقم (٣٧٣٢).

٢) "عمدة القارئ، والسامع في ختم الصحيح والجامع"

لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ).

و٣) "الطراز للقارئ يوم ختم صحيح البخاري"

لجلال الدين أحمد بن خير الدين الكركي (ت ٩١٢هـ)

وهو محفوظ بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٢٣٣٤٠ ب).

٤) "بداية القارى في ختم صحيح البخاري"

لمحمد بن سالم بن علي الطبلاوي (ت ٩٦٦هـ و مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٢٩) حديث. وهو مخطوط بمكتبة جاريت، تحت رقم (١٣٥٣).

٥) "آداب القارى على أول باب البخاري"

لعلي القارى الهروى (ت ١٠١٤هـ).

---

(٤١٥) الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

وهو مخطوط بمكتبة برليس، تحت رقم (١٢١٣هـ) وبمكتبة ميونخ، تحت رقم (٨٨٦).

٦) "التوضيح في ختم أحاديث الجامع الصحيح".

لعلي بن أحمد بن محمد بن خالد الخرزجي (ت ١٠٣٣هـ).

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٨٧) مصطلح.

٧) "ختم الجامع الصحيح"

لعبد السلام بن محمود بن محمد بن محمد العدوي (ألفه سنة ١٠٣٣هـ).

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٣٥) مصطلح.

٨) "دروس في الكلام على الجامع الصحيح"

لمحمد بن عبد الرحمن بن زكريا الغزي (ت ١١٦٧هـ). وهو مخطوط بمكتبة تيمور، بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٢٤٩) حديث.

٩) "كافي القارى لصحيح البخاري"

لبهاء الدين بن مؤمن.

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٢١٥٠١ ب).

١٠) "مقدمة على صحيح البخاري"

لمحمد بن قاسم بن محمد جسوس (ت ١١٨٢هـ).

وهي مخطوطة بخط المؤلف، بمكتبة الرباط تحت رقم (٢٨٣).

١١) "رسالة تشتمل على مجالس مسند الإمام البخاري" وهي مجهولة المؤلف.

وهي مخطوطة بمكتبة جاريت، تحت رقم (١٣٥٦).

١٢) "تفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري".

لأبي الفيض حمدون بن عبد الرحمن الحاج (ت ١٢٣٢هـ).

وهو مخطوط بمكتبة الكتاني بالرباط، حت رقم (٩٢٦ / ١).

١٣) "إتحاف قارى صحيح البخاري"لمحمد بن محمد التطواني.

وقد طبع بتطوان بالمغرب.

١٤) "إرشاد القارئ إلى الاستخارة من صحيح البخاري"
للشيخ عبد الرحمن البنا الساعاتي. وقد طبع بالقاهرة، سنة ١٩٣٧م.

تاسعا كتب حول شيوخ البخاري ومصادره: (٤١٦)

١) "أسامي من روى عنهم البخاري".لعبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني بن القطان (ت ٣٦٥هـ).
وهو مخطوط بمكتبة الظاهرية، تحت رقم (٣٨٩)(حديث.

٢) "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقافت عند محمد بن إسماعيل البخاري".للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).
وهو مخطوط بمكتبة لا له لي تحت رقم (٢٠٨٩).

٣) "أسماء رجال صحيح البخاري"لأبى نصر أحمد بن محمد بن الحسيني (الكلاباذى (ت ٣٩٨هـ)

٤) "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح"
لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ).
وهو مخطوط بمكتبة نور عثمانية، تحت رقم (٧٦٦).

تسمية المشايخ الذين روى عنهم البخاري في صحيحه، لأبي عبد الله بن منده.

٥) رفع التماري فيمن تكلم فيه من رجال البخاري، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي .

٦)فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة لمحمد بن منصور بن حمامة السجلماسي
(أحاديث التعليق)
للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).
وهو يحاول إثبات رواة الأحاديث التي ذكرها البخاري دون إسند.

٧) "أسامي شيوخ البخاري"
لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (ت ٦٥٠ هـ).

---

(٤١٦) الإمام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

وهو مخطوط بمكتبة قراشلبي زاده، تحت رقم (٦٨).

٨) "تعليق التعليق على كتاب البخاري"

لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

وهو نفس موضوع كتاب أبي الوليد الباجي السابق.

وهو مخطوط بمكتبة الأزهر، تحت رقم (٢٤٠٥) حديث.

٩) "غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام".

لمحمد بن داود بن محمد البازلي (ت ٩٢٥هـ).

وهو مخطوط بمكتبة الأزهر، تحت رقم (١٢٨) حديث.

١٠) "صحيح البخاري وأسانيده"لأبي محمد عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ). بمكتبة جاريت، تحت رقم (١٣٥٤).

١١) "أسامي رواة صحيح البخاري"للشيخ حسن بن حسن صوفي زاده (ت ١٢٧٩هـ). وقد طبع بأستانبول، سنة ١٢٨٢هـ.

١٢) "عقد الجمان اللامع المنتقى من قعر بحر الجامع". لمحمد بن محمد بن علي القوجيلي. وقد نظم المؤلف أسماء المحدثين ورتبهم ترتيبًا أبجديًا.

وهو مخطوط بمكتبة الجزائر، تحت رقم (٤٨٨).

عاشرا: كتب عن رواة البخاري ومسلم أحاديثهم: (٤١٧)

١) "رجال البخاري ومسلم"

للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

٢) "ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما، وضعفهم النسائي فيكتب الضعفاء".للإمام الدارقطني.

٣) "اسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد كل منهما".للدارقطني.

٤-الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي

(٤١٧) الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

٤) "رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم وما انفرد به أحدهما عن الآخر"للدارقطني.

٥) "كتاب التتبع ، وهو ما أخرج على الصحيحين وله علة"للدارقطني.

٦) "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم"

للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤هـ)

٧) "المدخل إلى معرفة الصحيحين"

للحاكم النيسابوري.

٨) "تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين"

للحسيني الجياني (٤٩٨هـ).

٩) "التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين"للجياني.

١٠) "الجمع بين رجال الصحيحين".للإمام محمد بن طاهر بن عمر القيسراني (ت ٥٠٧هـ)

١١) "المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم"لمحمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦هـ).

١٢) "رجال البخاري ومسلم"لأحمد بن أحمد بن موسى الهكاري (ت ٧٦٣هـ).

الجمع بين رجال الكتب الستة، كالمعجم المشتمل لابن عساكر والكمال لعبد الغني المقدسي وتهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها، والجمع بين رجال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي،

حادي عشر كتب تجمع بين الصحيحين برواياتها المشتركة، وتكملتهما على طريقتهما: (٤١٨)

١) "الجمع بين الصحيحين"لمحمد بن عبد الله الجوزقي (ت ٣٨٨هـ).

٢) "أطراف الصحيحين".لخلف بن محمد بن علي الواسطي (ت ٤٠١هـ).

٣) "المستدرك على الصحيحين"للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤هـ)

(٤١٨) الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة

٤) "الجمع بين الصحيحين"للحافظ محمد بن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ).

٥) "الجامع بين الصحيحين"لأبي نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد بن الحداد (ت ٥١٧هـ).

٦) "الجمع بين الصحيحين"للإمام عبد الحق الأشبيلي بن الخراط (ت ٥٨١هـ).

٧) "عمدة الأحكام مما اتفق عليه الإمام البخاري ومسلم".

لعبد الغني بن عبد الواحد الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ).

٨) "الجمع بين الصحيحن"لأبي حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (ت ٦٢٢هـ).

٩) "البيان عما اتفق عليه الشيخان"لأبي المجد إسماعيل بن هبة الله الموصلي بن باطش (ت ٦٥٥هـ).

١٠) "مفيد السامع والقارئ مما اتفق عليه مسلم والبخاري"

لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي الحريري (ت ٧٥٨هـ

١١) "شرح زوائد مسلم على البخاري"للإمام عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ).

١٢) "أحكام الصحيحين".لمحمد بن شريف بن مصطفى التوقادي.

١٣) "مكانة الصحيحين"للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر.

وقد طبع بالمطبعة العربية الحديثة، طبعة أولى، سنة ١٤٠٢هـ في(٥٤٤) صف

وهناك مراجع لرجال الكتب الستةمثل:

الجمع بين رجال الكتب الستة، كالمعجم المشتمل لابن عساكر والكمال لعبد الغني المقدسي وتهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها، ومنها ما ترجم لرجال البخاري ومسلم فقط؛ كرجال البخاري ومسلم للدارقطني والجمع بين رجال الصحيحين لأبي نصر الكلاباذي والجمع بين رجال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي،

المطلب الخامس الانتقادات على البخاري والرد عليها:

صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري هو أصح كتاب مأثور بعد كتاب الله تعالى ، فالرواة الذين نقل عنهم اختارهم بعناية تامة . فهم في أعلى درجات الثقة فهو في صحيحه يروي عن شيوخ ثقات ، في أعلى درجات الحفظ والضبط والأمانة عن مثلهم إلى أن يصل إلى الصحابة عن رسول الله ﷺ ، فكان لا يكتب حديثا في هذا الصحيح حتى يغتسل ، ثم يصلي ركعتين يستخير الله في هذا الحديث ثم يكتبه ، وقد استغرق تأليفه لهذا الكتاب ستة عشر عاما ، وقد تلقته أمة الإسلام بالقبول ، وأجمعوا على صحة ما ورد فيه ، وقد عصم الله هذه الأمة أن تجتمع على ضلالةوما زال العلماء والمحدثون والحفاظ يشهدون له بالجلالة والمرتبة العالية في التوثيق والإتقان ، حتى نقل الحافظ أبو عمرو بن الصلاح بسنده إلى إمام الحرمين الجويني أنه قال:

"لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق ، ولا حنثته ، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما " انتهى. (٤١٩)

وليس ذلك بمستبعد والبخاري هو الإمام الحافظ الكبير الذي شهد له جميع المحدثين بالحفظ والإتقان ، وقد كان يستخير الله تعالى ويصلي ركعتين في كل حديث يثبته في كتابه حتى أتمه على هذا الوجه.

ونحن وإن كنا نعلم أنه قد وجهت بعض الانتقادات اليسيرة لأحاديث معدودة مثبتة في صحيح البخاري ،

إلا أننا نؤكد أنه لا حرج في إطلاق الصحة على جميع أحاديث الكتاب ، وذلك لما يلي:

-1أكثر العلماء والمحدثين يرون الصواب مع الإمام البخاري فيما انتقد عليه ، ومعلوم أنه ليس من المنهج السليم التسليم بالانتقاد لمجرد وجوده ، بل الأمر يرجع إلى الحجة والبرهان ، وقد فصل الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه

(٤١٩) صيانة صحيح مسلم " (ص/٨٦)

العظيم " فتح الباري "، وخاصة في مقدمته المسماة " هدي الساري " الجواب عن هذه الانتقادات اليسيرة ، وأوضح وجه الصواب فيها

-2مجموع أحاديث صحيح البخاري بالمكرر – بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله – بلغ (٧٥٦٣) حديثا ، فإذا عرفنا أن الانتقادات الموجهة لا تتجاوز بضع عشرات ، وأن أكثر هذه الانتقادات إنما هي موجهة لأمور تتعلق بالأسانيد ورسومها ، أو لأمور تتعلق ببلوغ درجة أصح الصحيح ، أو تتعلق بكلمة أو كلمتين من الحديث ، وأما الانتقادات المتعلقة بأمور تؤثر في صحة المتن فهي نادرة نحو الحديث والحديثين والثلاثة – إذا عرفنا ذلك كله أدركنا أن إطلاق الصحة على جميع ما في البخاري من متون مسندة في صلب الكتاب إطلاق صحيح لا يجوز إنكاره. يقول الإمام النووي رحمه الله: (٤٢٠) "أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما " .

وقال رحمه الله : اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم ، وتلقتهما الأمة بالقبول ، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد . انتهى. (٤٢١)

"ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن " (ويقول الحافظ ابن حجر في الجواب على وجوه انتقادات لصحيح البخاري " والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول:

لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل ، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك ، حتى كان يقول : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني . ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول : دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه . وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان

(٤٢٠) مجموع الفتاوى" (١٨/ ٧٤
(٤٢١) مقدمة شرح مسلم (١/١٤)

جميعا ، وروى الفربري عن البخاري قال : ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته . وقال مكي بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته . فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما

أقسام هذه الانتقادات:

لقد قسم الحافظ ابن حجر الأحاديث التي انتقدت على البخاري إلى عدة أقسام [٤٢٢] مبينا أن الحق فيها مع البخاري:

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريقة الناقصة فهو تعليل مردود، كما صرح به الدارقطني؛ لأن الراوي إن كان سمعه، فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة، فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح... وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكا بينا، أو صرح بالسماع إن كان مدلسا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد، وكان الانقطاع فيه ظاهرا، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح قد وقع من حيث المجموع...

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من

(٤٢٢) هدي الساري ص٣٦٥، ٣٦٦

يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنه.

القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه: إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا، فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما؛ حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد... وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها... فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله.

القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها، بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.

القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين... كما سيأتي الكلام عليهما وتبيين أن كلا منهما قد توبع.

القسم الخامس منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا، ومنه ما لا يؤثر.

القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل، وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث

أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها وأختها وغير ذلك... (٤٢٣)

ثم يقول الحافظ ابن حجر بعد ذكره الأقسام الستة السابقة: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسمتها،

وقد اجاب الحافظ ابن حجربالتفصيل علي هذه الانتقادات:

قال :والكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه؛ منها ما هو مندفع بالكلية ومنها ما قد يندفع :

-1•فمنها الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد بها ثقة من الثقات ولم يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه، فاحتمال كون هذا الثقة غلط، ظن مجرد وغايتها أنها زيادة ثقة فليس فيها منافاة لما رواه الأحفظ والأكثر فهي مقبولة .

-2•ومنها الحديث المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه، فيعلل بكونه روي عنه بواسطة، كالذي يروى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ويروى عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وأن مثل هذا لا مانع أن يكون التابعي سمعه بواسطة ثم سمعه بدون ذلك الواسطة... إلى أن قال:وهذا إنما يطرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والإتقان .

-3•ومنها ما يشير صاحب الصحيح إلى علته كحديث يرويه مسندا ثم يشير إلى أنه يروى مرسلا فذلك مصير منه إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله .

-4•ومنها ما تكون مرجوحة بالنسبة إلى صحته كالحديث الذي يرويه ثقات متصلا ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعا. أو يرويه ثقة متصلا ويرويه ضعيف منقطعا. ١.هـ . (٤٢٤)

---

(٤٢٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٣٦٥، ٣٦٦

(٤٢٤) النكت(١/٣٨١)

الانتقادات محمولة على ما يلي :

الأول :أن بعض الانتقادات إنما هو لسند بعينه، لا للحديث كله، فالمحدثون يفرقون بين نقد الإسناد ونقد الحديث كله فنقد الإسناد لا يلزم منه نقد الحديث وتضعيفه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بعلم الحديث.

الثاني:أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه.

:أن بعض الانتقادات ناشئة من مخالفة صاحبي الصحيح شرطهما الذي شرطاه على أنفسهما فقط، دون التعرض للحديث بالصحة أو الضعف. يقول النووي رحمه الله في: (قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاّ بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه) أ.هـ(٤٢٥)

الثالث :أن انتقاد من انتقدهما معارض بتصحيحهما، وقد قال الحافظ ابن حجر الكلام على الأحاديث المنتقدة على "صحيح البخاري" في الفصل الثامن من مقدمته لـ"فتح الباري" والمسماة "هدي الساري" حيث ذكر الأحاديث المنتقدة وأجاب عليها بجوابين: أحدهما: جواباً إجمالياً، والثاني: جواباً مفصلاً فقال في الجواب الإجمالي :

(والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل ... فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة). ثم ذكر الجواب التفصيلي عن كل حديث انتقد على البخاري.

قال العلامة أحمد محمد شاكر :

أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة

(٤٢٥) "شرح مسلم" (٢٧/١)

الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل. (٤٢٦)

الرابع :أن هذه الانتقادات هي في الحقيقة استشكالات ولاسيما من المتأخرين، وليس طعناً صريحاً في الحديث ولا رداً له جملة وتفصيلاً :.أن السادس هناك انتقادات كانت في محلها الصحيح وكان الحق فيها مع من انتقد الصحيحين أو أحدهما، وهذا قليل بالنسبة إلى غيره حتى قال بعض المعاصرين: (ولو قيست هذه الأحاديث التي أصاب فيها الدارقطني فإنها لا تتجاوز نسبة ١.(% ١ اولاالشبه التي اثيرت ووجهت لصحيح البخاري:-دعوى اشتمال صحيح البخاري على أحاديث معلة(٤٢٧)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتوهمين أن في صحيح البخاري أحاديث معلة، ويستدلون على ذلك بأن هناك من علماء الحديث – كالدارقطني مثلا – من أعل بعض الأحاديث فيه بعلل خفية، وكذلك بما جاء في صحيح البخاري من أن النبي – ﷺ – قال: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه، وما أنفقت من نفقة من غير أمره، فإنه يؤدى إليه شطره»، وموضع شاهد الباب قوله: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"، وهم يزعمون أن البخاري ما أورده إلا ليبين علته، وأن الصواب في هذا قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، وبهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، والبخاري بذلك يحتج في صحيحه بالأحاديث المعلولة. وهم يهدفون من وراء ذلك إلى زعزعة

---

(٤٢٦) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار

(٤٢٧) تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. عدد المجلدات

ثقة الأمة الإسلامية في صحيح البخاري، وإسقاط الاحتجاج به؛ تمهيدا لإسقاط الاحتجاج بالسنة النبوية عموما.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها، وقد فند الحافظ ابن حجر – رحمه الله – تلك الانتقادات في مقدمته لشرح صحيح البخاري، وبين أن الحق فيها مع البخاري.

قال الحافظ ابن حجر: "استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك [٤٢٨]

ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعل، فإنهم لا يختلفون لا شك أن صحيح البخاري قد أجمع على صحة كل ما جاء فيه من أحاديث جل العلماء من السلف والخلف، ومن ثم فإن أي انتقاد له يعد شذوذا ولا يلتفت إليه.

وأجاب عن هذا ابن حجر،.[٤٢٩] فقال: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهماأن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"، .[٤٣٠] ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: "دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه".[٤٣١] وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا، وروى الفربري عن البخاري أنه قال: "ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته. [٤٣٢]

---

(٤٢٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني،ص ٣٦٤.
(٤٢٩) السابق
(٤٣٠) مقدمة فتح الباري/الفصل الثامن ص٣٤٥ – ٣٤٧
(٤٣١) السابق
(٤٣٢) المرجع السابق ص٣٤٥

وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن حجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنه له علة تركته. [٤٣٣] وقد تقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة[٤٣٤] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين

٢) إن الإمام الحافظ ابن حجر قد تتبع في مقدمته المواضع المنتقدة على البخاري تفصيلا، ولكنه لم يورد ذلك الحديث المستشهد به كدليل على أن صحيح البخاري فيه أحاديث معلة؛ مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث، فقد رأى البخاري أن الحديث محفوظ بالإسنادين معا، وهو ما قرره الترمذي حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضا.

ويقول ابن تيمية: والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه، ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثا اختلف في إسناده، أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقرونا بالاختلاف فيه، ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه، يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه. [٤٣٥]

قال الشيخ أحمد محمد شاكر:

"إن هذا الفن وهو فن الحديث المعل من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني وأحمد والبخاري وغيرهم(١) وإن لم

(٤٣٣) المرجع السابق٣٤٧
(٤٣٤) هدي الساري الباري، الفصل الثامن
(٤٣٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (١/ ٢٥٦).

يتقن هذا الفن الإمام العظيم البخاري أستاذ الأساتذة في الحديث فمن يتقنه؟!.(٤٣٦)

٢-ادعاء أن البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه (٤٣٧)

يدعي بعض الناس أن الإمام البخاري روى عن الضعفاء والمجروحين ويستدلون على ذلك بورود هذا التضعيف،في كتب الرجال، وذكر الإمام ابن حجر في مقدمة الفتح هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم.

وجوه إبطال الشبهة:

١-لم يخرج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة والضبط ، البخاري لايحتج بأحد من الرجال إلا من كان في الطبقة الأولى، وهي التي تتصف بغاية الحفظ ،والإتقان وطول الملازمة للشيخ[٤].و تحقق حصول اسم الصدق لمن خرج لهم البخاري في المتابعات والشواهد والتعاليق ، وإن كانوا يتفاوتون في درجات الضبط وغيره، و لم يترك نقاد الحديث حديثا أو راويا للبخاري دون تمحيص؛ حتى أثبتوا صحة أحاديثه، وبينواعدالة رواته.

قال النووي:(اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أنمسلما ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهبالمختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث) (٤٣٨)

---

(٤٣٦) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٥٤ بتصرف.

(٤٣٧) الإمام البخاري وصحيحه الجامع، د احمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١٤٢٦ ،١هـ/ ٢٠٠٦م

(٤٣٨) شرح صحيح مسلم، النووي ١/١١٦-١١٧ ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١٤٢٢ ،٢هـ/ ٢٠٠١م

٢)-انتقـي البخاري كتابه من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وما وضع فيه حديثا إلا وصلى ركعتين، ثم استخار الله تعالى في وضعه، ولم يخرج فيه إلا ما صح عن رسول الله - ﷺ- بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا، و ثبوت سماعه من شـــيخه، وتأنيه في انتقاء الرواة الذين يحدث عنهم، فإنه كان لا يسمع بشيخ في الحديث إلا رحل إليه واختبره وسأل عنه

قال الشيخ أبو الحسن المقدسي فيمن خرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" أي أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

ذكر الذهبي أن محمد بن أبي حاتم سمع البخاري يقول: "كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه،وكنيته، ونسبته، وحمله الحديث، إن كان رجلا فهيما، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته. (٤٣٩)

يقول ابن حجر:

(ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج البخاري لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيه، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا؛ فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب، مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

(٤٣٩) سير أعلام النبلاء ٤٠٦/١٢

وقال الشيخ أبو الفتح القشيري في "مختصره": وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ"الصحيحين"، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قلت (أي ابن حجر): فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء:

البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

فأما جهالة الحال: فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة، فمن زعم أن أحدا منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما سنبينه.

وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل؛ فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له، إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء؛ وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة: وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عددا بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع بينهما على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير.

وأما دعوى الانقطاع: فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن

تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا.

وأما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد

جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير

ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة.

والمفسق كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا، لكنه مستند إلى تأويل

ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفابالديانة والعبادة فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية،وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف الأئمة). وبـــين ابن حجر رحمه الله بطلان هذا الطعن في جميع رجال البخاري

مثـــــــال :أحمد بن بشير الكوفي أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومي، قال النسائي فيه:

ليس بذلك القوي، وقال عثمان الدرامي: متروك، وقواه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما، أخرج له البخاري حديثا واحدا تابعه عليه مروان بن معاوية وأبوأسامة، وهو في كتاب "الطب"، فأما تضعيف النسائي له فشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام

عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخراتفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى، وروى له الترمذي وابن ماجه[٤٤٠]

وقد ختم ابن حجر كلامه بعد سرد من أخرج لهم البخاري أحاديثهم بصورة الاتصال، فقال: فقد وضح من تفاصيل أحوالهم ما فيه غنى للمتأمل،

ولاح من تمييز المقالات فيهم، ومقدار ما أخرج المؤلف لكل منهم ما ينفي عنه وجوه الطعن للمتعنت. [٤٤١]

٣) معرفة البخاري بالحديث وعلله، وبالرواة وأحوالهم، وإقرار كبار العلماء له بهذه المعرفة .

حظي الإمام البخاري رحمه الله مكانـــة سامية لم ينلها إمام من المحدثين من قبله ولا من بعده، وهي محصلة لهمة عالية، وعزم قوي، وعلم كثير دقيق

وعن أبي جعفر قال: "سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام البيكندني، فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ

سبعين ألف حديث. قال: فخرجت في طلبه حتى لحقته، قال: أنت الذي يقول: إني أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر، ولا أجيئك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرفتك مولد أكثرهم ووفاتهم

ومساكنهم، ولست أروي حديثا من حديث الصحابة أو التابعين إلا

ولي من ذلك أصل أحفظه حفظا عن كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم) [٤٤٢]

قال الذهبي: قال محمد بن أبي حاتم: سمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: إنـــالرتوت) [٤٤٣]. من أصحاب الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم، ونعيم بن حماد، والحميدي، وحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس،والعدني، والحسن الخلال

---

(٤٤٠) هدى الساري ص ٤٠٥

(٤٤١) المرجع السابق ص٤٧٩

(٤٤٢) سير أعلام النبلاء،١٢/٤١٧

(٤٤٣) الرتوت: كبار العلماء

بمكة، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وإبراهيم بن

موسى الفراء، كانوا يهابون محمد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في المعرفة والنظر). [٤٤٤] إمامه وشيخه إسحاق بن راهويه أمير المؤمنين في الحديث – كما سماه أهل العلم – يسأل تلميذه الإمام البخاري عما أشكلعليه فهمه من الحديث، قال: قال محمد بن أبي حاتم: "سمعت أبا بكر المديني بالشاش زمن عبد الله بن أبي عرابة يقول: كنا بنيسابور عند إسحاق ابن راهويه، وأبو عبد الله(يعني البخاري) في المجلس، فمر إسحاق بحديث كان دون الصحابي عطاء الكيخاراني، فقال إسحاق: يا أبا عبد الله، أيش

كيخاران؟ فقال: قرية باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل، وكان يسميه "أبو بكر"، فأنسيته إلى اليمن، فمر بكيخاران، فسمع

منه عطاء حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله. كأنك شهدت القوم[٤٤٥] ويروي الذهبي سندا آخر عن ابن حمدون قال: رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله

عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم[٤٤٦] ، كأنه يقرأ: (قل هو الله أحد (١) (الإخلاص)".

قال محمد بن أبي حاتم حكيت لمهيار بالبصرة عن قتيبة بن سعيد، قال: "رحل إلي من شرق الأرض وغربها، فما رحل إلي مثل محمد

بن إسماعيل، فقال مهيار: صدق، أنا رأيته مع يحيى بن معين، وهما يختلفان جميعا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيت ينقاد له في المعرفة"

إن هذا الانقياد من الإمام العلم يحيى بن معين – رحمه الله – وغيره – كما ذكرنا – للإمام البخاري رحمه الله في معرفة الرجال لا

---

(٤٤٤) سير أعلام النبلاء،١٢/٤٢٥

(٤٤٥) سير أعلام النبلاء،١٢/٤١٥و٤٣٢

(٤٤٦) السابق

يعني إلا أن الإمام البخاري أعلم منه بأحوال الراوة؛ لزيادة علم عند البخاري لا يعلمها يحيى، لذلك انقاد له، ليس ذلك فقط، بل أضف إلى

ذلك دقة البخاري في الحكم على الرجال توثيقا وتضعيفا، وهو – أي البخاري – من أعدل المحدثين وعلماء الرجال حكما على الرواة، كما

تذكر كتب مصطلح الحديث وكتب الرجال، فكيف يروي البخاري عن الضعفاء في صحيحه إذن وهو المشهود له بالمعرفة الدقيقة بعلم ادعاء

الحديث والرجال والعلل؟

قال أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري، فقبل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك،

ثم قال: حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة –

رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في كفارة المجلس، فما علته؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم

بهذا الإسناد في الدنيا حديثا غير هذا الحديث الواحد في هذا الباب، إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا

سهيل، عن عون بن عبد الله قوله، قال محمد: وهذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل، فقال له مسلم: لا يبغضك إلا

حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك. (٤٤٧)

إن الإمام البخاري رحمه الله لم يذكر للإمام مسلم – رحمه الله – علة الحديث – التي لا يعلمها غير البخاري فقط – وإنما ذكر له

الطريق الصحيح لهذا الحديث، فهذا يدل ان الإمام البخاري يعرف جميع

طرقه ورجاله وعلله، وإذا كان أئمة علم الحديث يسلمون له بذلك، وإذا كان البخاري قد انتقى صحيحه من بين مائة ألف حديث صحيح،

(٤٤٧) سير أعلام النبلاء،١٢/٤٣٧.

وإذا كان البخاري له كتابان في الضعفاء: هما الضعفاء الصغير، والضعفاء الكبير، وإذا كانت أحكامه على الراوة أحكاما عادلة، ثم هو بعد

ذلك مستفيض العدالة لا يكذب، مسلم له بالإمامة والإمارة في علم الحديث، فكيف نصدق من يقول بعد ذلك: إن الإمام البخاري روى

عن الضعفاء في صحيحه؟!

الخلاصة:

· لم يخرج البخاري في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة.

· لم يخرج البخاري في صحيحه إلا ما صح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط

واللقيا، ولم يكن يكتفي بإمكان معاصرة التلميذ للشيخ، بل اشترط ثبوت سماعه منه ولقياه به، وبهذا خرج أول كتاب في السنة على هذه

الشروط الدقيقة مجردا من الأحاديث الضعيفة والحسنة، ومقتصرا على الأحاديث الصحيحة فقط.

· وصف الأئمة صحيح البخاري قديما وحديثا بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث، وبأن رجاله عدول، ثقات.

· إن تخريج البخاري لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل

الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة"، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، ولذلك فلا يقبل الطعن في أحد منهم.

· علم البخاري بالصحيح والضعيف من الحديث، والثقات والضعفاء من الرواة، وإحاطته بكل طرق وعلل الحديث الذي يرويه، وشهادة

العلماء له بذلك، كل ذلك يقف حائلا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه.

٣-الصحيحين لمْ يصلا إلينا بالتواتر واقحمت فيهما أحاديث: [٤٤٨]
يدَّعِي بعض الجهلاء: أن الصحيحين لمْ يصلا إلينا بالتواتر! بل اقحمت فيهما أحاديث وهذهِ دعوة مرسلة تفتقرُ للدليل.مع ان المستشرقونَ لم يثيرواَ هذه الفريةِ؛ ولم يُفكروا فيها أصلا، فمخطوطاتِ الصحيحين التي تحتَ اطلاعِ المستشرقين لا تُحْصَى لكثرتها، والأسانيدُ المتصلةُ الي يومنا هذا، وقد روى (صحيح البخاري) عن البخاري -نفسه- لا يُحْصون لكثرتهم، وأسانيدُهم بالآلاف.

ذكر الحافظُ ابن حجر -رحمهُ الله تعالى أن عددَ من روى الصحيح عن الفربري تسعةُ رواةٍ.

وعن هؤلاء التسعة: أخذَ أكثرُ من اثني عشر روايًا آخر [٤٤٩] وكَما تَرى فعددُهم يفوقُ التواترَ بحمدِ اللهِ تعالى.

أما مخطوطاتُ البخاري: فيذكرُ لنا الدكتور محمود مصري في بحثٍ له مقدمٌ إلى (مؤتمر المخطوطاتِ الألفية) بمكتبةُ الاسكندرية (عام ٢٠٠٤): أنَّ أقدمَ مخطوطٍ للبخاري موجودٌ في دارِ الكتبِ القطرية (وزارة التربية)، ويعودُ تاريخهُ لعام: (٢٦٥ هـ).

ومخطوطٌ آخرَ: موجودٌ في (كلياتِ سيلي أوك) وهو من مجموعِ مخطوطاتِ المستشرق (منجانا)، ويعودُ تاريخهُ إلى (سنةِ ٣٩١ هـ.)

بالإضافةِ: إلى مخطوطٍ آخرَ في دارِ الكتبِ في (صوفيا) يعود تاريخهُ لـ: (سنةِ ٤٠٧ هـ)

ومخطوطٌ آخر: في الخزانةِ العامةِ في (الرباط) يحتوي على الأجزاءِ (من ٢-٥)، ويعود تاريخهُ لسنة ٤٩٢ هـ.

ويذكرُ المؤلفُ نفسَه: أن عددَ مخطوطاتِ البخاري المتواجدةَ في مكتباتِ العالمِ يصلُ مجموعهُا إلى حوالي (٢٣٢٧ نسخة مخطوطة) في العالم.

---

(٤٤٨) المؤامرة على الصحيحين/ أبو عمار علي الحذيفي
(٤٤٩) مقدمة فتح الباري٣٤٨

ولعلَّ منْ أهم تلك النُّسَخ: هي نسخةُ الحافظِ اليونيني -رحمهُ الله تعالى- والمأخوذُ عنها النص الحالي في الطبعة السلطانية- وهي أضبطُ نسخةٍ، وموجودةٌ في تركيا، ويعودُ تاريخها إلى القرن السابع للهجرة، وتجدُ كلامَ

العلامةِ أبي الأشبال أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- حولِ هذهِ النسخةِ ووصْفِها في مقدمةِ الطبعةِ السلطانية لـ (صحيح البخاري) التي طُبِعتْ بأمرٍ من السلطان عبد الحميد -رحمه الله تعالى- قبلَ ما يقرب من مئة وعشرين عامًا. ولله الحمد والمنة

هل ما في الصحيحين قطعي الثبوت ام ظني الثبوت. (٤٥٠)

قال أبو عمرو ابن الصلاح في "علوم الحديث": (إن ما انفرد به البخاري ومسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي عند أهل معروفة هذا الشأن).(٤٥١)

ومعنى هذا أن عامة ما في صحيح البخاري صحيح مقطوع به، ليس لأنه من تأليف الإمام البخاري، بل لأن البخاري قد تحرى في كتابه هذا ما لم يكن في كتاب آخر، ولأن علماء السنة قد درسوا هذا الكتاب دراسة وافية على مر العصور، وتتبعوا أحاديثه فأيدوا البخاري ووافقوه على هذه الأحاديث بل وشدوا له بالحفظ والإتقان، فحسب بدليل أن هذه الخصوصية لم تجعل لكتبه الأخرى.

وليعلم أن القول بأن أحاديث الصحيحين تفيد القطع هو القول الصحيح من أقوال العلماء وهو الصواب وهو اختيار شيخ الإسلام، على أن بعضهم نقل الإجماع فقد ذكر الإسفرائيني كما في "فتح المغيث" للسخاوي أن إجماع أهل الصنعة على القطع بصحة ما في الصحيحين وأن من حكم بخلاف ما فيهما بغير تأويل سائغ نقض حكمه.

---

(٤٥٠) المؤامرة على الصحيحين/ أبو عمار علي الحذيفي

(٤٥١) علوم الحديث (ص/١٠٠

قال ابن كثير[٤٥٢]: (ثم حكى ابن الصلاح: إن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول ، سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره، ثم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث، لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به، لا بد وأن يكون صحيحا في نفس الأمر، وهذا جيد.

وقد خالف في هذه المسألة الشيخ محيي الدين النووي[٤٥٣] وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك.

وللشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي رسالة: "أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين"، ذكر القائلين بإفادة أحاديث الصحيحين للقطع، وذكر مقالاتهم وقد زادوا على ستة عشر عالماً ثم ذكر أدلتهم، ثم ذكر القائلين بإفادتها الظن وهما النووي وآخر ثم عقب ذلك بذكر أدلتهما، ثم ناقش الموضوع مناقشة علمية، واختتم بحثه بالقول بأن أحاديث الصحيحين تفيد القطع لقوة أدلة القائلين بذلك. [٤٥٤]

٤ـالبخاري رحمه الله يروي بالمعنى :

ويستدل بـ [قال احيد بن ابي جعفر والي بخارى قال محمد بن اسماعيل يوما رب حديث سمعته بالبصره كتبته بالشام ورب حديث سمعنه بالشام كتبته بمصر فقلت له ياباعبد الله بكماله قال فسكت.] [٤٥٥]

وفي الهامش لسير أعلام النبلاء [ويعني هذا أن البخاري يرى جواز الرواية بالمعنى ..

الردعلي هذه الشبهة:

١-لا نسلم بهذه الشبهه لان هذا الكلام مبهم ولا يفهم منه معني محدد .

٢-هناك نصوص توضح و تبين مدى دقة البخاري رحمه الله في كتابته للحديث ومنها-:

---

(٤٥٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص٥٤

(٤٥٣) السابق

(٤٥٤) أحاديث الصحيحين /بين الظن واليقين/للشيخ حافظ ثناء الله الزاهديرئيس

(٤٥٥) تاريخ بغداد(٢-١١

قال البخاري رحمه الله [لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هـؤلاء ، كنـتُ إذا كتبتُ عن رجلٍ سألته عن أسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث ، إن كان الرجـل فهماً فإن لم يكن سألتُهُ أن يُخرج إلي أصله ونُسخته ، فأما الأخرون لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون] (٤٥٦).

وقال ايضا رحمه الله : [ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا أغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين] (٤٥٧)

وقال رحمه الله [صنفت كتابي الصحيح لست عشر سنة خرجته من ست مائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى] (٤٥٨)

قال محمد بن ابى حاتم الوراق سمعت حاشد بن إسماعيل وأخر يقولان ، كان ابو عبد الله البخاري يختلفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو [غلام] فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فكنا نقولُ له : إنك تختلفُ معنـا ولا تكتـب فمـا تصـنع ؟! فقال لنا يوماً ، بعد ستة عشر يوماً : إنكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما ، فأعرضـا عليّ ما كتبتما ، فأخرجنا إليه ما كان عندنا . فزاد على خمسةَ عشَرَ ألفِ حـديث فقرأهما كُلَّهـا عـن ظهـر قلـب حتـى جعلنـا نُحكـم كتبنـا مـن حفظـه! ثم قال : أترون أني أختلفُ هدراً؟!وأضُيع أيامي؟.فعرفنا أنـهُ لا يتقدمـه أحـد. اهـ(٤٥٩)

فهذه النصوص وغيرها الواضحة لكل مبصر ، تبين مدى دقـة هـذا الرجـل وأمانته في نقل الحديث رواية ودراية ، فالعبرة بالنصوص المحكمة.

٥ـنقد الذهبي لصحيح البخاري (٤٦٠)

ومما نسبوه إلى الإمام الذهبي أنه قال في بعض أحاديث الصحيح : " ولـولا هيبة الصحيح لقلت إنها موضوعة! " (٤٦١)، وهو كذب مفضوح على هذا الإمـام.

---

(٤٥٦) سير اعلام النبلاء١٢/٤٠٦
(٤٥٧) المرجع السابق ص ١٤٠٢
(٤٥٨) المرجع السابق ص ٤٠٥
(٤٥٩) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٠٨
(٤٦٠) الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام ٢-٢

فإن عبارته كما في ميزان الاعتدال في ترجمة خالد بن مخلد القطواني عندما ذكر أن البخاري رحمه روى له حديث الولي (من عادى لي ولياً) [٤٦٢] قال : " فهذا حديث غريب جداً ، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن خالد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرجه من عدا البخاري. "

وغاية ما فيها استغرابه للحديث لأنه من طريق خالد بن مخلد وشيخه شريك مع ما علم من الكلام حولهما ، فيقال إن غاية ما في ذلك أنه صحيح عند البخاري ، فيكون من الأحاديث المنتقدة على صاحب الصحيح ، وليس مما وقع الإجماع على تلقيه بالقبول ، ونحن لا ننكر أن في الصحيح شيئاً من هذا ، وقد سبق بحث هذه النقطة وما حولها من إشكال.

بين الحافظ رحمه الله(١) أن للحديث طرقاً أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً حيث قال وهو يرد على الذهبي إطلاقه أنه لم يرو إلا بهذا الإسناد : " وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود ....ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً ثم ذكر بعض الطرق عن عائشة و أبي أمامة و علي و ابن عباس و معاذ بن جبل و أنس. [٤٦٣]

كما أن المتأمل في عبارة الذهبي يجد فيها مزيد تدعيم لمكانة الصحيح وليس كما أراد المغرضون ، فإن الذي جعلهم يترددون في عدِّ هذا الحديث من منكرات خالد (هيبة الصحيح) ، بمعنى أن هذا الحديث لو كان في غير الصحيح لعدِّ من منكرات خالد بن مخلد ، لما عرف من حاله ، ولكن الذي منعهم من ذلك إخراج صاحب الصحيح له ، لما علم من علمه وإمامته وشروطه ، وانتقائه للأحاديث ، وغير ذلك من الأغراض التي ذكرت في الرجال المنتقدين ، فهو مزيد توثيق

---

(٤٦١) تهذيب التهذيب ٨ / ١٤٦
(٤٦٢) صحيح البخاري :الرقاق /باب
(٤٦٣) فتح الباري (٣٤١/١١)

وتدعيم لموقف صاحب الصحيح ، وليس فيه أبداً أي غض من مكانته كما أراد المشككون ، فأين حكم الذهبي على الحديث بالوضع ؟. !

أما بالنسبة لغرابة ألفاظه فهو كغيره من الآيات والأحاديث الكثيرة التي تحتاج إلى تفسير، وقد فسره أهل العلم ، ويمكن مراجعة كلام الحافظ وغيره في شرح الحديث ، ولو فتح هذا الباب لردت جملة من الأحاديث الثابتة.

وأخيراً وبعد هذا التطواف ، أظن أن القارئ الكريم قد عرف مكانة هذين الكتابين ، ومنزلتهما في العلم والدين ، وأن شبهات المغرضين حولهما هي مجرد فقاعات وأوهام لا تثبت أمام التحقيق العلمي ، وليس أي سند شرعي ، ولا يزال الله عز وجل يقيض للسنن والأحاديث في كل عصر من ينفي عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، تحقيقاً لوعد الله في حفظ دينه وكتابه وسنة نبيه. (٤٦٤)

٦ـادعاء ان البخاري قد خدع شيخه علي بن المديني :

قال مسلمة : وألّف علي بن المديني كتاب العلل ، وكان ضنياً به فغاب يوماً في بعض ضياعه ، فجاء البخاري إلى بعض بنية ورغبه بالمال ، على أن يرى الكتاب يوماً واحداً ، فأعطاه له فدفعه إلى النساخ فكتبوه له ، ورده إليه ، فلما حضر علي تكلم بشيء ، فأجابه البخاري بنص كلامه مراراً ، ففهم القضية ، واغتنم لذلك ، فلم يزل مغموماً حتى مات بعد

يسير ، واستغني البخاري عنه بذلك الكتاب ، وخرج إلى خراسان ، ووضع كتابه الصحيح فعظم شأنه وعلا ذكره) (٤٦٥).

استدلوا بهذه العبارة على خيانة البخاري ، وعدم أمانته العلمية ، وسرقته لجهود الآخرين ، ورغبته في التصدر والشهرة على حساب غيره ، وحتى يعطوا العبارة قيمة علمية نسبوها إلى الحافظ ابن حجر وتم بتر الرد ، وتعقيب الحافظ

(٤٦٤) الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام ٢-٢

(٤٦٥) تهذيب التهذيب٩/٤٦

عليها ، وإغفال الكلام الذي قبله في ثناء العلماء والمحدثين على الإمام البخاري ، والدفاع عنه ، وبطلان ما نسب إليه. (٤٦٦)

الرد علي هذه الشبهه:

قال الحافظ رحمه الله: " قلت إنما أوردت كلام مسلمة هذا لأبين فساده ... وأما القصة التي حكاها فيما يتعلق بالعلل لابن المديني ، فإنها غنية عن الردّ لظهور فسادها ، وحسبك أنها بلا إسناد ، وأن البخاري لما مات علي كان مقيماً ببلاده ، وأن العلل لابن المديني قد سمعها منه غير واحد غير البخاري ، فلو كان ضنيناً بها لم يخرجها ، إلى غير ذلك من وجوه البطلان لهذه الأخلوقة والله الموفق. (٤٦٧) فهذا التلبيس والتحريف المتعمد ، وبتر الكلام لتشويه صورة هذا الإمام الجليل. .

٧ـأوهام أخذت على البخاري في كتابه:

أخذ على البخاري بعض التصحيفات في الكنى مثاله: كنى مسلم في كتابه"عسعس بن سلامة (أبا صُغيرة)ـ بالغين المعجمةـ وكناه البخاري في "تاريخه" [أبا صخرة]ـ بالخاءـ وإنما هو(أبو صُفرة) بالفاءـ،(٤٦٨) كما جزم بذلك أبو حاتم، وابنه عبد الرحمن، والإمام أحمد، ويحيى بن معين، وخليفة ، وابن سعد، وابن حبان، والذهبي (٤٦٩)

٨ـان البخاري مات قبل أن ينقح صحيحه:

من الشبه التي استدل بها على ضعف أحاديث البخاري وعدم الاعتماد عليهما ، التشكيك في منزلة أحاديثه.أن البخاري رحمه الله مات قبل أن يبيض صحيحه ،و إتمه غيره ،من النساخ والدليل علي ذلك

---

(٤٦٦) الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام ٢-٢

(٤٦٧) تهذيب التهذيب٩/٤٦

(٤٦٨) البصري التميمي. روى عن النبي ﷺ وروى عنه الحسن البصري، والأزرق بن قيس الحارث. يقولون حديثه مرسل، وإنه لم يسمع النبي ﷺ وكنيته أبو صفرة. ويقال أبو صفيرة .الإستيعاب في معرفة الأصحاب المؤلف : ابن عبد البر ١/٣٨٤

(٤٦٩) منهج البخاري في ترتيب صحيحه :للأستاذ محمد زغير

قال المستملي : " انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض(٤٧٠)

قال أبو الوليد الباجي : ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع أنهم انتسخوا من أصل و احد ، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث)) .

والغرض من ايراد هذه الجملة التشكيك في صحيح البخاري للرد علي هذه الشبهة نقول: البخاري رحمه الله نقح كتابه قبل موته ومانقل عن المستملي و أبو الوليد الباجي إنما هو في شأن التراجم التي بيضها البخاري أي ذكرها ، ولم يذكر فيها حديثاً ، أو الأحاديث التي ذكرها ولم يذكر لها باباً ، بل إن هذا النقل يدل على أن صحيح البخاري كان مدوناً في أصل محرر .

ولها مواضع هي:

الأول : أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر ، ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته ، وإنما أخَّر ذلك لسبب ما ، ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله ، ولم يتيسر له الظفر به حينئذ .

الثاني : أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة ، فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث على لما سبق .

الثالث : أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة ، لأنه يُعْنى جداً بالتراجم ، ويضمنها اختياره ، وينبه فيها على معنى خفي في الحديث ، أو حَمْلِه على معنىً خاص أو نحو ذلك ، فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه ، وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل فيما أثبته في كتابه .

---

(٤٧٠) مقدمة الفتح صـ١١

وأما التقديم والتأخير فالاستقراء يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم ، يتقدم أحد البابين في نسخة ويتأخر في أخرى ، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة ، وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة ، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر ، ولذا قال الحافظ رحمه الله في المقدمة بعد إيراده للعبارة السابقة : " قلت وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث ، وهي مواضع قليلة جداً " .

وليس أدل على أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حرَّر كتابه ، وعرضه على أئمة الحديث مما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي : " لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل و يحي بن معين و علي بن المديني وغيرهم ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة وروى عنه الفربري قوله : " ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين "[٤٧١]، وذلك كي يجتمع له الاطمئنان القلبي مع البحث العلمي .

ومما يدل كذلك على ما بذله البخاري رحمه الله من جهد وتنقيح ، وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية التحرير قوله : " جمعت كتابي هذا من ستمائة ألف حديث " .

وقد استفاض واشتهر أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدَّث بتلك النسخة طلابه ، وسمع الناس منه من هذه النسخة ، وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته ، وتسابقوا في كتابة أصله ، مما يثبت أنه كان مطمئناً إلى جميع ما أثبته فيها . [٤٧٢]

٩-رواية البخاري ومسلم احاديث معنعنة لمدلسين :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في أسئلة تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي:"وسأله عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعنا هل نقول : إنها اطلعا على اتصالها ؟ فقال : كذا يقولون ، وما فيه إلا تحسين الظن

(٤٧١) سير اعلام النبلاء١٢/٤٠٦
(٤٧٢) الأنوار الكاشفة ٢٥٧

بهما ، و إلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي فيها الصحيح. (٤٧٣)

ثانيا : انتقادات بعض أئمة الحديث لبعض ما في الصحيحين :-

١- الحافظ ابن حجر العسقلاني :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (وعدة ما اجتمع مما في كتاب البخاري ، وإن شاركه مسلم في بعضه ، مائة وعشرة أحاديث ، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا ، ومنها ما انفرد هو بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثا " . (٤٧٤)

وبعد أن ناقش الحافظ الانتقادات حديثا حديثا قال : " هذا جميع ما تعقبه النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق .. وليست كلها قادحة ، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف .) (٤٧٥)

وقال الحافظ ابن حجر أيضا : (وقال أبو جعفر محمود بن عمروا العقيلي : لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم ، فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة). (٤٧٦)

فالعقيلي أراد أن يثبت صحة البخاري ولكنه نفي الإجماع على قبول الأمة لكل ما في الصحيحين ،فرد بعض علماء أهل السنة بعض ما في الصحيحين .

٢- الحافظ النووي (٦٧٦) :-

---

(٤٧٣) النكت على كتاب ابن الصلاح .(ج٢ص٦٣٦)
(٤٧٤) هدي الساري ص٥٥٣
(٤٧٥) هدي الساري ص٦٠٣
(٤٧٦) هدي الساري ص٩

قال الامام النووي [٤٧٧]: فصل في الأحاديث المستدركة على البخاري ومسلم : " فصل قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطيهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه وقد سبقت الإشارة إلى هذا وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين ولأبي مسعود الدمشقى أيضا عليهما استدراك ولأبي على الغساني الجيانى في كتابه تقييد المهمل .

العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه إن شاء الله تعالى والله أعلم) .

٣- الحافظ شمس الدين بن قايماز الذهبي (٧٤٨) :-

ذكر في ذيل تذكرة الحفاظ: في ترجمته للحافظ العراقي ، عند سرده لأسماء مؤلفات له قال :"والأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف وانقطاع لم يبيضه لكونه ذهب من المسودة كراسان" . [٤٧٨]

٤- الحافظ العراقي(٨٠٦هـ):-

أثناء كلامه على مراتب الحديث : ثم ما المراد بقولهم على شرط البخاري أو على شرط مسلم ؟[٤٧٩]

محمد بن طاهر (المقدسي) في كتابه شرط الأئمة : شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور ، وليس ما قاله بجيد ، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهما الشيخان أو أحدهما) [٤٨٠] .

وقال بعد ذلك بعدة صفحات ، وهو يشير لبعض الأحاديث المنتقدة في الصحيحين ومنها عند البخاري حديث شريك عن أنس في الإسراء ، وعند مسلم

---

(٤٧٧) فتح المغيث شرح الفية الحديث – ص٢٥ – ٢٦.(تحقيق أحمد شاكر ومحمود ربيع ، بيروت: عالم الكتاب) . تقييد المهمل ٦٣٦/٢

(٤٧٨) تذكرة الحفاظ(ص٢٣١

(٤٧٩) فتح المغيث شرح الفية الحديث ٢١-٢٢

(٤٨٠) فتح المغيث شرح الفية الحديث -٢٢ .(تحقيق أحمد شاكر ومحمود ربيع ، بيروت: عالم الكتاب)

حديث أبي زميل عن إبن عباس حول طلب أبي سفيان من النبي الأمور الثلاثة ، قال : " وقد أفردت كتابا لما ضعف من أحاديث الصحيحين مع الجواب عندها . فمن أراد الزياد في ذلك ، فليقف عليه ، ففيه فوائد ومهمات) [٤٨١]

وقد أشار الحافظ العراقي إلى ذلك التأليف له وأن موضوعه : " فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع . [٤٨٢]

٥- ابن أبي الوفاء القرشي (٧٧٥هـ) :-

قال في الخاتمة الجامعة : "... فقد وقع في (صحيح) مسلم أشياء ... ،فقد وضع الحافظ الرشيد العطار[٤٨٣]

كتاب الأحاديث المقطوعة المخرجة في (صحيح مسلم) سماه : غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في مسلم من الأحاديث المقطوعة ، سمعته على شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله الظاهري ، سنة سنة اثنتي عشر وسبع مائة ، بسماعة من مصنفه الحافظ رشيد الدين ، بقراءة الشيخ فخر الدين أبي عمر عثمان المقاتلي ، وبينها محيي الدين (النووي) في أول شرح صحيح مسلم .

وما يقوله الناس : إن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة ، هذا من التوجه ولا يقوى ، فقد روى مسلم في كتابه عن ليث بن أبي سليم

وغيره من الضعفاء ، فيقولون : انما روى عنهم في كتابه الإعتبار والشواهد والمتابعات أمور يتعرفون بها حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة ؟!!

واعلم أن (أن) و(عن) مقتضيان للإنقطاع _ أي من المدلس _ عند اهل الحديث ووقع في مسلم والبخاري من هذا النوع كثير ، فيقولون على سبيل التجوه : ما كان من هاذا النوع في غير الصحيحين فمحمول على الإتصال.[٤٨٤]

---

(٤٨١) المصدر السابق ص٢٥ – ٢٦

(٤٨٢) التقييد والإيضاح ص٣٣)

(٤٨٣) هو الأديب الفقيه المحدث رشيد الدين الحرشي الرقي الشافعي ، توفى ٤١١ هـ

(٤٨٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ج١٣/ص٣٥٢ – ٣٥٢

٦- الإمام تاج الدين السبكي الشافعي (٧٧١هـ) :-

يقول الإمام تاج الدين السبكي " ومن أوهام البخاري" [٤٨٥] ذكر فيه عددا من الأحاديث في صحيح البخاري التي في متونها أو أسانيدها خطأ ومخالفة للصواب . كتابه طبقات الشافعية الكبرى "

٧-الفقيه المحدث محمد أنور شاه الديوبندي(١٣٥٢هـ) :-

كان من أعلام الفقه الحنفي والحديث الشريف شبه بالقارة الهندية ولقب بإمام العصر وقد انتقد عددا من أحاديث صحيح البخاري ، في شرحه القيم عليه الذي أسماه " فيض البخاري " وهناك كثير من الانتقادات اذكر لكم بعض الأمثلة من انتقاداته :-

فقد ذكر الحديث الذي رواه البخاري بسنده إلى عمرو بن دينار ، قال : سمعت جابر بن عبد الله قال رسول الله : " إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب أو قد خرج – فليركع ركعتين. [٤٨٦]

فنفى الشيخ أنور شاه أن يكون هذا عدة من كلام الراوي أي مدرجا نسب خطأ للنبي ، وقال :"بقى القول ، فجوابه أن الدار القطني تعقب على الصحيحين في عدة مواضع ، وتتبع على البخاري نحو مائة موضع ونيف وكلها في الأسانيد إلا هذا الحديث ، فإنه مما تكلم فيه في المتن ، وقال :إن أصله واقعة ، جعله الراوي ضابطة ، فالصواب أنهه مدر من الراوي[٤٨٧].

جزم أن هذا ليس من كلام الرسول وإنما من كلام الراوي ، فقال : – " باب الصلاة قبل المغرب : وقد أخرجه في (كتاب) الأذان أيضا بلفظ عام " بين أذانين

---

(٤٨٥) طبقات الشافعية الكبرى (ج١٠/ ص١١٥- ١٢٠- و٢٤٥ (٣)رواية ابن عباس عن النبي هذه التي يعترف ابن تيمية انها وقع فيه الغلط أخرجها الشيخان : البخاري في صحيحه : ٢٨ – كتالب جزاء الصيد / ١٢ – باب تزوج المحرم ، ح١٨٣٧

(٤٨٦) صحيح البخاري :١٩ – كتاب التهجد / ٢٣٨ – باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى

(٤٨٧) فيض الباري من أمالي الفقيه المحدث إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري : كتاب الجمعة / باب إذا رأى الإمام رجلا وهو يخط ركعتين ج٢ / ص٣٤٢ – ٣٤٣ (طبعة بيروت – دار المعرفة)

(يقصد الأذان والإقامة) صلاة " وأخرج هاهنا بلفظ المغرب خاصة ، وحصل لي الجزم بأنها رواية المعنى ، لا رواية بالمعنى ، فأن الراوي استنبط المسألة من حديث العام : بين كل أذانين صلاة ، ثم أجرى عمومه في المغرب ، وترك الصلوات الأربع ، ثم عبر عنها بقوله :صلوا قبل المغرب ، وما حاشى به لأنه تعلمها من الحديث العام وفيه تلك ، وهذا وإن لم يقرع سمعك لكنه أقرب الصواب ، إن شاء الله تعالى . وإياك أن تظن أني تقولت قولا لم اسبق به هزوا ولعبا ! بل شهد الله أني لم أزل أتفكر فيه سنين ، وأستفتيت قلبي حتى إذا أفتاني وشفاني ، تقدمت إلى مثله وعمدتي فيه أبو بكر الأثرم ، فأنه قال أنه معلول ، كما كتابه الناسخ والمنسوخ[٤٨٨]

٨-الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي (١٣٧١هـ) :-

كان وكيل مشيخة الإسلام بالأستانة بالدولة العثمانية اثناء دفاعه عن الإمام أبي حنيفة أنتقد بعض الأحاديث الموجودة بالصحيحين مثل :-

حديث مالك بن حويرث وحديث عبد الله بن عمر في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه (الحديث الأول أخرجه الشيخان والثاني أخرجه مسلم) ..وحديث أنس في أمر الرسول برضخ رأس اليهودي لرضخه رأس جارية (رواه الشيخان) [٤٨٩].

فهذين الحديثين وغيرها انتقدها الكوثري ونسبها الى خلط الرواة سواءا بالمعنى او بسبب سوء النقل .

٩-الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي (١٣٧١هـ) :-

كان وكيل مشيخة الإسلام بالأستانة بالدولة العثمانية اثناء دفاعه عن الإمام أبي حنيفة أنتقد بعض الأحاديث الموجودة بالصحيحين مثل :-

حديث مالك بن حويرث وحديث عبد الله بن عمر في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه (الحديث الأول أخرجه الشيخان والثاني أخرجه مسلم) . [٤٩٠] وحديث

---

(٤٨٨) فيض الباري : كتاب النوافل / باب الصلاة قبل المغرب ج١/٤٣٢

(٤٨٩) أحاديث الصحيحين /بين الظن واليقين/للشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي

(٤٩٠) كتاب الكوثري : تأنيب الخطيب على مسافة في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب ،ص١٦٤ – ١٦٦ الطبعة الجديدة تعليق أحمد خيري ١٩٩٠

أنس في أمر الرسول برضخ رأس اليهودي لرضخه رأس جارية (رواه الشيخان). (٤٩١)

فهذين الحديثين وغيرها انتقدها الكوثري ونسبها الى خلط الرواة سواءا بالمعنى او بسبب سوء النقل

١٠- الشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري (١٤١٣هـ) :-

الشيخ الغماري هو محدث المغرب العربي والمحقق الكبير فقد رد وضعف عدة من أحاديث الصحيحين :- فمن ذلك تضعيفه في كتابه "الصبح السافر " لحديثين من أحاديث البخاري ومسلم : الأول : حديث عروة عن عائشة قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت في السفر ،ة وزيدت في الحضر " أخرجه البخاري ومسلم . فقد صرح بضعفه وشذوذ لمخالفته للقرآن في نظره. (٤٩٢)

الثاني : حديث ابن عباس :" إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعا ، والخوف ركعة " ! وهو في صحيح مسلم ، فقد ضعفه الغماري أيضا بالشذوذ . (٤٩٣)

ورأى ، حسب تحقيقه ، أن لابن عباس قوله : "على لسان نبيكم".

وللشيخ المحدث نفسه رسالة سماها:"الفوائد المقصودة في الأحاديث الشاذة والمردودة " أورد فيها بضعة عشر حديثا كلها في " الصحيحين" أو في أحدهما ، برقم (١ ، ٢ ، ٣ ،٤ ، ١١ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٣) و (١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٦) كلها في الصحيحين ،". (٤٩٤)

١١ – الحافظ المحدث العلامة احمد الصديق الغماري :-

في كتلبه المغير على الأحكام الموضوعة في الجامع الصغير" بالخاتمة – بعد أن ذكر العمدة في معرفة الحديث الموضوع – ومنها وجود النكارة الظاهرة في متنه بركاكه اللفظ أو مخالفته للثابت المعروف وإن كان سنده صحيحا ، قال :"

(٤٩١) المصدر السابق ص٤٩ –ص١٥٨ – ١٥٩
(٤٩٢) المصدر السابق ص١٦
(٤٩٣) المصدر السابق
(٤٩٤) دراسات علمية في صحيح مسلم : لعلي الحلبي الأثري ص٣٠-٤٠

ومنها أحاديث الصحيحين فإن فيهما ما هو مقطوع ببطلانه فلا تغتر بذلك ، ولا تتهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص ، فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة ، أو يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها للواقع ، وإن كان سندهما صحيحا على شرطهم ، وقد يوجد من بينهما ما هو على خلاف شرطهما ايضا ، كما هو مبسوط في محله ".(٤٩٥)

قال المحقق السلفي الكبير المعاصر ناصر الدين الالباني في مقدمة كتابه "آداب الزفاف" ص٦٠ بعد أن ذكر عبارة الغماري تلك : " وهذا لا شك فيه كل باحث متمرس في هذا العلم ، وقد كنت ذكرت نحوه في مقدمة شرح الطحاوية.

١٢- العلامة محمد إسماعيل الصنعاني (١١٨٢هـ) :- (٤٩٦)

يقول: اعلم أن معنى تلقي الأمة للحديث بالقبول هو أن تكون الأمة بين عامل بالحديث ومتأول له كما في غاية السول وغيرها من كتب الأصول وهذا التلقي لأحاديث الصحيحين يحتاج مدعيه في إثبات هذه الدعوى إلى دليل فتقول هذه الدعوى تحتاج إلى استفسار عن طرفيها هل المراد كل الأمة من خاصة وعامة كما هو ظاهر الإطلاق أو المجتهدون من الأمة وهو معلوم بأن الأول غير مراد فالمراد الثاني: وهو دعوى أن كل فرد فرد من مجتهدي الأمة تلقي الكتابين بالقبول ولا بد مت إقامة البينة على هذه الدعوى ولا يخفي أن إقامته عليها من المتعذرات عادة كإقامة البينة على دعوى الإجماع فإن هذا فرد من أفراده.

فنقول : هذه الدعوى تحتاج إلى الاستفسار عن طرفيها : هل المراد كل الأمة من خاصة وعامة كما هو ظاهر الإطلاق ؟ أو المجتهدون من الأمة ؟ .

---

(٤٩٥) المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير : العلامة الحافظ أحمد بن صديق الغماري ص١٣٦ – ١٣٩ . طبعة دار الرائد العربي ١٤٠٢

(٤٩٦) أحاديث الصحيحين /بين الظن واليقين/للشيخ حافظ ثناء الله الزاهديرئيس

ومعلوم بأن الأول غير مراد قطعيا . فالمراد الثاني ، وهو أن كل قرد من مجتهدي الأمة تلقى الكتابين بالقبول ، لا بد من إقامة عليها منة المتعذرات عادة كإقامة البينة على دعوى الإجماع ، فإن من أدعى الإجماع فهو كاذب ، وإذا كان هذا في عصره قبل عصر تأليف " الصحيحين " فكيف بعده ؟؟

غيرهما ، ومن مرويات ثقات آخريت ممنوع ، والإجماع على مزيتهما أنفسهما ما لا يفيد ، ولأنه جلالة شأنهما وتلقي الأمة لكتابيهما والإجماع على المزية و لو سلم ، لا يستلزم ذلك القطع والعلم ، فإن القدر المسلم المتلقي بين الأمة ليس إلا أن رجال مروياتها جامعة للشروط التي اشترطها الجمهور لقبول روايتهم ، وهذا يفيد إلا الظن ، واما أن مروياتهما ثابته عن رسول الله ﷺ ، فلا إجماع عليه اصلا ، كيف ؟ ولا إجماع على صحة ما في كتابيهما ، لأن روايتهما منهم قدريون وغيرهم من أهل البدع ، وقبول رواية أهل البدع مختلف فيه ، فاين الأجماع على صحة مروياتهم القدرية(٤٩٧).

قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

اتفق علماء الأمة و المحدثون قديماً وحديثاً على أن صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم هما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل وأن الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة المذكورة فيهما أحاديث بالقطع صحيحة ثابتة عن رسول الله . ﷺ متواترة إلى مصنفيهما وصحيح البخاري أجل كتب السنة وأفضلها بعد كتاب الله تعالى وان أول من صنف في الصحيح ،الإمام البخاري) .

قال النووي: اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من

(٤٩٧) " توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"(وهو شرح لكتاب تنقيح الأنظار لابن الوزير اليماني) ج١ص٩٤ – ٩٥

ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث[٤٩٨].

وقال ايضا:

(الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم على شرطهما ثم على شرط البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما[٤٩٩].

وقال النَّسائي: (ما في هذه الكتب كلِّها أجود من كتاب البخاري) [٥٠٠]

قال ابن حجر: (والنَّسائي لا يعني بالجَودة إلاَّ جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهْم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من مثل النَّسائي غايةٌ في الوصف مع شدَّة تحرِّيه وتوقِّيه وتثبُّته في نقد الرِّجال وتقدُّمه في ذلك) [٥٠١]

قال ابن الصلاح:

(أول من صنف في الصحيح ، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز)[٥٠٢].

وقال ايضا: (ومَن فضَّل كتاب مسلمٍ فإنْ كان من جهةِ أنَّه لم يورد بعد خطبته إلاَّ الحديث الصَّحيح مسرودًا، فلا بأس به، وليس يلزم منه أنَّ كتاب مسلم أرجح – فيما يرجع إلى نفسِ الصَّحيح – من كتاب البخاري، وإنْ كان المراد به أنَّ كتاب مسلم أصحُّ صحيحًا فهذا مردود) [٥٠٣].

---

(٤٩٨) شرح صحيح مسلم (١/١٤

(٤٩٩) تدريب الراوي شرح التقريب ١/١٢٢-١٢٣

(٥٠٠) النكت١/٢٨٦- ٢٨٩

(٥٠١) هدي السَّاري ص١٠

(٥٠٢) هدي الساري ١/١٢

(٥٠٣) علوم الحديث ص١٩

وقال الذهبي: (وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى)[٥٠٤].

وقال الشوكاني:

(أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول) [٥٠٥].

وقال ابن الأثير: البخاري ومسلم أثبتا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته وثبت عندهما نقله.. وسمّيا كتابيهما الصحيح من الحديث وأطلقا هذا الاسم عليهما وهما أول من سمّى كتابه بذلك[٥٠٦].

قال الحافظ ابن كثير: (أجمع العلماءُ على قبوله وصحَّة ما فيه الجامع الصحيح)[٥٠٧].

قال الحافظ ابن حجر: "وقد رأيتُ الإمامَ أبا عبد الله البخاري في جامعه الصَّحيح قد تصدَّى للاقتباس من أنوارهما البهية – يعني الكتاب والسّنّة – تقريرًا واستنباطًا، وكَرَعَ من مناهلهما الرّويَّة انتزاعًا وانتشاطًا، ورُزِقَ بحسن نيَّته السَّعادة فيما جَمَعَ حتَّى أَذْعَنَ له المخالف والموافق، وتلقَّى كلامَه في الصَّحيح بالتَّسليم المطاوعُ والمفارق...) [٥٠٨]

(قال ابن حجر: يظهر لي أنَّ تقديمَ أبي علي النَّيسابوري صحيحَ مسلم؛ لأنَّ مسلمًا صنَّف كتابه في بلدِه بحضور أصوله في حياة كثيرٍ من مشايخه، فكان يتحرَّز في الألفاظ، ويتحرَّى في السِّياق، ولا يتصدَّى لما تصدَّى له البخاري من استِنْباط الأحكام...) [٥٠٩].

يقول العلامة أحمد محمد شاكر:

---

(٥٠٤) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص٣١٢ علوم الحديث (ص١٨

(٥٠٥) نيل الأوطار ٢٢/١ .

(٥٠٦) جامع الاصول ١ / ٤١ .

(٥٠٧) البداية والنّهاية (١١ /٢٥

(٥٠٨) هدي السّاري ص٢

(٥٠٩) هدي السَّاري (ص١٢

(الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها . ليس في واحد منها مطعن أو ضعف . وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث . على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه . وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها . فلا يهولنك إرجاف المرجفين . وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة . والله الهادي إلى سواء السبيل)[٥١٠].

قال العراقي في ألفيته تبعا لابن الصلاح :

أول من صنف في الصحيح - - - محمد وخصَّ بالترجيح
ومسلم بعد وبعض الغرب مع - - - أبي علي فضلوا ذا لو نفع. [٥١١]

وقال ولي الله الدهلوي:

(أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين) [٥١٢]. حجة الله البالغة ٢٤٩/١

قال الشيخ الألباني:

(كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة على قواعد متينة وشروط دقيقة وقد وفقوا

(٥١٠) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص٣٥
(٥١١) شرح ألفية العراقي
(٥١٢) حجة الله البالغة ٢٤٩/١

في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة . ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصل عندنا (٥١٣)

وينبغي أن يعلم أن من أهل العلم من انتقد على الصحيحين أو أحدهما أحاديث كالدارقطني وقد فصل الحافظ ابن حجر الكلام على الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري في الفصل الثامن من مقدمته لفتح الباري والمسماة هدي الساري فذكر الأحاديث المنتقدة وأجاب عليها جواباً إجمالياً وجواباً مفصلاً فقال في الأول منهما:

والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة (٥١٤)

ذكر الذهبي وغيره قصيدة في الثناء على صحيح البخاري؛ فقال: لبعضهم :

صحيح البخاري لو أنصفوه ∴ لما خط إلا بماء الذهب
هو الفرق بين الهدى والعمى ∴ هو السد بين الفتى والعطب
أسانيد مثل نجوم السماء ∴ أمام متون لها كالشهب
بها قام ميزان دين الرسول ∴ ودان به العجم بعد العرب
حجاب من النار لا شك فيه ∴ يميز بين الرضى والغضب
وستر رقيق إلى المصطفى ∴ ونص مبين لكشف الريب
فيا عالماً أجمع العالمو ∴ ن على فضل رتبته في الرتب
سبقت الأئمة فيما جمعت ∴ وفزت على زعمهم بالقصب (القصب=السبق(نفيت

(٥١٣) مقدمة شرح العقيدة الطحاوية ص١٤-١٥
(٥١٤) هدي الساري ص١٢

الضـــــعف مـــــن الناقـــــل ∴ يـــن ومـــن كـــان متهمـــاً بالكـــذب
وأبـــــرزت في حســـــن ترتيبـــــه ∴ وتبويبـــــه عجبـــــاً للعجـــــب
فأعطـــاك مـــولاك مـــا تشـــتهيه ∴ وأجـــزل حظـــك فيمـــا وهـــب

خلاصة الأمر:

أن من طعن في أحاديث البخاري ومسلم فكلامه مردود عليه حيث إن أهل هذا الشأن من الحفاظ وأهل الحديث أجابوا عن ذلك أجوبة قاطعة واضحة . وإن الطعن في البخاري ومسلم ما هو إلا طعن في السنة النبوية ومن يطعن في السنة النبوية.

أهم النتائج التي توصلت إليها :

١-عبقرية الإمام البخاري،الحديثيةوالمامه بالفقه وبالصناعة الحديثية ايضا.

٢- غزارة علمه، وزهده، وسلامة عقيدته ، يستحق ان يطلق عليه امير المؤمنين في الحديث.

٣-يعدالجامع الصحيح موسوعةحديثية كبيرة اثرت المكتبة الاسلامية .

٤- روى الإمام البخاري لكثير من المبتدعة في المتابعات وأحياناً في الأصول والشرط عنده الصدق والاتقان اذا كانت بدعته غير مكفرة.

٥- الإمام البخاري لا يرو في صحيحه عن مجهول .

٦-ينتقي الإمام البخاري ما صح من أحاديث الضعفاء.

٧-كثيراً من أحاديث الصحيح يحكم عليها بالصحة بمجموع طرقها .

٨-قد يخر ج الإمام البخاري الأحاديث الصيحة من طرق ضعيفة لأغراض إسنادية مثل العلو والشهرة وغيرها .

٩-طرق التحمل والأداء عند الإمام البخاري في التحمل والأداء هي : السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه ، والمناولة والمكاتبة.

١٠ -يوجد بعض الأحاديث المعلولة في صحيح البخاري ، وهي قليلة لا تقلل من قدر الصحيح.

١١-أن الإمام البخاري لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً ، ولا يردها مطلقاً بل الأمر عنده دائر مع القرائن والمرجحات.

الخاتمة:

إن الإمام البخاري من جهابذة المحدثين و الفقهاء الذين تركوا لنا تراثا علمياً عظيما مازال الباحثين ينهلون منه وان الجامع الصحيح موسوعة كبيرة لا يكفي لدراسة منهجه بحث واحد ،فكل مطلب من مطالب هذا البحث يحتاج إلى بحث خاص، حتي نستوفيه من جميع جوانبه،نسال الله العلي القدير ان يجعله خالصا لوجهه الكريم.

قائمة المراجع والمصادر

- إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، تأليف: عبد الله بن محمد حسن دمفو الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة .
- الإمام مسلم وصحيحه بقلم الشيخ: عبد المحسن العباد
- أحاديث الصحيحين /بين الظن واليقين/للشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين المؤلف : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري الناشر : دار الفكر – دمشق عدد الأجزاء : ٢
- إكمال المعلم بفوائد مسلم - الكاتب:القاضي عياض بن موسى - المحقق:يحيى إسماعيل - الناشر:دار الوفاء – مصر - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1419:هـ
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة - الكاتب:عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - المحقق:بدون - الناشر:عالم الكتب - - سنة الطبع1403:هـ
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث - الكاتب:الخليل بن عبدالله القزويني - المحقق:محمد سعيد إدريس - الناشر:مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1409:هـ
- الإصابة في تمييز الصحابة - الكاتب:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المحقق:بدون - الناشر:دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1328:هـ
- –الإلزامات والتتبع - الكاتب:علي بن عمر الدارقطني - المحقق:مقبل بن هادي الوادعي - الناشر:دار الكتب العلمية - الطبعة:الثانية - سنة الطبع1405:هـ
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثيرتأليف العلامة أحمد محمد شاكردار الكتب العلمية

- الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام للعلامة محمد بن الحسن الحجوي المغربي طبعة: مركز التراث الثقافي المغربي ، الدار البيضاء ، ٢١١ دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م ، ٢٧٥ صفحة
- المؤامرة على الصحيحين/ أبو عمار علي الحذيفي
- الإمام البخاريُّ حياتُه وأثرُه العلميُّ ومحنتُه أ. شريف عبدالعزيز – عضو الفريق العلمي ملتقى الخطباء « الأحداث التاريخية
- الإمام البخاري وصحيحه الجامع، د احمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١٤٢٦ ،١هـ/ ٢٠٠٦م
- البداية والنهاية - الكاتب:إسماعيل بن عمر عماد الدين بن كثير - المحقق:مجموعة محققين - الناشر:دار الريان للتراث - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1408:هـ
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - الكاتب:عبدالرحيم بن الحسين العراقي - الناشر:دار الفكر – مصر - الطبعة:بدون - سنة الطبع1401:هـ
- التمييز - الكاتب:مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - المحقق:عبد القادر مصطفى المحمدي - الناشر:دار ابن الجوزي – الدمام - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1430:
- :التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل - الكاتب:عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - - الناشر:دار الكتب السلفية - سنة الطبع:بدون
- آداب الشافعي ومناقبه المؤلف :أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ(كتب كلمة عنه :محمد زاهد بن الحسن الكوثريقدم له وحقق أصله وعلق عليه :عبد الغني عبد الخالقالناشر :دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة :الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- الجرح والتعديل المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر:

طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

- الفروسية - الكاتب:محمد بن أبي بكر بن القيم - المحقق:مشهور حسن آل سلمان - الناشر:دار الأندلس - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1414:هـ
- اللباب في تهذيب الأنساب/عز الدين ابن الأثير الجزري (٥٥٥ – ٦٣٠هـ مكتبة المثنى – بغداد
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
- الكاتب:محمد بن عبدالرحمن السخاوي - المحقق:محمد عثمان الخشت - الناشر:دار الكتب العربي - الطبعة:الثانية - سنة الطبع1414:هـ
- عنوان الكتاب:النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - الكاتب:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المحقق:بدون - الناشر:دار ابن الجوزي – الدمام -الطبعة:الأولى - سنة الطبع1413:هـ
- الإيضاح في علوم الحديث والإصطلاح المؤلف :مصطفى سعيد الخن – بديع السيد اللحاما لناشر :دار الكلم الطيب
- النكت على مقدمة ابن الصلاح المؤلف :أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ(المحقق :د. زين العابدين بن محمد بلا فريج الناشر :أضواء السلف – الرياضالطبعة :الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م
- التعريف بالإمام مسلم ، وكتابه الصحيح : منهجه ، ميزاته ، طبعاته ، شروحه ، وما ألف حوله للدكتورعبد الرحمن السديس
- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح المؤلف :أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ(المحقق :د. أبو لبابة حسين الناشر :دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة :الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

- الحطة في ذكر الصحاح الستة المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ) الناشر: دار الكتب التعليمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م نبذة عن الكتاب: مؤسسة الرسالة
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة الحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق مراقبة / محمد عبد المعيد ضان الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية سنة النشر ١٣٩٢هـ1972 /مكان النشر صيدر اباد/ الهندعدد الأجزاء ٦
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع المؤلف: محمد بن علي الشوكاني الناشر: دار الكتاب الإسلامي عدد المجلدات: ٢
- –الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب /المؤلف: ابن فرحون المالكي/المحقق: محمد الأحمدي أبو النور/الناشر: دار التراث للطبع والنشر/عدد المجلدات: ٢
- االذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلةالمؤلف: ابن عبد الملك المراكشي (ت٧٠٣هـ(
- العبر في خبر من غبر/المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين/المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول أبو هاجر/الناشر: دار الكتب العلمية
- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير : العلامة الحافظ أحمد بن صديق الغماري طبعة دار الرائد العربي ١٤٠٢
- المستدرك /محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أبو عبد اللهالناشر : دار الكتب العلمية – بيروتالطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠تحقيق : مصطفى عبد القادر عطامع الكتاب : تعليقات الذهبي في التلخيص
- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (صحيح مسلم بشرح النووي) (ط المصرية القديمة/المؤلف: يحيى بن شرف النووي محي الدين أبو زكريا
- التعريف بمناهج المحدثين المحاضر: الشيخ د. عبدالعزيز بن عبدالله الشايع

- التاريخ الكبيرالمؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري المحقق: هاشم الندوي وآخرون الناشر: دائرة المعارف العثمانية،
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين الناشر: دار الجيل – بيروت سنة النشر: ١٤١٢ – ١٩٩٢
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام بن حجر/تأليف الإمام شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد الطبعة الأولى سنة ١٣١٩ هـ – ١٩٩٩ م دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ثلاثة أجزاء في مجلد واحد /وطبع في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر
- –إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. عدد المجلدات: (.
- الامام البخاري وجامعه الصحيح /د علي جمعة الناشر دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة رقم ١، الإمام البخاري إمام الحفاظ والمحدثين لتقي الدين الندوي طبع في دار القلم
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاريالمؤلف :أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ(الناشر :المطبعة الكبرى الأميرية، مصرالطبعة :السابعة، ١٣٢٣ هـ
- اجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين /تأليف الشريف حاتم بن عارف العوني. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع– مكة المكرمة –ص ب(٢٩٢٨٩)
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية المؤلف: عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي محي الدين أبو محمد المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: دار هجر سنة النشر: ١٤١٣ – ١٩٩٣

- الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث العلامة أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان طبع بدار الصميعي بالرياض1996
- التدليس في الحديث – بيان حكم تدليس الإسناد في الصحيحين للشيخ محمد حسن عبد الغفار/شرح كتاب التدليس في الحديث تأليف الدكتور / مسفر بن غرم الله الدميني أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ١٩٤-٢٥٦هـ ، دراسة وتحليل"، و نُشِرَته مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة – العدد الرابع
- بحث أعده د . محمد بن عبد الكريم بن عبيد ، أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عنوانه : " روايات ونسخ الجامع الصحيح ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ١٩٤-٢٥٦هـ ، دراسة وتحليل"، و نُشِرَته مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة – العدد الرابع
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيدالمؤلف :أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ(تحقيق :مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري الناشر :وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغربعام النشر 1387 : هـ عدد الأجزاء24 :
- الكفاية في علم الرواية المؤلف: أحمد علي ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر/ الناشر: دائرة المعارف العثمانية سنة النشر: ١٣٥٧
- الاقتراح في بيان الاصطلاح المؤلف :تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ(الناشر :دار الكتب العلمية – بيروت سنة النشر :عدد الأجزاء1 :
- الموقظة في علم مصطلح الحديث المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله المحقق: علي بن أحمد الرازحي
- الناشر: دار الآثار رقم الطبعة: ١

- التفضيل بين البخاري ومسلم/دعبد الكريم بن عبد اللّه الخضير
- المدخل إلى معرفة كتاب للحاكم ص ٤٨ ط. دار الفيحاء / دمشق
- المقنع في علوم الحديث/ المؤلف: عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن سراج الدين أبو حفص/ المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع/ الناشر: دار فواز للنشر
- الطبعة السلطانية لصحيح البخاري، وهي أصح وأنفس طبعات البخاري، وهي نادرة للغاية، وإذا وجدت مصوراتها فهي باهظة الثمن، والنسخة مصدرة بمقدمة العلامة أحمد شاكر.
- أعلام الحديث أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى المؤلف: حمد بن محمد الخطابي أبو سليمان المحقق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود الناشر: جامعة أم القرى سنة النشر: ١٤٠٨ – ١٩٨٨ عدد المجلدات: ٤ رقم الطبعة: ١
- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح تأليف شيخ المحدثين الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عمر ابن رشيد السبتي المتوفى سنة ٧٢١ هـ ، تحقيق الدكتور محمد الحبيب بلخوجة. طبعة الدار التونسية للنشر
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر٥٨ تأليف: الشيخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس. حققه وضبط نصوصه وصنع فهارسه وقدم له وعلق عليه: د. أحمد حالو – محمود الأرناؤوط – أكرم البوشي. الناشر: دار صادر– بيروتالطبعة: الأولى2001 - م
- العنوان الصحيح للكتاب المؤلف: الشريف حاتم بن عارف العوني
- دار عالم الفوائد /سنة النشر: ١٤١٩ عدد المجلدات: ١ رقم الطبعة: ١
- ا لتعريف بالإمام البخاري بلال مصطفى علوان
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاحالمؤلف :أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي---- (المتوفى: ٨٠٦هـ(المحقق :عبد الرحمن محمد عثمانالناشر :محمد عبد

المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورةالطبعة :الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

- التاريخ الكبيرالمؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري
- المحقق: هاشم الندوي وآخرون الناشر: دائرة المعارف العثمانية
- التدليس وأحكامه وآثاره النقدية : صالح بن سعيد بن عومار الجزائري
- البخاري.. رحلة مع الخلود: (في ذكرى وفاته: ٣٠ رمضان ٢٥٦هـ)، إسلام أون لاين، ١٦ ديسمبر ٢٠٠١
- المعجم المختص بالمحدثين المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله المحقق: محمد الحبيب الهيلة الناشر: مكتبة الصديق – الطائف سنة النشر: ١٤٠٨ – ١٩٨٨ ١ الطبعة: ١
- برنامج التجيبي القاسم بن يوسف التجيبي السبتي المتوفى سنة ٧٣٠ هـ. طبع في الدار العربية للكتاب تحقيق واعداد عبد الحفيظ منصور
- بين الإمامين مسلم والدار قطني «مجلد كبير وهو رسالة الماجستير ربيع بن هادي بن محمد عمير المدخلي مكتبة الرشد
- --تاريخ الإسلام ، وذيله المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين المحقق: عمر عبد السلام الناشر: دار الكتاب العربي سنة النشر: ١٤١٠ – ١٩٩٠
- ---تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 6مجلدات الطبعة الثالثة دار المعارف
- تدوين السنة النبوية | د. محمد الزهراني مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض – ط٤ | ١٤٣٣هـ
- تأنيب الخطيب على مساقة في ترجمة أبي حنيفة من الاكاذيب الطبعة بتعليق أحمد خيري ١٩٩٠ المؤلف :محمد زاهد بن الحسن الكوثري الناشر :المكتبة الأزهرية

- :تاريخ بغداد - الكاتب:أحمد بن علي الخطيب البغدادي - المحقق:مصطفى عبدالقادر عطا - الناشر:دار الكتبا لعلمية - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1417:هـ
- تحرير علوم الحديث /المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع /الناشر مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م عدد الأجزاء: ٢
- تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
- -تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي - الكاتب:محمد عبدالرحمن المباركفوري -المحقق:عصام الصبابطي - الناشر:دار الحديث – مصر - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1421:هـ
- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي تأليف: عبدالفتاح أبو غدة – الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – الطبعة: الأولى – سنة الطبع: ١٤١٤هـ ..
- :تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - الكاتب:عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - المحقق:طارق بن عوض الله بن محمد - الناشر:دار العاصمة - الرياض - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1424:هـ
- تذكرة الحفاظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي الناشر: دائرة المعارف العثمانية/سنة هـ١٣٧٤
- تقريب التهذيب /أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين/ دار العاصمةسنة ١٤٢١/هـ
- تهذيب الأسماء واللغات/ الكاتب:يحيى بن شرف الدين النووي/ - الناشر:دار الكتب العلمية – بيروت

- -تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام المؤلف :شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ(المحقق :الدكتور بشار عوّاد معروفالناشر :دار الغرب الإسلامي الطبعة :الأولى، ٢٠٠٣ م
- -تغليق التعليق على صحيح البخاري/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين/ المحقق: سعيد القزفي/ الناشر: المكتب الإسلامي – دار عمار/ سنة النشر: ١٤٠٥ – ١٩٨٥
- -تاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة/المؤلف: أحمد بن أبي خيثمة بن زهير بن حرب المحقق: صلاح بن فتحي هلال
- -تهذيب التهذيب (المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدينالمحقق: إبراهيم الزيبق – عادل مرشدالناشر: مؤسسة الرسالة
- -تهذيب الكمال في أسماء الرجالالمؤلف :يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ(المحقق :د. بشار عواد معروفالناشر :مؤسسة
- الرسالة – بيروت الطبعة :الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠
- -تاريخ جرجان)، للحافظ حمزة بن يوسف السهمي (ت: ٤٢٧)، بتحقيق الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، مصوّرًا عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الهند، المطبوعة سنة ١٣٦٩.
- -تلاميذ الثوري الذين سمع منهم البخاري/دعبد الرحمن السديس
- دائرة المعارف الاسلامية.
- -تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي أبو الفتوح وأبو زاهد عبدالفتاح بن محمد بن بشير بن حسن أبوغدة الخالدي المخزومي الحلبي، ينتهي نسبه إلى الصحابي خالد بن الوليد. مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٣

- -توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظارالمؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المحقق: محمد محي الدين عبد الحميدالناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،
- جامع الأصول في أحاديث الرسول المؤلف :مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ(تحقيق :عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون الناشر :مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان الطبعة :الأولى
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم المؤلف :زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ(تحقيق :الدكتور محمد الأحمدي أبو النورالناشر :دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة :الثانية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة المؤلف :جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه سنة النشر: ١٣٨٧ – ١٩٦٧ عدد المجلدات: ٢ رقم الطبعة: ١
- حياة الأمام البخاري الاجتماعية/د. لبيد ابراهيم أحمد
- خلق القران بين المعتزلة واهل السنة/ تأليف: فخر الدين الرازي/ الناشر: دار الجيل
- دراسات علمية في صحيح مسلم، المسمى: كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم الشيخ أبو الحارث علي بن حسن الحلبي الأثري دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٩هـ
- دور الأزهر في نهضة الأمة/ ندوة مجلة التبيان/ الدكتور الأحمدي أبو النور وزير الأوقاف الأسبق الدكتور الأحمدي أبو النور وعضو مجمع البحوث الإسلامية

- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل المؤلف : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة/ دار البشائر/مدينة النشر : بيروت سنة النشر: ١٤١٠هـ ،1990 م
- ذيل طبقات الحنابلة المؤلف :زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ (المحقق :د عبد الرحمن بن سليمان العثيمينالناشر :مكتبة العبيكان – الرياض الطبعة :الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م وط . دار المعرفة
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيدالمؤلف :محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ(المحقق :كمال يوسف الحوت الناشر :دار الكتب العلمية، بيروت، لبنانالطبعة :الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠معدد الأجزاء2 :
- رسالة في الجرح والتعديل/المؤلف : عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبومحمد/الناشر : مكتبة دار الأقصى – الكويتالطبعة الأولى ، ١٤٠٦/تحقيق : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي
- روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام البخاري لمحمد بن عبد الكريم بن عبيد ،
- رسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة المؤلف: محمد بن جعفر بن إدريس الحسني الكتاني المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد جعفر الكتاني الناشر: دار البشائر الإسلاميةسنة النشر: ١٤١٤ - ١٩٩٣
- زاد المعاد في هدي خير العباد - الكاتب:محمد بن أبي بكر بن القيم - المحقق:شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط - الناشر:مؤسسة الرسالة - الطبعة:الثالثة - سنة الطبع1423:هـ
- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاءالمؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي بالولاء، أبو زرعة

الرازي (المتوفى: ٢٦٤هـ) المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهريالناشر: الفاروق الحديثة القاهرة/ الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

- سير أعلام النبلاء - الكاتب:محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - المحقق:بدون -الناشر:مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1404:هـ
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح المحقق: عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط الناشر: دار ابن كثير سنة النشر: ١٤٠٦ - ١٩٨٦ عدد المجلدات: ١٠
- شرح علل الترمذي - الكاتب:عبدالرحمن بن رجب الحنبلي - المحقق:نور الدين عتر - الناشر:دار الملاح - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1398:هـ
- -شرح نخبة الفكر / الكلام على: (الناسخ والمنسوخ - المعلق - المرسل - المعضل - المنقطع - المدلس - المرسل الخفي...) الشيخ/ عبد الكريم بن عبد الله الخضير
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعةالمؤلف: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: مكتب المعارف
- شرط المعاصرة واللقيا في الصحيحين أبو نزار المسلم-
- شرح المحرر في الحديث مؤلف الأصل :شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي (المتوفى: ٧٤٤هـ(الشارح :عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخض
- شرح الموطأمؤلف الأصل: مالك بن أنس الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)
- الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير
- دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضيرالمكتبة الإسلامية الشاملة

- شرح التبصرة والتذكرة المؤلف: عبد الرحيم الحسين العراقي زين الدين أبو الفضل المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل الناشر: دار الكتاب العلمية سنة النشر: ١٤٢٣ – ٢٠٠٢
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله - (ﷺ)الكاتب:مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - المحقق:محمد فؤاد عبدالباقي - الناشر:دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1374:هـ
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (ط الغرب الإسلامي) المؤلف: عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري بن الصلاح أبو عمرو تقي الدين /المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر/الناشر: دار الغرب الإسلامي /سنة النشر: ١٤٠٤ – ١٩٨٤
- طبقات الشافعية الكبرى - الكاتب:عبدالوهاب بن علي السبكي تحقيق:عبد الفتاح محمد الحلو و محمود الطناحي - الناشر:مكتبة ابن تيمية - الطبعة:الأولى -سنة الطبع1388:هـ
- طبقات علماء الحديث المؤلف: ابن عبدالهادي المحقق: أكرم البوشي – إبراهيم الزيبق/ مؤسسة الرسالة؛
- طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي) توفي ٨٥١ هـ)، وهو كتاب على قرار طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي لكنه بعده، وقد ترجم فيه بن قاضي شهبة لعدد من أعلام الدين وبعضهم لم يكن يعرف أنه شافعي.
- ظفر الامانى في شرح مختصر الجرجاني في أصول الحديث للشيخ العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوى الهندي الحنفي الانصاري المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ
- طبعة المطبع المعروف بجشتي فيض اهتم به نادر حسين الهند سنة١٣٠٣هـ

- عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، تأليف الدكتور حمزة المليباري،
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري المؤلف: محمود بن أحمد العيني بدر الدين أبو محمدالناشر: إدارة الطباعة المنيرية
- عمدة السامع والقارِي في فوائد صحيح البخارِي، طبع في دار أولاد الشيخ القاهرة الطبعة الاولى١٤٢٣هـ تحقيق رضوان جامع رضوان
- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعةالمؤلف: الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله العطار المحقق: د. سعد بن عبد الله الحميِّدالناشر: مكتبة المعارف تاريخ النشر: ١٤٢١ هـ مكان النشر: المملكة العربية السعودية
- غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج – المؤلف :الحافظ أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي -المحقق :د. جمال فرحات صاولي • /.دار النشر :كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض • .سنة النشر 1425 :هـ – ٢٠٠٤ م /الطبعة :الأولى.
- فَتْحُ المُغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ الحَافظ، أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحُسين العراقي شرح :الحافظ، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن السخاوي تحقيق: فضيلة الشيخ / د. عبد الكريم بن عبد الله الخضيرفضيلة الشيخ / د. محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيدالناشر :مكتبة دار المنهاج الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م
- فتح المغيث شرح الفية الحديث .(تحقيق أحمد شاكر ومحمود ربيع ، بيروت: عالم الكتاب) .
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ١/ ٦٦ شاه ولي الدهلوي المحقق: السيد سابقسنة الطبع: ١٤٢٦ – ٢٠٠٥ النشر: دار الجيل بلد النشر: بيروت – لبنان

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات المؤلف: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني ا لمحقق: إحسان عباس.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (المتوفى: ٥٧٥هـ) المحقق: محمد فؤاد منصور الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
- فيض الباري من أمالي الفقيه المحدث إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري : طبعة بيروت – دار المعرفة (
- فتح الباري في توضيح منهج الإمام البخاري شبكة الدفاع عن السنة www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=98539
- فهرس ابن عطية، عبد الحق بن عطية الأندلسي، ت: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي،
- فيض الباري على صحيح البخاري مع حاشية البدر الساري المؤلف: محمد أنور الكشميري – محمد بدر عالم الميرتهي الناشر: دار الكتب العلمية سنة النشر: ١٤٢٦ – ٢٠٠٥ عدد المجلدات: ٦ رقم الطبعة:
- قواعد في علوم الحديث : للتهانوي ظفر أحمد العثماني المتوفى ١٣٩٤ هـ –تحقيق عبدالفتاح أبو غدّة ، ط دار البشائر مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٤٠٤ هـ الطبعة الخامسة .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون المؤلف: مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بغداد: ١٩٤١م
- لسان العرب المؤلف: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الناشر: دار المعارف عدد المجلدات: ٦ دار صادر سنة النشر: ٢٠٠٣م
- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح(المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين ابن الصلاح أبوعمروالمحقق: نور الدين عترالناشر: دار الفكر– سوريا، – بيروتسنة النشر: ١٤٠٦ – ١٩٨٦

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - الكاتب:أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية -المحقق:عبدالرحمن بن محمد بن قاسم - الناشر:بدون - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1398:هـ
- مسالة خلق القران واثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل الشيخ /عبد الفتاح ابو غدةالناشرمكتب المطبوعات الاسلاميةحلب /بيروت
- معجم البلدان/المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي شهاب الدين أبو عبد الله الناشر: دار صادرسنة ا: ـ١٣٩٧ - ١٩٩٣
- معجم المؤلفين المؤلف: عمر رضا كحالة الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م
- معجم مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكرسنة النشر: ١٣٩٩ - ١٩٧٩عدد المجلدات: ٦
- منهج الإمام البخاري في مختلف الحديث وأثره في فهم الحديث النبوي/ دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال صحيح الإمام البخاري متعب بن سالم بن جبر الخمشي
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - الكاتب:محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - المحقق:علي محمد البجاوي - الناشر:دار المعرفة - بيروت - الطبعة:بدون - سنة الطبع:بدون
- موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين أ.د. خالد بن منصور الدريس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميةط1996 ,
- موسوعة علماء آسياء الوسطى/ طشقند ٢٠٠٨-
- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر المؤلف: محمد بن مكرم الشهير بابن منظور سنة النشر: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ عدد المجلدات: ٣١

- مقدمة الأستاذ الفاضل عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى لـ(صحيح أبي عبدالله البخاري) ١/١٣٣-١٣٤ طبع مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- معجم الشيوخ الكبير للذهبي المؤلف :شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ (المحقق :الدكتور محمد الحبيب الهيلة الناشر :مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية الطبعة :الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ معدد الأجزاء2 :
- المعجم المختص بالمحدثين المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله المحقق: محمد الحبيب الهيلة الناشر: مكتبة الصديق – الطائف سنة النشر: ١٤٠٨ - ١٩٨٨ عدد المجلدات: ١ رقم الطبعة: ١
- مقدمة الأستاذ الفاضل عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى لـ ((صحيح أبي عبد الله البخاري)) (١/١٣٣-١٣٤) طبع مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- مقدمة نسخة الشيخ أحمد شاكرالطبعة السلطانية ١/٣- الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - الكاتب:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المحقق:بدون - الناشر:دار ابن الجوزي - الطبعة:الأولى - سنة الطبع1413:هـ
- نظم العقيان في أعيان الأعيان المؤلف :عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ(المحقق :فيليب حتي الناشر :المكتبة العلمية – بيروت

- نيل الاوطار في منتقى الاخبار المؤلف: محمد علي الشوكاني المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق الناشر: دار ابن الجوزي سنة النشر: ١٤٢٧ ط مصطفى البابي الحلبي بمصر دت.
- هدي الساري - الكاتب:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المحقق:محب الدين الخطيب - الناشر:دار الريان للتراث - الطبعة:الثالثة - سنة الطبع1407:هـ
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين – ويليه ذيل على كشف الظنون المؤلف: إسماعيل باشا البغدادي، والذيل لـ : أغا بزرك الطهراني الناشر: دار إحياء التراث العربي (تصوير من الطبعة القديمة الأصلية(عدد المجلدات: ٢ طبع بدولة قطر، بعناية الشيخ عبدالله بن إبراهيم الأنصاري رحمه الله تعالى، في (١١) مجلد
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن أبيب بكر بن خلكان أبو العباس شمس الدين - دار صادر – بيروت – ١٩٧٢ م – ٨ مجلدات – /المحقق: إحسان عباس.

فهرس

١-المبحث الاول نبذة عن حياةالإمام البخاري ٠	١٤٥٥
- المطلب الاول: اسمه ونسبه ومولده و نشاته و مهنته٠	١٤٥٥
- المطلب الثاني صفات البخاري الخلقية والخلقية	١٤٥٨
- المطلب الثالث شيوخه وتلاميذه	١٤٦٦
- المطلب الرابع :مؤلفاته وثناء العلماء عليه	١٤٨٢
- المطلب الخامس محنة الإمام البخاري ووفاته	١٤٩٠
٢-المبحث الثاني خصائص ومميزات الجامع الصحيح :	١٥٠٠
- المطلب الاول: اسم الكتاب والباعث على تأليفه	
وانتقاؤه وموضوعه ومدَّة تصنيفه	١٥٠٠
- المطلب الثاني روايات ونسخ الجامع وأشهر طبعاته	١٥٠٤
- المطلب الثالث خصائص ومميزات الجامع الصحيح	١٥٣١
- المطلب الرابع الدراسات حول الجامع الصحيح	١٦٠٠
- المطلب الخامس الانتقادات على البخاري والرد عليها	١٦٣٢
أهم نتائج البحث	١٦٧١
الخاتمة	١٦٧٢
قائمة المصادر والمراجع	١٦٧٣